بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
حول مراقبة مؤسسات الائتمان
ونشاطها ونتائجها

2015

بنك المغرب

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

التقرير السنوي
حول مراقبة مؤسسات الائتمان
ونشاطها ونتائجها

2015

بنك المغرب

المحتويات

كلمة السيد الوالي 2
أبرز أحداث سنة 2015 5
الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 8
الباب الأول : المشهد البنكي المغربي 11
الباب الثاني : نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها 23
الباب الثالث : المخاطر البنكية 63
الباب الرابع : الإصلاحات القانونية والتنظيمية الجديدة 83
الباب الخامس : الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية 97
الملحقات 115
الفهرس 141

كلمة السيد الوالي

شهد الاقتصاد العالمي في سنة 2015 وتيرة نمو معتدلة، في بيئة تميزت خصوصا بانخفاض أسعار النفط وإبقاء البنوك المركزية في البلدان المتقدمة على سياسات نقدية تيسيرية. وشهدت هذه البلدان عموما بطء وتيرة تعزيز النشاط الاقتصادي بينما تباطأ النمو في الاقتصادات الصاعدة.

على الصعيد الوطني، وبفضل تحقيق موسم فلاحي استثنائي، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,5%، مقابل 2,6% في السنة الماضية، مما يعكس ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,8% ونموا محدودا في القطاعات غير الفلاحية لم يتجاوز 3,5%.

في هذا السياق، ورغم تحسن التوازنات الماكرو اقتصادية وانتعاش السيولة البنكية وانخفاض أسعار الفائدة، شهدت القروض البنكية المقدمة للقطاع غير المالي تباطؤا ملحوظا، إذ لم تتزايد إلا بنسبة 0,8%. وللمرة الأولى خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية، انكمش التمويل البنكي الموجه للمقاولات بنسبة 2% بينما استمر ارتفاع القروض المقدمة للأسر إذ بلغ 5,6%.

وأدى هذا التطور، إلى جانب ارتفاع مخاطر الائتمان مجددا، إلى انخفاض النتيجة الصافية للبنوك بنسبة 6,5%، على أساس فردي. أما على أساس مجمع، فقد تحسنت هذه النتيجة بنسبة 5,5% بفضل المساهمة الإيجابية لأنشطة البنوك في الخارج.

وفيما يتعلق بالتوازنات الاحترازية، ظلت رسملة القطاع البنكي في مستوى جيد إذ وصل متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11,8% وبلغت نسبة الملاءة 13,7%، حسب قواعد بازل 3. وعملت البنوك أيضا على احترام الحد الأدنى الجديد لمعدل السيولة الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يوليوز 2015.

وعلى غرار السنوات الماضية، كان بنك المغرب واعيا بآثار الظرفية الاقتصادية على حصيلات البنوك واستمر في إجراء مراقبة عن كثب لمخاطر الائتمان والتمركز، مع الحرص على تغطيتها بالمؤن الملائمة. وأمام الصعوبات التي تواجهها بعض المجموعات الكبرى التي راكمت ديونا هائلة، أحدث بنك المغرب آلية تلزم البنوك بالتوفر على نظام لجمع المعلومات المعممة عن الديون المالية والحسابات المجمعة لهذه الأطراف المقابلة.

من جهة أخرى، وبالنظر لتنامي خطر الجريمة الإلكترونية، قام بنك المغرب جنبا إلى جنب مع البنوك بدراسة التدابير الوقائية التي يتعين اتخاذها، وأعد في هذا الإطار تعليمة تتعلق باختبارات الاختراق التي يتعين أن تنجزها مؤسسات الائتمان بانتظام على أنظمتها المعلوماتية.

وأولى بنك المغرب عناية خاصة أيضا بالإشراف على الأنشطة التي تنجزها البنوك في الخارج. وتتبع الأوراش ذات الصلة بتطبيق الآليات المنسَّقة لتدبير المخاطر، مع تعزيز تبادل المعلومات مع نظرائه الأجانب، عبر إبرام اتفاقيتين جديدتين للتعاون في مجال المراقبة البنكية. وللسنة الثانية على التوالي، استضاف بنك المغرب مَجامِع مشرِفي المجموعات البنكية العابرة للحدود من أجل الوقوف على الوضع المالي والاحترازي لهذه المجموعات، واستراتيجيتها ومراقبة مخاطرها. وتم إرسال بعثتين ميدانيتين إلى فروع هذه البنوك بالتعاون مع سلطات المشرفة في بلدان الاستقبال.

وعلى المستوى التشريعي، انكبت الجهود خصوصا على تحضير النصوص التطبيقية للقانون البنكي، الصادر في يناير 2015. وفي هذا الإطار، اعتمد بنك المغرب المنشور المتعلق بالوثائق والمعلومات اللازمة لدراسة طلبات الاعتماد. وأعد أيضا، بعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي، مشاريع المناشير ذات الصلة بالقواعد التي تسري على المتصرفين المستقلين وعلى شراء المساهمات، إضافة إلى المناشير المتعلقة بحماية زبناء مؤسسات الائتمان.

وعمل البنك أيضا على صياغة النصوص التي تحدد الخصائص التقنية لمنتجات المالية التشاركية وفتح باب إيداع طلبات الاعتماد أمام الفاعلين المهتمين. وتمت أيضا دراسة المعايير التي يتعين أن تؤطر ممارسة البنوك التقليدية لهذا النشاط، عبر النوافذ، وتمت مناقشتها مع مهنيي القطاع البنكي من أجل تشجيع تطور متوازن وسليم للسوق. إضافة إلى ذلك، عمل البنك، بناء على نهج تشاوري، على إحداث تدابير المواكبة اللازمة لتشجيع هذه الصناعة المالية الجديدة، لاسيما فيما يتعلق بالإطار الضريبي والقانوني وإحداث سوق الصكوك السيادية.

وعلى المستوى الاحترازي الكلي، عمل بنك المغرب على تعزيز الإطار التحليلي لمراقبة النظام المالي بالتنسيق مع باقي السلطات الأعضاء في لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية. وانكبت جهود البنك أيضا على إعداد الوسائل الاحترازية الكلية التي توصي بها لجنة بازل. وفي هذا الإطار، عمل البنك على أن يدرج في ترسانته التنظيمية احتياطيات الأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية، من أجل تقليص المخاطر النابعة من دورة الائتمان، عند الاقتضاء.

وفي مجال الإدماج المالي، واصل البنك، بشراكة مع القطاع البنكي، جهوده الرامية إلى تحسين الولوج إلى الخدمات المالية. فقد تعززت الشبكة البنكية لتصل إلى 6.139 وكالة و6.529 شباك آلي للأداء، وارتفعت نسبة تعميم الخدمات البنكية إلى 68%. وتجاوز عدد المستفيدين من القروض الصغرى 886.000 زبون.

وفي إطار مواصلة أنشطة التربية المالية، نظم بنك المغرب في مارس 2015، تحت رعاية الجمعية المغربية للتربية المالية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، الدورة الرابعة لأسبوع المالية الذي استفاد منه حوالي 100.000 طفل تتراوح أعمارهم بين 8 و17 سنة، ووسّع مجال تدخله مع الجهات المعنية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا عبر برامج ملائمة للتوعية المالية.

وفي إطار تدابير مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، استفاد من صندوق الدعم المالي منذ انطلاقه 183 مقاولة بغلاف مالي بلغ 1,2 مليار درهم، مما ساهم في الحفاظ على حوالي 24.000 منصب شغل. وهو صندوق أنشئ بالشراكة مع البنوك لتوفير التمويل المشترك للمقاولات القادرة على الاستدامة لكنها تعاني من صعوبات عابرة بسبب الظرفية الاقتصادية.

وشهدت سنة 2015 التدخل المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين نفذا بعثة في إطار برنامج تقييم النظام المالي (FSAP)، بعد البعثتين السابقتين في سنة 2002 ثم 2007. وأبرز هذا التقييم متانة وصلابة النظام البنكي تجاه مختلف سيناريوهات اختبارات الضغط التي تم إجراؤها، وأكد التقدم المحرز في مجال الإشراف الاحترازي الكلي والجزئي وحل الأزمات والإدماج المالي، إضافة إلى تحديد عدد من فرص التحسين التي يعمل بنك المغرب وباقي الأقطاب المعنية على تحقيقها.

بنك المغرب

أبرز أحداث سنة 2015

22 يناير : نشر القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في الجريدة الرسمية.

25 يناير : مشاركة بنك المغرب في زيارة دراسية نظمها البنك المركزي البحريني لفائدة 7 أعضاء من المجلس العلمي الأعلى من أجل الاطلاع على تجربة هذا البلد في مجال المالية الإسلامية.

23 فبراير : مشاركة بنك المغرب في زيارة دراسية نظمها البنك المركزي الماليزي في موضوع المالية الإسلامية.

5 مارس : تنظيم بنك المغرب للدورة الثانية عشرة لاجتماع مَجمَع المشرفين البنكيين الفرنكفونيين.

11 مارس : مشاركة بنك المغرب بأبو ظبي في الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي.

30 مارس : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الأول لمَجمَع مشرفي مجموعة القرض الشعبي للمغرب.

31 مارس : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الأول لمَجمَع مشرفي مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.

4 أبريل : انطلاق بعثة برنامج تقييم النظام المالي المنجزة بالتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

27 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الذي نظمته الجمعية المهنية لشركات البورصة والجمعية المغربية للمالية التشاركية في الدار البيضاء حول موضوع «دراسة مقارنة لمؤشرات مطابقة الشريعة: أي نموذج للمغرب؟»

28 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الرئيسي الواحد والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد بمسقط.

7 ماي : مشاركة بنك المغرب بأبو ظبي في الاجتماع السادس والعشرين للجنة العربية للرقابة البنكية التابعة لصندوق النقد العربي.

9 ماي : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الرفيع المستوى حول مستجدات الإشراف البنكي والاستقرار المالي، المنظم بأبو ظبي بالتعاون بين صندوق النقد العربي ولجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي.

13 ماي : مشاركة بنك المغرب بأبو ظبي في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة البنكية التابعة لصندوق النقد العربي.

27 ماي : مشاركة بنك المغرب بمارسيليا في حلقة العمل حول الاستقرار المالي والإشراف البنكي في المنطقة الأورومتوسطية، التي نظمها بنك فرنسا بالتعاون مع البنك الدولي.

4 يونيو : اللقاء نصف السنوي لبنك المغرب مع مجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

9 يونيو : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمَجمَع مشرفي مجموعة القرض الفلاحي الذي نظمته بباريس الهيئة الفرنسية للمراقبة الاحترازية وتسوية البنوك.

9 يونيو : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمَجمَع مشرفي مجموعة الشركة العامة الذي نظمته بباريس الهيئة الفرنسية للمراقبة الاحترازية وتسوية البنوك.

10 يونيو : مشاركة بنك المغرب بأبو ظبي في اجتماع فريق العمل المعني بالشمول المالي التابع لصندوق النقد العربي.

22 يونيو : انعقاد الاجتماع السابع للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.

23 يونيو : انعقاد الاجتماع الأول للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، التي حلت محل لجنة تنسيق أجهزة الإشراف على القطاع المالي.

فاتح شتنبر : مشاركة بنك المغرب بمابوتو في المنتدى العالمي السابع لسياسات الإدماج المالي الذي نظمه الائتلاف من أجل الإدماج المالي.

7 شتنبر : مشاركة بنك المغرب في الورشة الإقليمية الثانية حول الخدمات البنكية المحمولة التي نظمها الاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة.

9 شتنبر : مشاركة بنك المغرب بأبو ظبي في الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي.

فاتح أكتوبر : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الثاني لمَجمَع مشرفي مجموعة التجاري وفابنك.

26 أكتوبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الثامن للمجموعة الاستشارية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنبثقة عن مجلس الاستقرار المالي، المنعقد في أبو ظبي.

28 أكتوبر : اجتماع السيد والي بنك المغرب مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

10 نونبر : مشاركة بنك المغرب بعمان في المؤتمر الرفيع المستوى حول الإدماج المالي والتشغيل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي نظمه كل من البنك المركزي الأردني والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وصندوق النقد العربي.

19 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الدورة الثالثة عشرة لاجتماع مَجمَع المشرفين البنكيين الفرنكفونيين المنعقدة بأبيدجان.

22 نونبر : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع الرئيسي الثاني والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقد بالمنامة.

24 نونبر : انعقاد الاجتماع نصف السنوي لبنك المغرب مع مجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

18 دجنبر : انعقاد الاجتماع الثامن للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.

29 دجنبر : انعقاد الاجتماع الثاني للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

بنك المغرب

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

1 - بنية النظام البنكي

- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 84

- البنوك : 19
- شركات التمويل : 34
- البنوك الحرة : 6
- جمعيات القروض الصغرى : 13
- مؤسسات الأداء (شركات تحويل الأموال) : 10
- مؤسسات أخرى : 2

- شبكة البنوك :

- في المغرب : 6.139 وكالة بنكية، أي ما يعادل وكالة بنكي واحدة لكل 5.500 نسمة
  6.529 شباك بنكي أوتوماتيكي
- في الخارج : 41 شركة تابعة و18 فرعا بحوالي 1.453 وكالة بنكية.

- مجموع مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها : 52.448

2 - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2013	2014	2015
مجموع الحصيلة	1.095	1.103	1.145
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)[1]	726	734	750
ودائع الزبناء	722	770	819
الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)	94	98	104
العائد الصافي البنكي	40,3	44,0	43,6
النتيجة الإجمالية للاستغلال	21,5	23,8	23,7
النتيجة الصافية	9,9	10,0	9,4
متوسط مردود الاستخدامات	5,19%	5,49%	4,82%
متوسط كلفة الموارد	1,98%	1,94%	1,59%
متوسط معامل الاستغلال	47,7%	46,1%	49,1%
عائد الأصول (ROA)	0,9%	0,9%	0,8%
عائد الرأسمال (ROE)	10,6%	10,2%	9,1%
نسبة الديون المعلقة الأداء	5,9%	6,9%	7,4%
نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن	64%	65%	68%

(1) بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل

بنية موارد البنوك

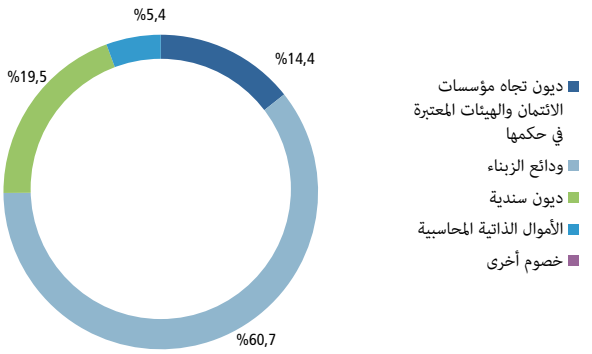

بنية استخدامات البنوك

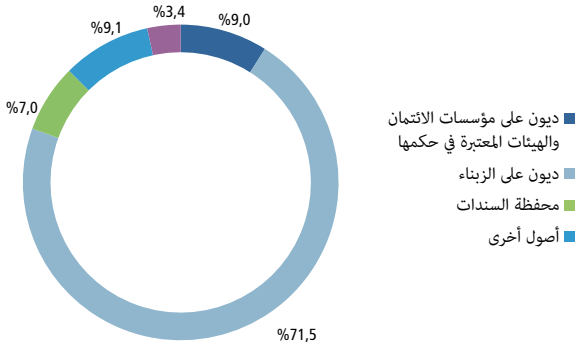

3 - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2013 (*)	2014	2015
مجموع الحصيلة	95	99	103
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	87	89	91
العائد الصافي البنكي	5	5,3	5,3
النتيجة الإجمالية للاستغلال	3,2	3,3	3,3
النتيجة الصافية	1,47	1,50	1,50
نسبة الديون المعلقة الأداء	%9,8	%10,3	%9,8
عائد الأصول (ROA)	%1,5	%1,5	%1,5
عائد الرأسمال (ROE)	%15,5	%15,9	%15,0

(*) تمت مراجعة أرقام سنة 2013.

حصة كل فئة من مؤسسات التمويل في مجموع الأصول

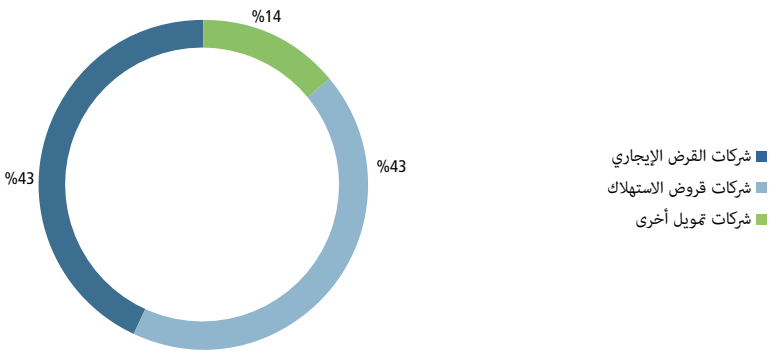

5 - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2013	2014	2015
مجموع الحصيلة	5,7	6,5	6,9
المبلغ الجاري للقروض (الإجمالي)	4,9	5,5	5,9
نسبة الديون المعلقة الأداء	%4,3	%3,7	%3,8
النتيجة الصافية	0,21	0,22	0,25

6 - مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

(المبالغ بملايير الدراهم)	2013	2014	2015
مجموع الحصيلة	37,9	41,7	41,0
المبلغ الجاري للقروض (الإجمالي)	16,3	15,1	13,3
ودائع الزبناء	4,0	4,7	4,3
النتيجة الصافية	0,25	0 ,37	0,49

7 - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية التسعة[1] ومردوديتها – على أساس مجمع

(المبالغ بملايير الدراهم)	2013 (*)	2014 (*)	2015
مجموع الحصيلة	1.241	1.293	1.359
قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)	844	864	887
ودائع الزبناء	811	871	934
الأموال الذاتية - حصة المجموعة	104	110	116
العائد الصافي البنكي	55	60	61
النتيجة الإجمالية للاستغلال	28	31	30
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	9,9	10,9	11,5
متوسط معامل الاستغلال	%49,7	%48,4	%50,7
عائد الأصول (ROA)	%0,8	%0,8	%0,8
عائد الرأسمال (ROE)	%9,0	%9,5	%9,9

(*) تم تحيين إحصائيات 2013 و 2014.

1 التجاري وفابنك، البنك المغربي للتجارة الخارجية، والقرض الشعبي للمغرب، الشركة العامة، قرض المغرب، البنك المغربي للتجارة والصناعة، القرض العقاري والسياحي، البنك الفلاحي المغربي، صندوق الإيداع والتدبير كابيطال.

الباب الأول

المشهد البنكي المغربي

بنك المغرب

بنك المغرب

واصلت البنوك سنة 2015 سياستها في تكثيف شبكتها وتطوير الإدماج المالي، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي.

وبالموازاة مع ذلك، تعزز مستوى التمركز لفائدة البنوك التي يمتلك المغاربة غالبية رأسمالها.

1 - بنية النظام البنكي والمساهمين

خلال سنة 2015، ظل عدد مؤسسات الائتمان المعتمدة في المغرب 84 مؤسسة. ولم يتغير أيضا عدد المؤسسات حسب الفئات.

جدول رقم 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

	2011	2012	2013	2014	2015
البنـوك	**19**	**19**	**19**	**19**	**19**
بما فيها					
البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها	7	7	7	7	7
البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها	5	5	5	5	5
شركات التمويل	**35**	**36**	**35**	**34**	**34**
شركات قروض الاستهلاك	18	18	17	16	16
شركات قروض الإيجار	6	6	6	6	6
شركات قروض العقار	2	2	2	2	2
شركات الكفالة	2	2	2	2	2
شركات تحصيل وشراء الديون	2	2	2	2	2
شركات تدبير وسائل الأداء	2	3	3	3	3
شركات أخرى	3	3	3	3	3
مجموع مؤسسات الائتمان	**54**	**55**	**54**	**53**	**53**
البنوك الحرة	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
جمعيات القروض الصغرى	**13**	**13**	**13**	**13**	**13**
مؤسسات الأداء (شركات تحويل الأموال)	**10**	**10**	**9**	**10**	**10**
مؤسسات أخرى	**2**	**2**	**2**	**2**	**2**
المجمـوع	**85**	**86**	**84**	**84**	**84**

تهيمن على بنية المساهمين في النظام البنكي كتلة من المساهمين الخواص تتألف أساسا من الشركات القابضة للمجموعات الخاصة المغربية، وشركات التأمين، ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي والمجموعات البنكية الأجنبية.

ويملك مساهمون أجانب من أصول فرنسية وإسبانية وأمريكية وأردنية الحصة الأكبر في رأسمال سبعة بنوك وثماني شركات تمويل.

ومع نهاية سنة 2015، كانت اثنتا عشرة مؤسسة ائتمان، من بينها ستة بنوك، مدرجة ببورصة الدار البيضاء، وتمثل أكثر من 39% من رسملة البورصة.

وفي الخارج، بلغ عدد الشركات التابعة للبنوك المغربية وفروعها 41 شركة تابعة و18 فرعا. وتملك هذه الشركات 1.453 وكالة، تتوزع بنسبة 56% في بلدان غرب إفريقيا، و15% في شرق وجنوب إفريقيا، و15% في شمال إفريقيا، و7% في وسط إفريقيا، و7% في أوروبا. وتملك أيضا 50 مكتب تمثيل، يوجد 84% منها في أوروبا.

2 - تطور مؤشرات الإدماج المالي

خلال سنة 2015، فتحت البنوك 231 شباكا جديدا، مقابل 222 في السنة الماضية، وأقفلت 7 منها مقابل 18. وبالتالي، أصبحت شبكة البنوك تضم ما مجموعه 6.139 وكالة.

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية

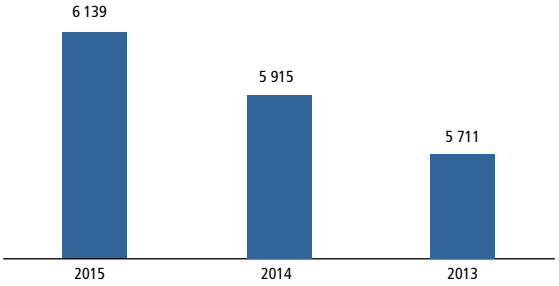

وبالتالي، بلغت الكثافة البنكية 5.500، وهي تقاس من خلال عدد الساكنة لكل شباك. أما الكثافة التي تقاس بعدد الشبابيك لكل 10.000 شخص فتبلغ حوالي 1,8 شباك، مقابل أقل من شباك واحد قبل عشر سنوات.

رسم بياني 2 : حصة كل جهة في مجموع الشبكة والودائع والقروض (%)

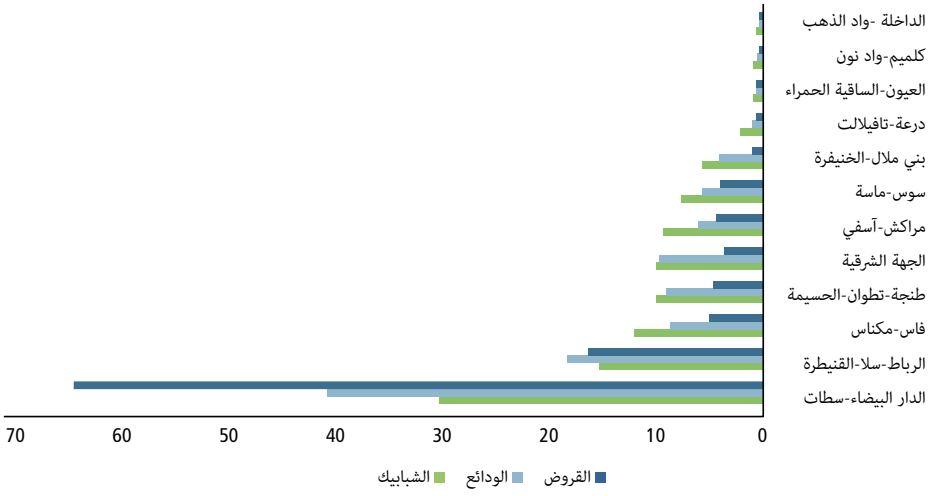

وبالنظر إلى التقسيم الترابي الجديد الذي اعتمده المغرب، يتبين أنه خلال سنة 2015، كانت جهة الدار البيضاء-سطات تتوفر على 29,4% من الشبابيك، و40% من الودائع و64% من القروض، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بحوالي 15% من الشبابيك، و17,4% من الودائع و16% من القروض. وتأتي جهة فاس-مكناس في الرتبة الثالثة بحصة 11,3% من الشبابيك، و8% من الودائع وحوالي 5% من القروض.

رسم بياني 3 : تطور نسبة تعميم التعامل البنكي (%)

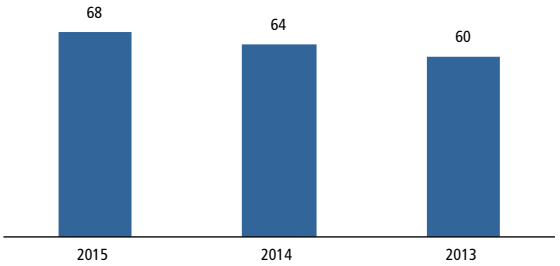

تعززت نسبة تعميم التعامل البنكي[2] هذه السنة بمقدار 4 نقط إلى 68%. وبالموازاة مع ذلك، ارتفع عدد الحسابات المفتوحة في سجلات البنوك إلى ما مجموعه 23 مليون حساب، أي أكثر من 1,7 مليون حساب إضافي مقارنة مع 2014. ولا تزال التغطية الترابية للشبابيك تبرز بأن مستوى الاستفادة من الخدمات البنكية متفاوت بين المناطق الحضرية والقروية، إذ تظل تغطية هذه الأخيرة ضعيفة.

رسم بياني 4 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)

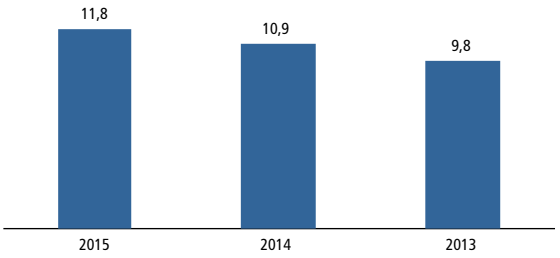

أما عدد البطاقات التي أصدرتها البنوك، فبلغ 11,8 مليون بطاقة، أي حوالي 900 ألف بطاقة إضافية مقارنة مع السنة الماضية (7,3%+). وبالموازاة مع ذلك، تواصل توسيع شبكة الشبابيك البنكية الآلية عبر إحداث 295 وحدة جديدة لتصل إلى ما مجموعه 6.529 شباك، أي شباكان لكل 10.000 شخص.

2 نسبة عدد الحسابات المفتوحة في حسابات البنوك إلى مجموع السكان.

إطار رقم 1 : التدابير الرئيسية المتخذة سنة 2015 لتطوير الإدماج المالي

خلال سنة 2015، واصل بنك المغرب تدابيره الرامية إلى تحسين الحصول على الخدمات البنكية واستخدامها. وبهذا الصدد، نظم في مارس، تحت رعاية الجمعية المغربية للثقافة المالية وبالتعاون مع شركائه، الدورة الرابعة لأسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب. وتم تنظيم زيارات إلى وكالات ومتحف بنك المغرب، ودار السكة، وبورصة الدار البيضاء، والوكالات البنكية، وشركات التأمين، لفائدة حوالي 100.000 تلميذ من المدارس الابتدائية والثانوية تتراوح أعمارهم بين 8 و17 سنة.

وبالموازاة مع ذلك، شرع بنك المغرب في دراسة مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصلات من أجل وضع استراتيجية جديدة لتطوير وسائل الأداء الإلكترونية في سبيل إنشاء منصة وطنية للأداء عبر الهاتف النقال، بتكاليف منخفضة، تستخدمها منظومة موسعة تتألف من التجار والأسر ومزوّدي البنيات التحتية ومقدمي خدمات الأداء المعتمَدين.

ويُرتقب أن يتعزز الإدماج المالي للسكان سنة 2016، بفضل استكمال الأوراش التي بدأت سنة 2015 والتي تهم إطار تنفيذ المالية التشاركية والإطار المنظم لإحداث مؤسسات الأداء.

ولتعزيز رافعات الإدماج المالي، تم الشروع في تفكير أشمل حول استراتيجية وطنية تجمع بين الفاعلين العموميين والخواص ويشرف عليها إطار حكامة خاص.

وعلى الصعيد الداخلي، عمل بنك المغرب على ملاءمة بنيته التنظيمية لمواكبة هذه التحديات الجديدة وأنشأ قسما جديدا مكلفة بمهمة تطوير الإدماج المالي ومراقبة أنظمة ووسائل الأداء.

3 - عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها

وصل عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بنهاية دجنبر 2015، إلى 52.448 مستخدَم، يعمل حوالي 78% منهم في البنوك، وحوالي 8% في شركات التمويل، و13% لدى جمعيات القروض الصغرى.

رسم بياني 5 : تطور عدد مستخدَمي البنوك

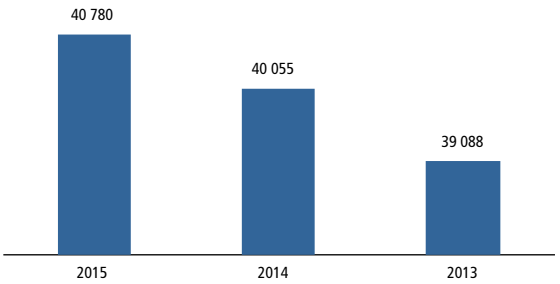

وعززت البنوك عدد مستخدَميها بحوالي 725 مستخدَما جديدا، مقابل 967 مستخدم سنة 2014، ليصل عددهم ما مجموعه 40.780 مستخدَما، يعمل حوالي أربعة أخماسهم لدى البنوك ذات الرأسمال الخاص.

رسم بياني 6 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل

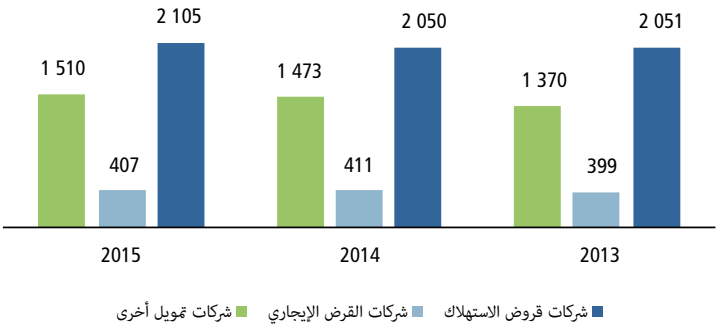

وصل عدد مستخدَمي شركات التمويل بنهاية دجنبر 2015 إلى 4.022 مستخدَم، أي 88 مستخدَما إضافيا مقارنة مع 2014، ويعمل معظمهم لدى شركات قروض الاستهلاك وتدبير وسائل الأداء.

ويعمل حوالي 52% من مجموع هؤلاء المستخدَمين لدى شركات قروض الاستهلاك، مقابل 10% لدى شركات القرض الإيجاري، و20% لدى شركات تدبير وسائل الأداء، و9% لدى شركات القرض العقاري.

أما جمعيات القروض الصغرى، فقد ارتفع عدد مستخدَميها بحوالي 465 مستخدَم ليصل إلى ما مجموعه 6.590 مستخدَم بنهاية 2015.

4 - تطور التمركز البنكي

انطلاقا من نسبة مجموع الأصول، والودائع المجمعة من الزبناء والقروض الموزعة، تعزز تمركز النظام البنكي بشكل طفيف سنة 2015 من حيث مجموع الأصول والودائع، وانخفض فيما يتعلق بالقروض.

1.4 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

فيما يتعلق بمجموع الأصول، ارتفعت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى بمقدار 0,4 نقطة إلى 65,5%، بينما ارتفعت حصة البنوك الخمسة الأولى من 79,5% إلى 79,8%.

رسم بياني 7 : تمركز مجموع الأصول (%)

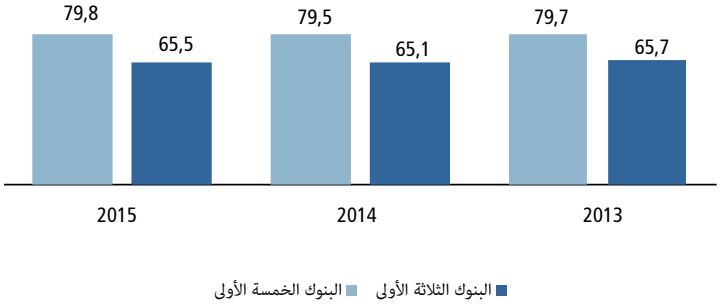

في ما يتعلق بالودائع، ارتفعت حصة البنوك الثلاثة والخمسة الأولى إلى 66% (+0,8 نقطة) و80,9% (+0,6 نقطة) على التوالي.

رسم بياني 8 : تمركز الودائع (%)

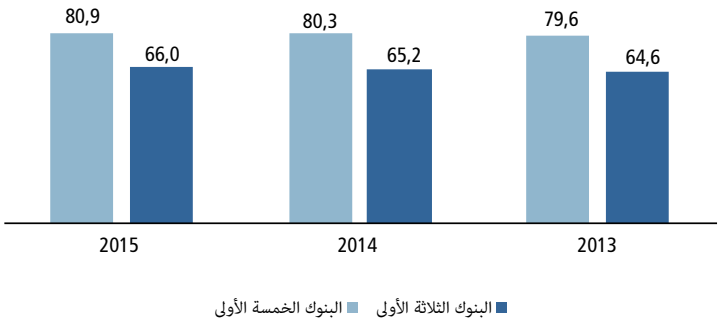

وبالنسبة للقروض، بلغت مساهمة البنوك الثلاثة الأولى 64,8% من المجموع، بانخفاض قدره 0,4 نقطة، وتراجعت حصة البنوك الخمسة الأولى بمقدار 0,3 نقطة إلى 81,5%.

رسم بياني 9 : تمركز القروض (%)

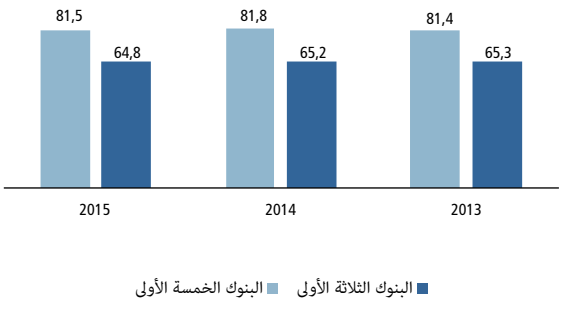

حسبما يتبين من الرسم البياني 10، ظل تمركز مجموع الأصول والودائع والقروض لدى البنوك، الذي يقيسه مؤشر هرفيندال-هيرشمان، في نفس مستوى السنوات الماضية، مما يعبر عن اعتدال تمركز السوق البنكية.

رسم بياني 10 : التمركز حسب مؤشر هرفيندال-هيرشمان

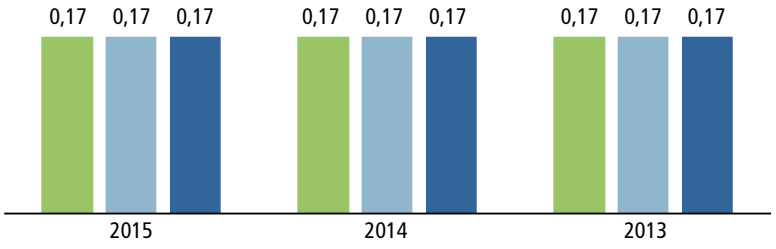

ويشير تحليل التمركز حسب طبيعة المساهمة في الرأسمال إلى أن ثقل البنوك ذات الرأسمال الخاص المملوك في معظمه للمغاربة ارتفع إلى 53,1% من الشبابيك (0,6+ نقطة)، وإلى 65,9% من الأصول (0,4+ نقطة)، و66,2% من الودائع (0,7+ نقطة) وانخفض إلى 65,1% من القروض (0,3- نقطة).

رسم بياني 11 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2014 (%)

رسم بياني 12 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2015 (%)

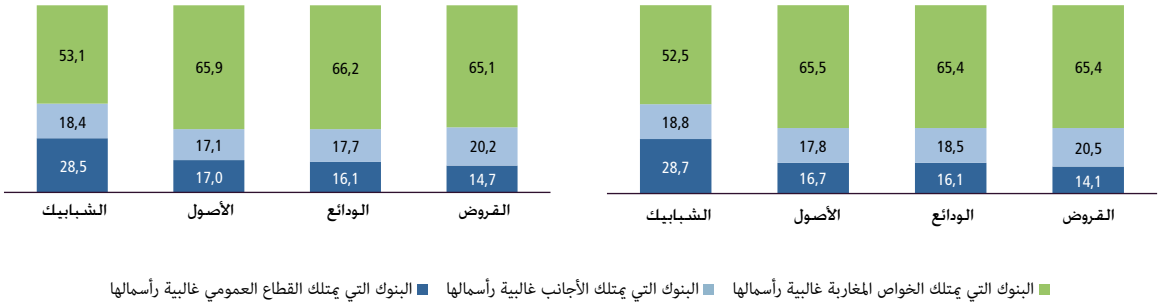

وارتفعت حصة البنوك التي يمتلك القطاع العمومي غالبية رأسمالها بمقدار 0,3 نقطة إلى 17% من حيث الأصول، وبمقدار 0,6 نقطة إلى 14,7% من حيث القروض. وظلت حصتها من حيث الودائع مستقرة في 16,1%، وانخفضت حصتها في ما يخص الشبابيك بمقدار 0,2 نقطة إلى 28,5%.

أما البنوك التي يمتلك الأجانب غالبية رأسمالها، فانخفض وزنها فيما يتعلق بالشبابيك إلى 18,4% (0,4%-)، ومجموع الأصول إلى 17,1% (0,7%-)، والودائع إلى 17,7% (0,8%-)، والقروض إلى 20,2% (0,3%-).

2.4 - تمركز نشاط شركات التمويل

تميز قطاع شركات التمويل بهيمنة الشركات التي تدعمها البنوك.

رسم بياني 13 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)

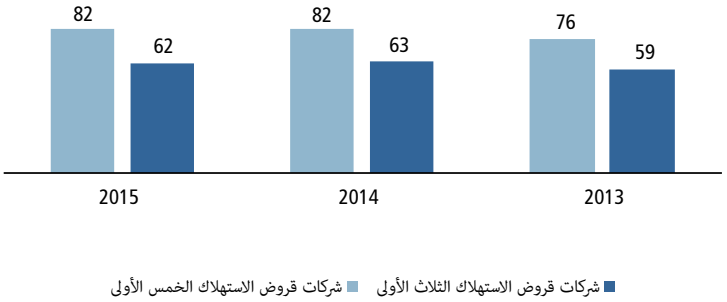

وتملك شركات قروض الاستهلاك الثلاث الكبرى 62% من مجموع حصيلة القطاع، مقابل 63% في السنة الماضية، بينما حافظت شركات قروض الاستهلاك الخمس الكبرى على نفس مستوى سنة 2014 وهو 82%.

وتستحوذ 10 شركات تدعمها مؤسسات مالية على حوالي 98% من نشاط القطاع.

رسم بياني 14 : تمركز مجموع أصول شركات القرض الإيجاري (%)

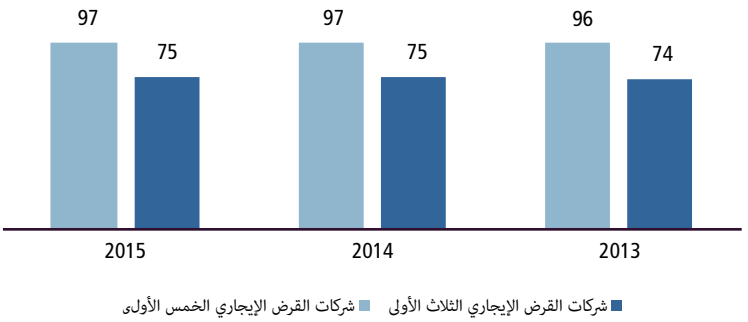

وفيما يتعلق بشركات القرض الإيجاري، بلغت حصة الشركات الثلاث الأولى والخمس الأولى في مجموع الحصيلة 75% و97% على التوالي، وهي نفس مستويات السنة الماضية.

3.4 - تمركز نشاط البنوك على أساس مجمع

على أساس مجمع، لم يشهد تمركز نشاط القروض تغيرا ملحوظا، فقد استقرت حصة البنوك الثلاثة الأولى في نسبة 65%، وانخفضت حصة البنوك الخمسة الأولى بنقطة واحدة إلى 81%.

جدول رقم 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%)

	قروض التجهيز والخزينة للمقاولات			القروض العقارية			قروض الاستهلاك			مجموع القروض		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
المجموعات الثلاث الأولى	64	64	63	64	65	65	65	63	63	65	65	65
المجموعات الخمس الأولى	82	83	83	82	81	81	82	81	80	81	82	81

يتبين من تحليل التمركز حسب نوع عمليات القرض بأنه فيما يتعلق بقروض الخزينة والتجهيز، تقلصت حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى بنقطة واحدة إلى 63% وظلت حصت المجموعات البنكية الخمس الأولى على حالها (83%). وفيما يتعلق بالقروض العقارية، فقد صدرت عن المجموعات البنكية الثلاث والخمس الأولى بنسب 65% و81% على التوالي، وبالتالي، لم تتغير مقارنة مع 2014. وبالنسبة لقروض الاستهلاك، تراجع ثقل المجموعات البنكية الخمس الأولى بمقدار نقطة واحدة إلى 80%، مقابل استقرار في 63% بالنسبة للمجموعات البنكية الثلاث الأولى.

بنك المغرب

الباب الثاني

نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها

بنك المغرب

بنك المغرب

خلال سنة 2015، أدى كل من تباطؤ نشاط القروض، وانخفاض أسعار الفائدة، واستمرار ارتفاع كلفة المخاطر، إلى انخفاض النتيجة الصافية للبنوك على أساس فردي. أما على أساس مجمع، فتم تعويض هذه التطور في السوق الداخلية بفضل المساهمة الجيدة للنشاط المحقق بالخارج.

1 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي

تتم دراسة نشاط البنوك انطلاقا من حصيلتها التي تجسد نشاطها بالمغرب[3].

على العموم، شهد حجم نشاط البنوك ارتفاعا. ففي ما يتعلق بالموارد، كان تطور الودائع وتعزيز الأموال الذاتية أهم العناصر التي ساهمت في هذا التطور. أما بالنسبة للاستخدامات، فقد انعكس هذا التطور على مستوى الديون على مؤسسات الائتمان، وبدرجة أقل، على مستوى القروض الممنوحة للزبناء.

1.1 - انتعش النشاط البنكي بفضل تحصيل الودائع

ارتفع حجم النشاط البنكي، الذي يُقاس بمجموع الحصيلة، إلى 1.145 مليار درهم بنهاية دجنبر 2015، مرتفعا بنسبة 3,8%، بعد 0,7% سنة 2014، و5,2% سنة 2013. ومن بين هذا المجموع، تظل حصة العمليات المنجزة مع غير المقيمين بالعملة الأجنبية محدودة في 3% من الاستخدامات و2% من الموارد. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بلغ إجمالي أصول البنوك 117%.

1.1.1 - شمل تطور الاستخدامات البنكية العمليات مع مؤسسات الائتمان وبدرجة أقل القروض الممنوحة للزبناء

يشمل تطور الاستخدامات البنكية تطورات متباينة. إذ ارتفعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ارتفاعا ملحوظا. وتخفف هذا الارتفاع بتباطؤ الديون على الزبناء وانخفاض محفظة السندات.

3 يظل النشاط البنكي الذي تمارسه فروع البنوك ووكالاتها بالخارج ضعيفا.

جدول رقم 3 : تطور استخدامات القطاع البنكي (نشاط البنوك في المغرب)

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**138.021**	**137.446**	**164.774**	**19,9**
ديون على الزبناء	**670.451**	**680.010**	**695.345**	**2,3**
محفظة السندات	**235.061**	**230.569**	**223.732**	**- 3,0**
بما في ذلك سندات الخزينة	136.676	116.826	118.552	1,5
قيم مستعقرة	**22.372**	**24.455**	**27.242**	**11,4**
أصول أخرى	**29.207**	**30.822**	**34.381**	**11,5**
مجموع الأصول	**1.095.112**	**1.103.302**	**1.145.474**	**3,8**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن.

وبناء على هذه التطورات، انخفضت حصة الديون على الزبناء بمقدار 0,9 نقطة إلى 60,7%، في حين تراجعت حصةمحفظة السندات بمقدار 1,4 نقطة إلى 19,5%، لفائدة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها التي ارتفع ثقلها بنسبة 14,4%، مقابل 12,5% سنة 2014.

رسم بياني 15 : بنية أصول البنوك (%)

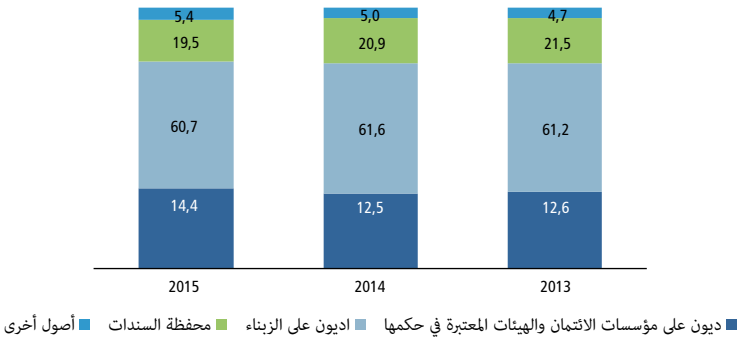

1.1.1.1 - يعزى ارتفاع الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى الديون على البنوك المحلية والأجنبية

بلغت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها حوالي 164,8 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 19,9% مقارنة مع 2014. وبعد انخفاض طفيف بنسبة 0,4% في السنة الماضية، تعبّر هذه الوتيرة عن ارتفاع الديون على البنوك وموجودات البنوك لدى البنك المركزي.

رسم بياني 16 : ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم)

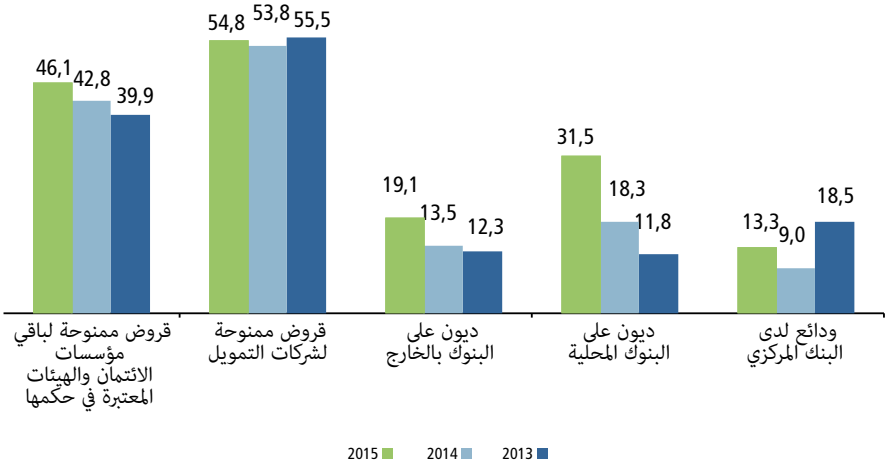

قروض ممنوحة لباقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وشهدت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المحررة بالدرهم ارتفاعا بنسبة 18,3% إلى 122,9 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 3,4% سنة 2014. أما الديون المحررة بالعملة الأجنبية، والتي تمثل أكثر من 25% في المجموع، فارتفعت بنسبة 24,9% إلى 41,9 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 10% في السنة الماضية.

وبالنظر إلى تحسن خزينة البنوك، ارتفعت ودائعها لدى البنك المركزي بنسبة 48% إلى 13,3 مليار درهم، بعد أن تراجعت سنة 2014.

وبنفس الشكل، ارتفعت الديون على البنوك المحلية بنسبة 72%، ليصل مبلغها الجاري إلى 31,5 مليار درهم، ارتباطا بدرجة كبيرة بنمو قروض الخزينة التي ارتفعت بأكثر من الضعف إلى 17 مليار. وتمت ملاحظة نفس هذا المنحى في القيَم المستلمة للاستحفاظ التي ارتفعت بنسبة 70% إلى 10,3 مليار. وفي المقابل، انخفضت القروض المالية بنسبة 16,5% إلى 4,1 ملايير درهم.

أما الديون على البنوك المستقرة بالخارج، فارتفعت بنسبة 41,6% إلى 19,1 مليار درهم. وارتفعت الديون على باقي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، لاسيما البنوك الحرة، بنسبة 7,7% إلى 46,1 مليار درهم.

وبعد انخفاض القروض الممنوحة لشركات التمويل بنسبة 3,1% سنة 2014، ارتفعت بنسبة 1,9% إلى 54,8 مليار درهم. ويشمل هذا التباطؤ انخفاضا طفيفا في قروض الخزينة بنسبة 0,7% إلى 14,9 مليار وارتفاع القروض المالية بحوالي 3% إلى 39,9 مليار.

2.1.1.1 - ارتفعت القروض الممنوحة للخواص بينما انكمشت القروض الممنوحة للشركات

بعد ارتفاع المبلغ الجاري الإجمالي للقروض بنسبة 1,8% سنة 2014، شهد ارتفاعا سنويا بنسبة 2,5% إلى 780,4 مليار درهم. ويُعزى هذا التطور المسجل خصوصا في نهاية السنة، إلى الارتفاع الملحوظ في القروض المالية بنسبة 18%، بعد انخفاض بنسبة 8% في السنة الماضية. وبغض النظر عن هذه العمليات، يظل ارتفاع القروض محدودا في نسبة 0,8% مقابل 2,7% سنة 2014.

رسم بياني 17 : تطور القروض التي تمنحها البنوك (%)

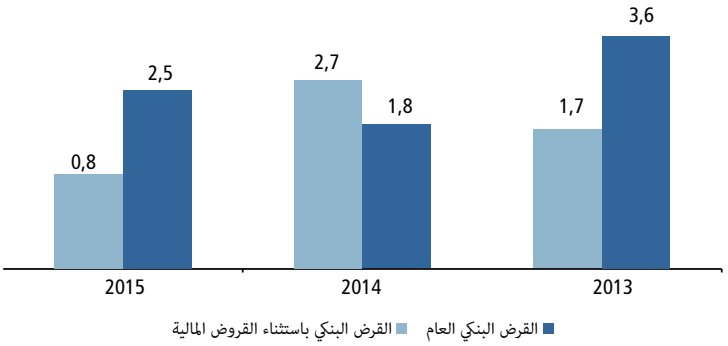

ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، أفرز المبلغ الجاري الإجمالي للقروض معدلا قدره 79% سنة 2015، مقابل 82% في السنة الماضية.

أما القروض المحررة بالعملة الأجنبية والتي تمثل 2,5% من المجموع، فانخفضت بنسبة 33,7% إلى 17,3 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 44,7 في السنة الماضية. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع القروض الممنوحة للشركات النفطية، وبدرجة أقل، إلى القروض المخصصة لمستوردي القمح.

وحسب الفئات، تراجعت القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية (العمومية والخاصة) بحوالي 2%، مقابل 1% سنة 2014، رغم تخفيف أسعار الفائدة، مما يعكس عوامل تتعلق بالعرض والطلب.

وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة للأسر، فقد استمر ارتفاعها ولو بوتيرة متباطئة مقارنة مع السنوات الأخيرة. وبلغت 252 مليار، حيث ارتفعت بنسبة 5,6% مقابل 6,1% سنة 2014. ويشمل هذا التطور ارتفاع قروض السكن بنسبة 5,0%، بعد أن ارتفعت بنسبة 6,7%، وانتعاش قروض الاستهلاك بحوالي 7%، بعد شبه ركود سنة 2014.

وعموما، شهدت القروض الممنوحة للقطاع الخاص (الشركات والأسر) تصاعدا بنسبة 2,4% إلى 708 ملايير درهم، لتمثل 91% من مجموع القروض. وبالموازاة مع ذلك، بلغت القروض الممنوحة للقطاع العمومي (المقاولات والإدارات العمومية) 73 مليار، أي بارتفاع بنسبة 3,7%، بعد ارتفاع بنسبة 1,6% سنة 2014، ارتباطا أساسا بارتفاع القروض الممنوحة للمقاولات العمومية. وفي المقابل، تراجعت القروض الممنوحة للإدارات العمومية تراجعا طفيفا.

رسم بياني 18 : القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام وللقطاع الخاص غير المالي

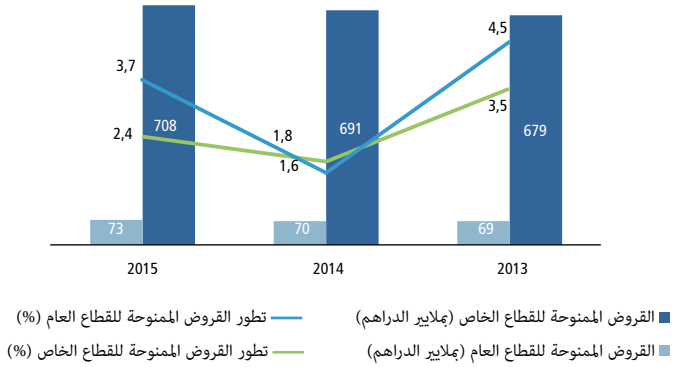

ويتبين من توزيع القروض حسب قطاعات النشاط، بأن القطاع الثالثي والأسر يهيمنان بحصة متراكمة تصل إلى 66%، يليهما القطاع الثانوي الذي يستحوذ على حوالي 30% من القروض البنكية، ثم القطاع الفلاحي بحصة 4%.

وساهمت القروض الممنوحة لقطاعي الفلاحة والنقل والمواصلات بشكل إيجابي في تطور القروض، بينما شهدت القروض الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية تطورات سلبية.

رسم بياني 19 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق والممنوحة من البنوك (%)

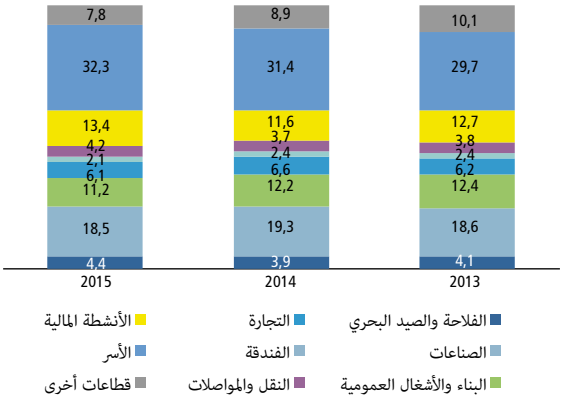

وتزايدت القروض الممنوحة للقطاع الأولي بنسبة 15,2% لتبلغ 34,6 مليار درهم، وتحسنت حصتها في المجموع بمقدار 0,5 نقطة إلى 4,4%. أما القروض التي تمول قطاع التجارة، فبلغت 47,3 مليار، بانخفاض بنسبة 6,3%، بعد أن ارتفعت بنسبة 9,6% السنة الماضية.

ووصل المبلغ الجاري للقروض الممنوحة لقطاع الصناعات 144 مليار درهم، إذ انخفضت بنسبة 2%، بعد ارتفاعها بنسبة 5,7% في السنة الماضية، وانكمشت حصتها بالتالي بمقدار 0,8 نقطة إلى 18,5%. أما القروض الممنوحة للشركات التي تعمل في إنتاج وتوزيع الماء والطاقة، فارتفعت بنسبة 5,2% بينما ارتفعت أيضا القروض الممنوحة لصناعات التعدين بنسبة 12,9%.

وانخفضت القروض المخصصة لقطاع السياحة بنسبة 9,5% ليصل مبلغها الجاري إلى 16,4 مليار. وتراجعت حصة هذا القطاع في مجموع القروض بمقدار 0,3 نقطة إلى 2,1%. وفي المقابل، ارتفع المبلغ الجاري للقروض الممنوحة لقطاع النقل والمواصلات بنسبة 17,3%، لتصل حصته في مجموع القروض إلى 4,2%.

وواصلت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية منحاها التنازلي ليصل مبلغها الجاري إلى 88 مليار، أي بانكماش بنسبة 5,2%. وفقدت حصتها نقطة واحدة لتتراجع إلى 11,2% سنة 2015.

إطار رقم 2 : أهم تطورات القروض المخصصة للإنعاش العقاري سنة 2015

خلال سنة 2015، سجلت التمويلات المخصصة للإنعاش العقاري، التي تعتبر المكون الرئيسي للقروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية، تراجعا بحوالي 9% إلى 66,5 مليار درهم. وعلى أساس بيانات 7 بنوك تُراكِم 96% من حصة السوق (من القروض المخصصة للإنعاش العقاري)، يتبين بأن هذا التراجع شمل تمويل السكن الثانوي والسياحي (18,2%-) وفئة السكن متوسط المستوى (9,6%-). وفي المقابل، تواصل المنحى التصاعدي لتمويل فئة السكن الاقتصادي والاجتماعي حيث ارتفع بنسبة 25,2% سنة 2015.

أبرز تطورات المبلغ الجاري لقروض الإنعاش العقاري حسب الفئات (%)

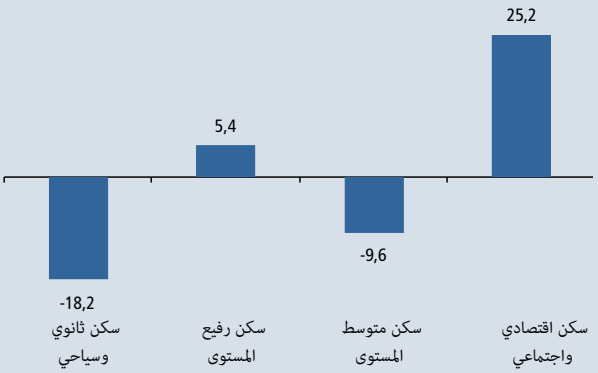

وبالنظر إلى الارتفاع الملحوظ في القروض المالية في نهاية السنة، ارتفعت القروض الممنوحة للأنشطة المالية بنسبة 18,8% إلى 104,5 مليار، أي أن حصتها اكتسبت 1,8 نقطة إلى 13,4%.

رسم بياني 20 : بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق التي تمنحها البنوك حسب أجلها (%)

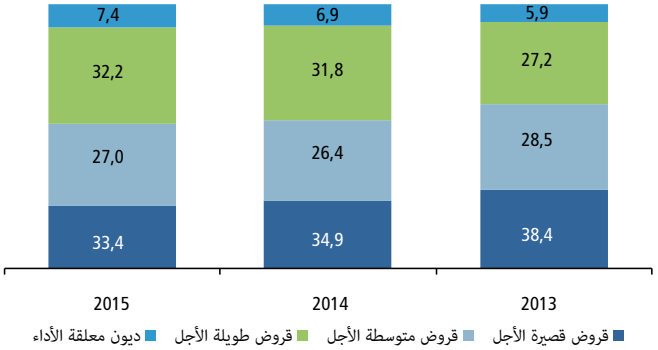

حسب آجال الاستحقاق، انخفض المبلغ الجاري للقروض قصيرة الأجل بنسبة 2,1% ارتباطا بتراجع تسهيلات الخزينة. وتراجعت حصتها في مجموع القروض من 34,9% إلى 33,4% ما بين 2014 و2015. وتعززت القروض طويلة الأجل، مستفيدة من ارتفاع قروض السكن، بنسبة 4% إلى 251,5 مليار درهم، إذ اكتسبت حصتها 0,4 نقطة لتصل إلى 32,2%. أما القروض متوسطة الأجل، فارتفع مبلغها الجاري بنسبة 5,1% إلى 211 مليار وتعززت حصتها بالتالي بمقدار 0,6 نقطة إلى 27%.

3.1.1.1 - تدنت محفظة السندات بالنظر إلى تراجع سندات التوظيف والاستثمار لفائدة محفظة التداول

انخفض المبلغ الجاري لمحفظة سندات البنوك بحوالي 2% ليصل المبلغ الإجمالي إلى 225,5 مليار درهم، أي حوالي 20% من الحصيلة المجمعة، لاسيما ارتباطا بانكماش محفظة التوظيف والاستثمار.

جدول رقم 4 : تطور محفظة سندات البنوك

(المبلغ الإجمالي بملايين الدراهم)

	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
سندات التداول	111.904	98.974	105.793	6,9
سندات التوظيف	47.203	55.211	46.252	- 16,2
سندات الاستثمار	43.634	41.320	36.300	-12,1
سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة	33.575	34.376	37.112	8,0
مجموع محفظة السندات	**236.316**	**229.881**	**225.457**	**- 1,9**

ويبين تحليل محفظة السندات حسب المحاسبة الإبداعية أن المبلغ الجاري لمحفظة سندات التداول، بسعر السوق، تحسن بنسبة 6,9% إلى 105,8 مليار درهم، وذلك بعد أن انخفض بنسبة 11,6% سنة 2014. ويرتبط هذا التطور أساسا بارتفاع سندات الخزينة بنسبة 30,6% إلى 58 مليار، حيث اكتتبت بعض البنوك في سندات الخزينة لأغراض التغطية، سواء لحسابها الخاص أو لحساب زبنائها. وفي المقابل، شهدت باقي سندات الدين[4] وسندات الملكية انخفاضا بنسبة 31% و11% على التوالي، في سياق تراجع إصدارات الدين الخاص وركود سوق البورصة.

4 تتألف باقي سندات الدين خصوصا من سندات الاقتراض وسندات الدين القابلة للتداول.

وفي المقابل، تراجع المبلغ الجاري لمحفظة التوظيف بنسبة 16,2% إلى 46,3 مليار درهم، وشمل هذا الانكماش محفظة سندات الخزينة بحوالي 21% إلى 26,8 مليار، وباقي سندات الدين بنسبة 18,2% إلى 8,1 مليار، وسندات الملكية، لاسيما على شكل سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، بنسبة 0,8% إلى 11,3 مليار. وبنفس الوتيرة، انكمشت سندات الاستثمار بنسبة 12,1% إلى 36,3 مليار درهم، وتمثل سندات الخزينة ضمنها أكثر من 91%.

وارتفعت محفظة سندات المساهمة بنسبة 8% إلى 37,1 مليار، ويوجد أكثر من ثلاثة أرباعها في المقاولات التابعة. ويعكس هذا التطور ارتفاع المساهمات في الشركات الخاصة بنسبة 27,4% إلى 13,1 مليار، أي أكثر من 38,4% من محفظة المساهمة. وفي المقابل، تقلصت المساهمات المملوكة في الشركات العمومية بشكل ملحوظ، إذ تراجعت من 3,3 مليار إلى 17 مليون بعد تفويت أحد البنوك لمساهمتها في رأسمال شركة عمومية كبيرة.

وبعد تعزيز مساهمة بعض البنوك في رأسمال بعض شركاتها التابعة في إفريقيا والاستثمارات الجديدة المنجزة، ارتفعت المساهمات المملوكة في مؤسسات الائتمان المستقرة بالخارج بنسبة 13,3% إلى 15,6 مليار، لتمثل 46% من المحفظة الإجمالية للمساهمة و15% من الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك.

رسم بياني 21 : توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%)

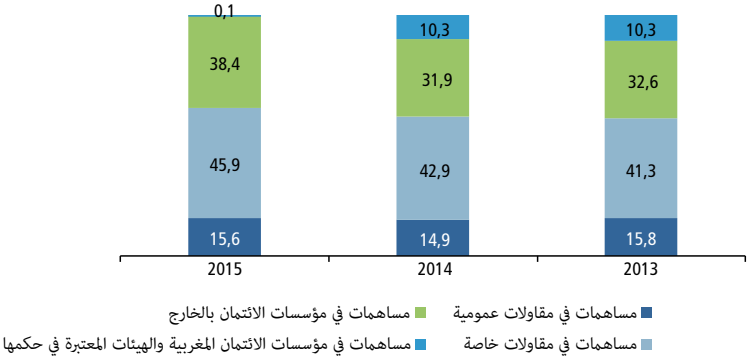

وحسب الطبيعة القانونية، بلغت سندات الخزينة 118 مليار درهم، حيث سجلت تغيرا إيجابيا بنسبة 1,5% مقارنة مع 2014. ويأتي هذا الارتفاع الطفيف بعد انخفاض بنسبة 14,8% سنة 2014، التي تميزت بتراجع ملحوظ في السندات المقترَضة. ومثلت محفظة سندات الخزينة 52% من المحفظة الإجمالية و10,3% من الاستخدامات البنكية، مقابل 10,5% في السنة الماضية.

رسم بياني 22 : تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)

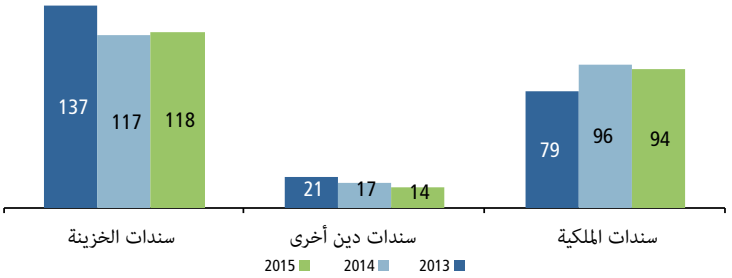

شهدت محفظة باقي سندات الدين، التي تتألف من سندات الاقتراض بنسبة 64%، انخفاضا بنسبة 20,3%، بعد انخفاض بنسبة 18,4% سنة 2014، في سياق تراجع الإصدارات في سوق الدين الخاص.

أما سندات الملكية المملوكة للبنوك، بجميع أنواعها، فانخفضت بنسبة 3% ارتباطا بتراجع سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، بعد ارتفاعها بنسبة 22,5% سنة 2014، إذ انكمشت حصتها في المحفظة الإجمالية بنقطة واحدة لتصل إلى 41%.

وارتفع المبلغ الجاري للمؤن المرتبطة بانخفاض قيمة محفظة السندات، التي يتم تخصيص حوالي 90% منها لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة، بنسبة 12% ليبلغ 2,6 مليار درهم.

2.1.1 - استفاد تطور الموارد أساسا من ارتفاع الودائع التي تم تحصيلها لدى الزبناء

جدول رقم 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب)

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**129.882**	**108.418**	**102.843**	**- 5,1**
ودائع الزبناء	**722.253**	**769.770**	**819.212**	**6,4**
ديون سندية	**89.844**	**87.963**	**79.971**	**- 9,1**
- إصدارات سندات الدين	66.590	63.374	49.721	- 21,5
- الديون الثانوية	23.254	24.589	30.250	23,0
أموال ذاتية	**94.232**	**97.801**	**104.280**	**6,6**
النتيجة الصافية	**9.914**	**10.011**	**9.362**	**- 6,5**
أصول أخرى	**48.987**	**29.339**	**29.806**	**1,6**
مجموع الخصوم	**1.095.112**	**1.103.302**	**1.145.474**	**3,8**

أدى التطور المتباين لأهم الموارد البنكية إلى ارتفاع حصة الودائع المحصلة لدى الزبناء بمقدار 1,7 نقطة إلى 71,5%. وفي المقابل، تراجعت حصة الديون السندية بنقطة واحدة لتصل إلى 7%، تحت تأثير التراجع الملحوظ في إصدارات شهادات الإيداع، وتراجعت الديون تجاه مؤسسات الائتمان بمقدار 0,8 نقطة إلى 9%. أما حصة الأموال الذاتية، فارتفعت بمقدار 0,2 نقطة إلى 9,1%.

رسم بياني 23 : بنية خصوم البنوك (%)

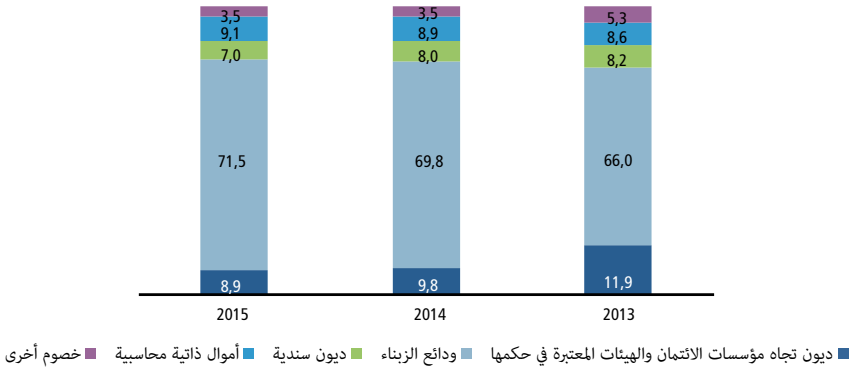

1.2.1.1 - يشير انخفاض الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى انخفاض إعادة التمويل لدى البنك المركزي

بعد أن انخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 16,5% في السنة الماضية، تراجعت مجددا بنسبة 5,1% إلى 102,8 مليار درهم، نتيجة بالخصوص لتراجع لجوء البنوك إلى تسبيقات البنك المركزي. وعلى وجه الخصوص، انكمشت الديون المحررة بالدرهم، التي وصل مبلغها الجاري إلى 61,5 مليار، بنسبة 11,8%، في حين ارتفعت الديون المحررة بالعملة الأجنبية بحوالي 6,9%، وتمثل تقريبا 40% من مجموع الديون.

رسم بياني 24 : توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها حسب فئة الطرف المقابل (%)

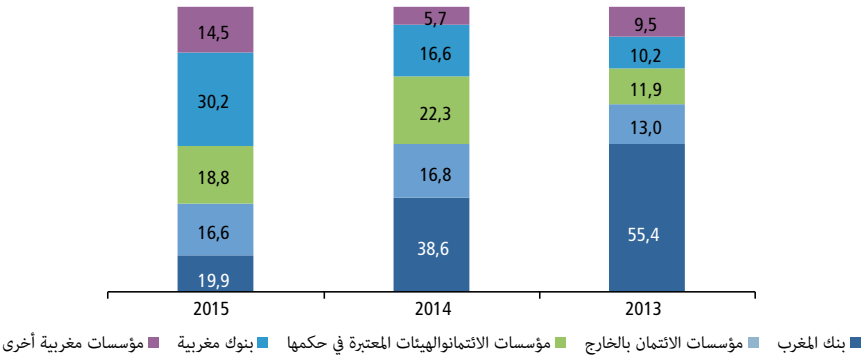

وبلغت عملية إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي 23 مليار درهم بنهاية 2015، مما يعني أنها تراجعت بنسبة 45%، بعد 42% سنة 2014، لتتقلص حصتها في الموارد البنكية من 4 إلى 2%. ويتألف هذا المبلغ الجاري من التسبيقات لمدة سبعة

أيام في حدود 7 ملايير درهم، بانخفاض نسبته حوالي 70% مقارنة مع 2014، والقروض المضمونة الممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بمبلغ 13,5 مليار، مقابل 19 مليار سنة 2014، والتسبيقات لأربع وعشرين ساعة بمبلغ 2,5 مليار درهم.

وارتفعت الديون بين البنوك بنسبة 73% إلى 31 مليار درهم، تحت تأثير ارتفاع اقتراضات الخزينة بنسبة 132%، مما يعكس حيوية السوق بين البنوك، وارتفاع الاقتراضات المالية بنسبة 2%، والقيم المقدمة للاستحفاظ بنسبة 43%. وتراجعت القروض لدى مؤسسات الائتمان بالخارج بنسبة 5,9% لتبلغ 17,1 مليار درهم.

2.2.1.1 - واصلت ودائع الزبناء نموها بوتيرة قوية

بعد أن ارتفعت الودائع المحصلة لدى الزبناء بنسبة 6,6% سنة 2014، ارتفعت بنسبة 6,4% خلال السنة موضوع الدراسة، لتصل إلى 819,2 مليار درهم. وبالتالي، بلغ متوسط معامل الاستخدام، الذي يمثل نسبة القروض إلى الودائع، 95%، متراجعا بمقدار 4 نقط مقارنة مع سنة 2014.

وبلغت الودائع المحررة بالدرهم 801 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 6,2% مقابل 5,8% سنة 2014. كما تزايدت الودائع المحررة بالعملة الأجنبية، التي تنحصر حصتها في 2,2%، بنسبة 17,9%، بعد أن ارتفعت بنسبة 63% في السنة الماضية، التي شهدت تنفيذ عملية المساهمة الإبرائية برسم الموجودات والأموال بالخارج.

ويعزى تطور الموارد المحصلة لدى الزبناء إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 6,1% إلى 473,5 مليار والودائع لأجَل بنسبة 7,1% إلى 182,9 مليار. وفيما يتعلق بالودائع في حسابات الادخار، التي بلغت 138 مليار، فارتفعت بوتيرة أقل نشاطا من السنة الماضية، أي بنسبة 6,1% مقابل 8,1%، تحت تأثير انخفاض أسعار الفائدة المطبقة على هذه التوظيفات.

وتظل بنية الودائع مستقرة عموما مقارنة مع 2014. وتمثل الودائع تحت الطلب حوالي 58% منها، بينما تمثل الودائع لأجَل 22% وحسابات الادخار 17%.

رسم بياني 25 : تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%)

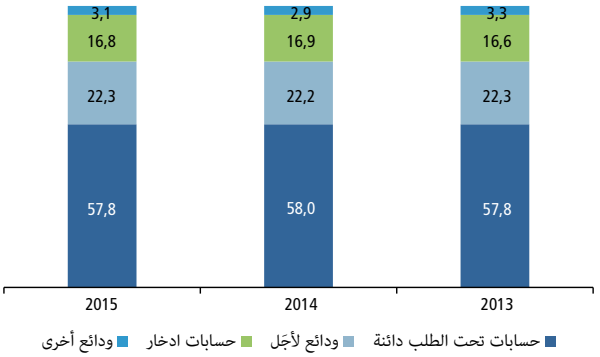

وشهدت ودائع الخواص المقيمين، التي تمثل 50% من المجموع، ارتفاعا بنسبة 7% إلى 407 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 7,5% في السنة الماضية. وبلغ هذا النمو 7,9% بالنسبة للودائع تحت الطلب، و2% بالنسبة للودائع لأجَل، و6,8% بالنسبة لحسابات الادخار. وتراجعت ودائع الخواص بالعملة الأجنبية بحوالي 1% إلى 4,6 مليار، مقابل ارتفاع استثنائي بنسبة 145% سنة 2014 نتيجة لعملية المساهمة الإبرائية برسم الموجودات والأموال المملوكة بالخارج.

رسم بياني 26 : بنية الودائع حسب فئات الفاعلين الاقتصاديين (%)

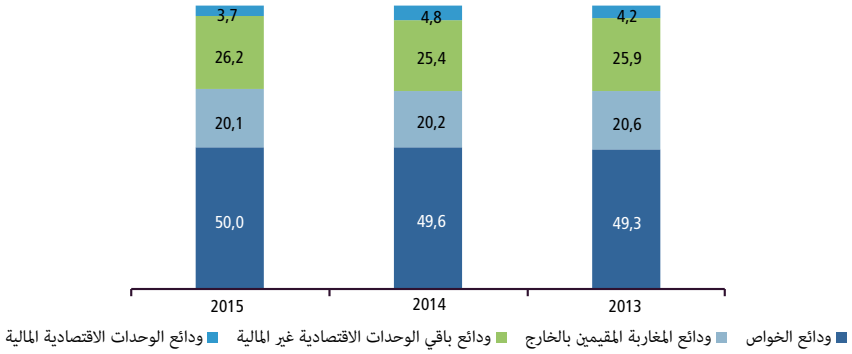

وبحصة 20,1% من المجموع، شهدت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعا بنسبة 5,7% إلى 163,7 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 4,4% في السنة الماضية. ومن هذا المجموع، ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 5%، بينما ارتفعت الودائع لأجَل بنسبة 7,1% وحسابات الادخار بنسبة 4,8%.

وفي إطار الانتعاش الذي بدأ سنة 2014، والذي لايزال متواصلا، شهدت ودائع باقي الوحدات غير المالية[5] ارتفاعا مجددا بنسبة 9,4% لتصل إلى 213,2 مليار. وارتفعت ودائعهم تحت الطلب بنسبة 6,1% وودائعهم لأجَل بنسبة 21,7%.

وكانت ودائع الوحدات المالية، التي تتكون أساسا من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات التأمين، أكثر تقلبا، إذ بلغت حوالي 30 مليار درهم، مما يشير إلى انخفاضها بنسبة 19,9%، بعد أن ارتفعت بنسبة 23,1% في السنة الماضية.

وعلى أساس فردي، شهدت ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، المكونة في حدود 78% من الودائع لأجَل، انخفاضا بنسبة 24,3% إلى 14 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 23% سنة 2014. وبعد أن ارتفعت بنسبة 13,2% سنة 2014، واصلت ودائع شركات التأمين التي تمثل 16% من الموارد المحصلة لدى الوحدات المالية، ارتفاعها بنسبة 8% لتصل إلى 4,9 مليار، من بينها 45% على شكل ودائع تحت الطلب، و50% على شكل ودائع لأجَل و5% على شكل ودائع أخرى.

5 تتألف باقي الوحدات غير المالية من المقاولات الخاصة والقطاع العام.

3.2.1.1 - تزايد لجوء البنوك إلى إعادة التمويل متوسط وطويل الأجل على شكل ديون ثانوية على حساب إصدارات شهادات الإيداع

تتألف الديون السندية التي تصدرها البنوك من سندات دين ومن ديون ثانوية. وبنهاية دجنبر 2015، وصل مجموع مبلغها الجاري 80 مليار، منخفضة مجددا بنسبة 9,1% بعد 2,1% سنة 2014. ويشمل هذا التطور أوضاعا متباينة. فقد تراجع المبلغ الجاري لسندات الدين بنسبة 21,5% إلى 49,7 مليار، ارتباطا بتراجع إصدار شهادات الإيداع بنسبة 25,4% إلى 41,6 مليار، في سياق تخفيف شروط السيولة. وارتفعت باقي إصدارات سندات الدين وسندات الاقتراض بنسبة 22,8% و2,2% على التوالي، بمبالغ تظل متواضعة.

رسم بياني 27 : تطور الديون السندية التي تصدرها البنوك (بملايير الدراهم)

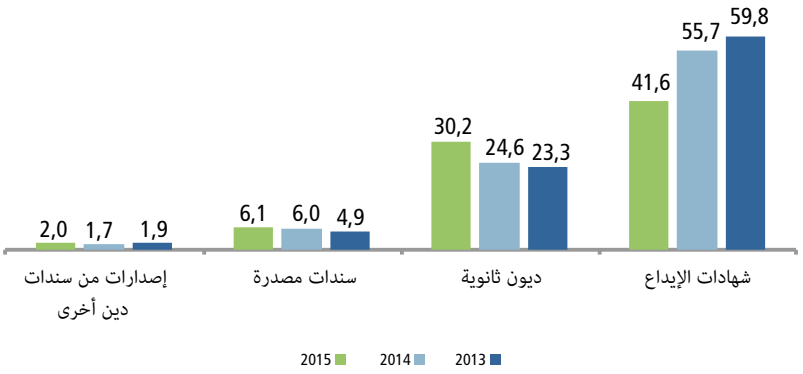

وشهدت الديون الثانوية ارتفاعا بنسبة 23% إلى 30 مليار، نتيجة لتوجه البنوك نحو مواصلة تطوير مواردها الثابتة، من أجل تحسين دعم الاستخدامات على المدى المتوسط والطويل.

رسم بياني 28 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع التي تصدرها البنوك موزعة حسب نوع المكتتبين (%)

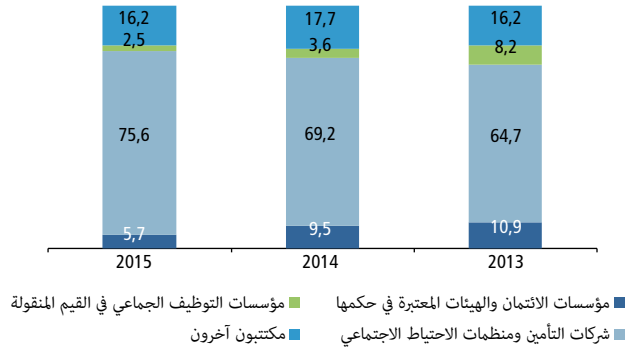

وتظل حوالي 76% من شهادات الإيداع الصادرة في ملك مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، بينما 16% تملكها مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، و2,5% في ملك شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي.

4.2.1.1 - استمر تعزيز أموال البنوك الذاتية

راكمت البنوك بنهاية سنة 2015 أكثر من 104 ملايير برسم الأموال الذاتية، مسجلة بالتالي ارتفاعا جديدا بنسبة 6,6% بفضل ترحيل جزء من النتائج (20%). ويمثل هذا المبلغ نسبة إلى مجموع الأصول 9,1% ، مقابل 8,9% سنة 2014.

رسم بياني 29 : تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك

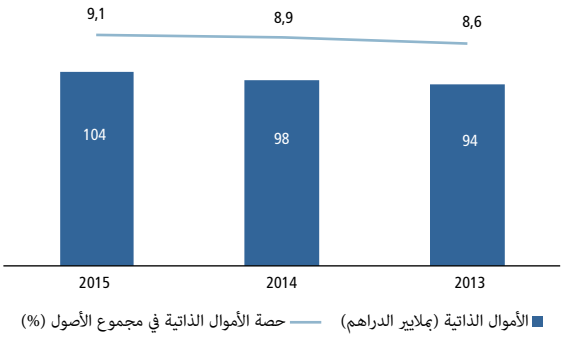

3.1.1 - تباطأت التعهدات بالضمان بأمر من الزبناء خلال 2015

تتألف تعهدات البنوك خارج الحصيلة أساسا من التعهدات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، إضافة إلى التعهدات على عمليات الصرف وعلى المنتجات المشتقة.

فبعد تراجع بنسبة 5% في السنة الماضية، ارتفعت التعهدات بالتمويل الممنوحة بنسبة 8,1% إلى 81,4 مليار درهم، نتيجة لارتفاع التعهدات الممنوحة لفائدة الزبناء بنسبة 8,4%، والتي تمثل حوالي 96% من المجموع، وتطور التعهدات الممنوحة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 2%.

وبلغت التعهدات بالضمان الممنوحة 121 مليار درهم، أي أنها تحسنت بشكل طفيف بنسبة 1,4% مقارنة مع 2014. وضمن هذا المجموع، ارتفعت التعهدات بالضمان الممنوحة بأمر من الزبناء بنسبة 1,6% إلى 82,6 مليار، وتلك الممنوحة بأمر من مؤسسات الائتمان بنسبة 1,1% إلى 38 مليار، بعد أن ارتفعت بنسبة 3,7% في السنة الماضية.

وسجلت التعهدات المستلمة، المكونة من حوالي 97% من التعهدات بالضمان، تراجعا طفيفا بنسبة 0,2% إلى 63,4 مليار درهم، مما يشير إلى انخفاض التعهدات المستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 2,1% إلى 55,1 مليار وارتفاع التعهدات المستلمة من الزبناء بنسبة 13,8% إلى 8,3 مليار.

وفيما يتعلق بالتعهدات بالعملة الأجنبية، ارتفعت أرصدة عمليات الصرف بالناجز في نهاية السنة بنسبة 20% إلى 11,5 مليار درهم، في حين انخفضت أرصدة عمليات الصرف لأجَل بنسبة 33% إلى 79 مليار.

أما التعهدات على المنتجات المشتقة، فبعد أن ارتفعت بنسبة 24,5% سنة 2014، انخفضت بنسبة 4% ليصل مبلغها الافتراضي إلى حوالي 64 مليار. ويعزى هذا التطور من جهة إلى انخفاض التعهدات المرتبطة بأدوات أسعار الفائدة بنسبة 16% إلى 11,4 مليار، وتراجع التعهدات المرتبطة بباقي الأدوات بنسبة 6% إلى 30,2 مليار. وفي المقابل، ارتفعت التعهدات المتعلقة بأدوات سعر الصرف بنسبة 7,9% إلى 22,3 مليار.

ومثل المبلغ الجاري للتعهدات على المنتجات المشتقة، الموافق لعمليات التغطية أو العمليات المنجزة لحساب الزبناء، حوالي 61% من الأموال الذاتية المحاسبية و6% من مجموع أصول البنوك. ويعكس هذا المبلغ الجاري القيمة الافتراضية للتعهدات الأساسية لعقود المنتجات المشتقة وليس المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

2.1 - تدنت نتائج البنوك في سياق تباطؤ نمو نشاط القروض وانخفاض أسعار الفائدة

برسم سنة 2015، حققت البنوك عموما، على مستوى الحسابات الفردية، نتائج منخفضة، لاسيما تحت تأثير تراجع العائد الصافي البنكي، إلى جانب ارتفاع النفقات العامة؛ أما تكلفة المخاطر، فتزايدت بوتيرة أبطأ من السنة الماضية.

وتمت دراسة مصادر تغير نتائج البنوك عبر تحليل مختلف أرصدة التدبير الوسيطة المنجزة على أساس نشاط البنوك بالمغرب.

رسم بياني 30 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)

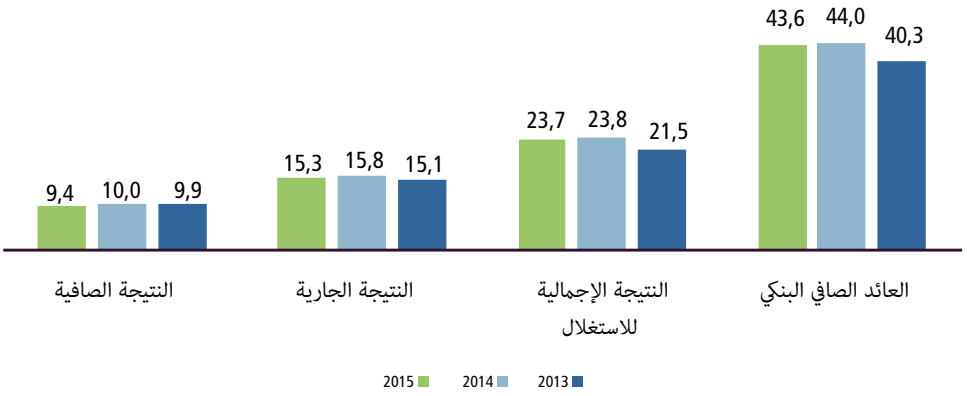

1.2.1 - تراجع العائد الصافي البنكي لاسيما بالنظر إلى انخفاض نتائج أنشطة السوق

بلغ **العائد الصافي البنكي** 43,6 مليار درهم، منخفضا بنسبة 1% بعد ارتفاعه بنسبة 9,3% سنة 2014. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض نتيجة أنشطة السوق، التي لم يعوضها ارتفاع هامش الفائدة والهامش على العمولات.

رسم بياني 31 : بنية العائد الصافي البنكي للبنوك (%)

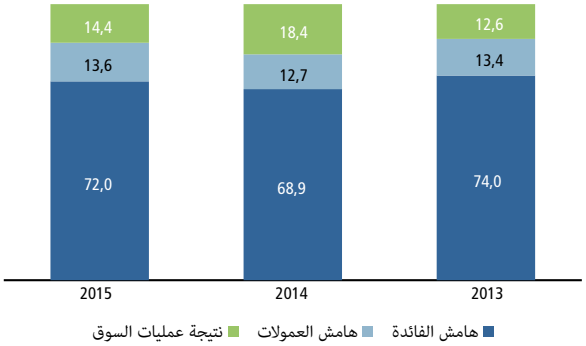

وبعد أن تزايد بنسبة 2,9% سنة 2014، ارتفع هامش الفائدة مجددا بالقيمة المطلقة بنسبة 3,2% إلى 30,4 مليار درهم، نتيجة بالخصوص لانخفاض تكلفة الموارد. ووصلت حصته داخل العائد الصافي البنكي إلى 72% مقابل 69% في السنة الماضية.

وبعد ارتفاع بنسبة 2,6% سنة 2014، استقر عائد الفوائد الصافي على العمليات مع الزبناء في 28,8 مليار درهم، تحت تأثير تراجع الفوائد المستلمة على القروض بنسبة 1,3% إلى 39,1 مليار، في سياق انخفاض أسعار الفائدة على القروض وتباطؤ نمو حجم القروض، من جهة، ومن جهة أخرى، تراجع الفوائد الممنوحة على الودائع بنسبة 4,7% إلى 10,3 مليار.

ويمثل عائد الفوائد الصافي على العمليات مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، 5% من المجموع، تزايد تقريبا بالضعف ليصل إلى 1,5 مليار درهم، مما يعكس انخفاض الفوائد المستلمة على القروض بين البنوك بنسبة 4,4% وتراجع الفوائد الممنوحة على الاقتراضات بنسبة 27,4%، بالنظر إلى انخفاض سعر الفائدة الرئيسي.

وانتقل عائد الفوائد الصافي على سندات الدين، من سنة لأخرى، من رصيد سلبي بمبلغ 168 مليون إلى رصيد إيجابي بمبلغ 61 مليون درهم. وتراجعت العائدات المحصلة على السندات المملوكة بنسبة 8,6% إلى 3,6 مليار والتكاليف المدفوعة على سندات الدين الصادرة بنسبة 13,8% إلى 3,5 مليار درهم، ارتباطا بانخفاض إصدارات البنوك.

أما الهامش على العمولات، الذي راكم مبلغ 5,9 مليار، فقد ارتفع بنسبة 6,4% مقابل 3,5% في السنة الماضية. وبلغت العمولات المحصلة على تقديم الخدمات 6,1 مليار، أي بارتفاع بنسبة 4,9% مقابل 4,5% في السنة الماضية. ويشمل هذا التطور ارتفاع العمولات المحصلة على سير الحسابات بنسبة 8,1% إلى 1,3 مليار، بالنظر إلى فتح 1,7 مليون حساب، والعمولات على وسائل الأداء بنسبة 4,8% إلى 2,2 مليار، والعمولات على مبيعات منتجات التأمين بنسبة 11,3% إلى 206 ملايين، والعمولات على سندات التسيير والإيداع بنسبة 3,9% إلى 364 مليون. وفي المقابل، تراجعت العمولات على تقديم خدمات القروض بنسبة 4% إلى 455 مليون، وانخفضت العمولات المحصلة على أنشطة المشورة والمساعدة بنسبة 7,1% إلى 61 مليون درهم.

وبعد سنة استثنائية شهدت انخفاض أسعار الفائدة السندية، انخفضت نتائج أنشطة السوق بنسبة 22,6% إلى 6,3 مليار درهم. وتراجع تصحيح النتيجة على العمليات على السندات بفضل حسن أداء المكاسب التي سجلتها العمليات على المنتجات المشتقة وعمليات الصرف.

وبالتالي، تراجعت نتيجة سندات المعاملات، التي تمثل 44% من نتيجة أنشطة السوق، بحوالي 58% لتصل إلى 2,7 مليار. وارتفعت المداخيل المحققة من سندات التوظيف بأكثر من الضعف لتصل إلى أكثر من مليار. أما نتيجة عمليات الصرف، فارتفعت بنسبة 25,7% إلى مليارين، أي 32% من نتيجة عمليات السوق، وأصبحت الأرباح الصافية التي سجلتها العمليات على المنتجات المشتقة إيجابية بمبلغ 403 ملايين درهم.

2.2.1 - حافظت النتيجة الإجمالية للاستغلال على مستواها بفضل نتيجة الأصول الثابتة المالية

ارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بوتيرة مماثلة تقريبا لتلك المسجلة في السنة الماضية، أي بنسبة 5,4% إلى 21,4 مليار. ومكن هذا التطور، إلى جانب حسن أداء نتيجة الأصول الثابتة المالية، من بقاء النتيجة الإجمالية للاستغلال في مستوى قريب من مستوى سنة 2014، أي 23,7 مليار درهم.

وبالتالي، بعد أن تحسن متوسط معامل الاستغلال بشكل ملحوظ في السنة الماضية بفضل نتائج أنشطة السوق، عاد إلى مستوى 49,1% مقابل 46,1% سنة 2014.

رسم بياني 32 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك

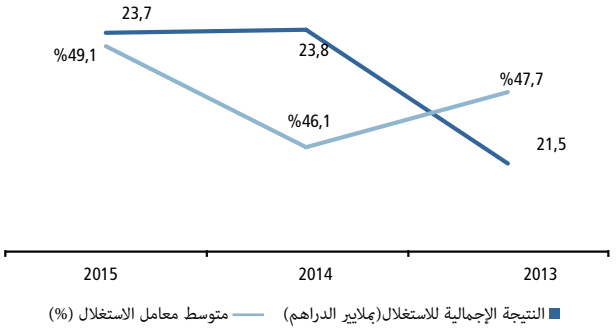

ارتفعت تكاليف المستخدمين التي تمثل 47% من التكاليف العامة للاستغلال، بنسبة 5% إلى أكثر من 10 ملايير درهم. وارتفعت التكاليف الخارجية، التي تمثل 39% منها، بنسبة 5,6% إلى 8,2 ملايير، بينما ارتفعت الضرائب والرسوم بنسبة 20,2% إلى 575 مليون درهم. وفي المقابل، انخفضت مخصصات الاستخمادات ومؤن الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة بنسبة 1,6% إلى 2,1 مليار درهم.

3.2.1 - استمرت تكلفة المخاطر في الارتفاع، لكن بوتيرة أبطأ

بعد ارتفاع تكلفة المخاطر بنسبة 29,7% سنة 2013 ثم 7,4% سنة 2014، تباطأت إلى 5,6% لتصل إلى 8,4 مليار درهم، وتمتص بالتالي 35,5% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 33,5% سنة 2014. ومن هذا المجموع، بلغت المخصصات الصافية لاستردادات المؤن على الديون المعلقة الأداء 8 ملايير، مرتفعة بنسبة 12,5% بعد 31% سنة 2014. أما باقي المخصصات الصافية للاستردادات، والتي تغطي باقي المخاطر بما في ذلك المخاطر الضريبية، فتقلصت بنسبة 56% تحت التأثير المزدوج لانخفاض المخصصات وارتفاع الاستردادات.

رسم بياني 33 : تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال

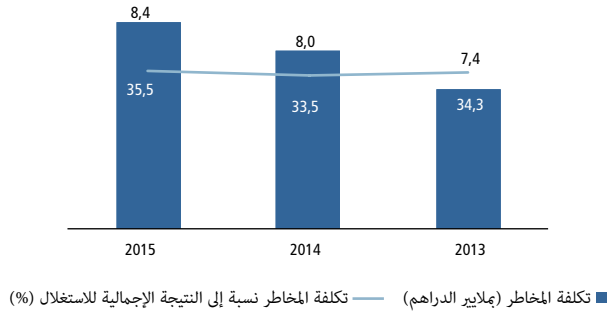

بالنظر إلى هذه التطورات، انخفضت النتيجة الجارية بنسبة 3,3% إلى 15,3 مليار درهم مقابل ارتفاع بنسبة 5% سنة 2014. أما النتيجة غير الجارية، فظلت سلبية وانتقلت من 479 مليون إلى 1,4 مليار درهم، تحت تأثير ارتفاع التكاليف الناجمة عن التقويم الضريبي.

رسم بياني 34 : تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%)

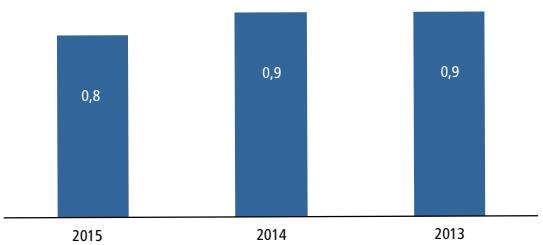

رسم بياني 35 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%)

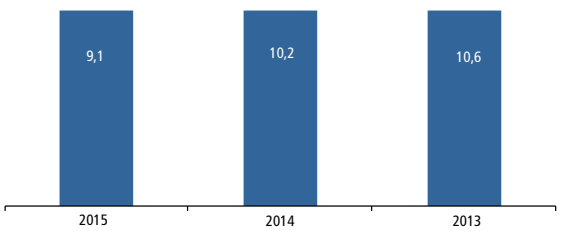

وفي الأخير، بلغت النتيجة الصافية للبنوك 9,4 مليار درهم، أي بانخفاض بنسبة 6,5% مقابل ارتفاع بنسبة 1% سنة 2014. وتدنت مردودية الأصول إلى 0,8% ومردودية الأموال الذاتية إلى 9,1% مقابل 0,9% و10,2% على التوالي سنة 2014.

4.2.1 - انكمش الهامش الإجمالي للوساطة ارتباطا بانخفاض نسبة مردودية الاستخدامات

رسم بياني 36 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)

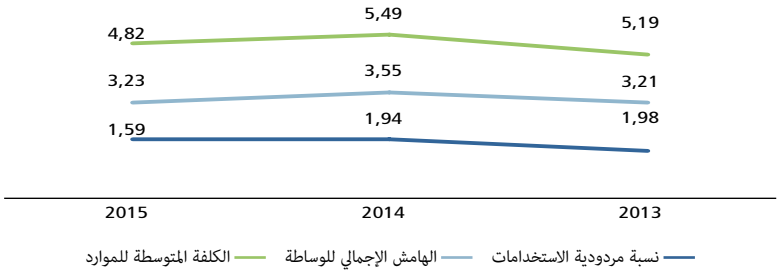

تراجع الهامش الإجمالي للوساطة بمقدار 32 نقطة أساس إلى 3,23% بعد تدني نسبة مردودية الاستخدامات بمقدار 67 نقطة أساس إلى 4,82% وانخفاض تكاليف الموارد بمقدار 35 نقطة أساس إلى 1,59%.

رسم بياني 37 : تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%)

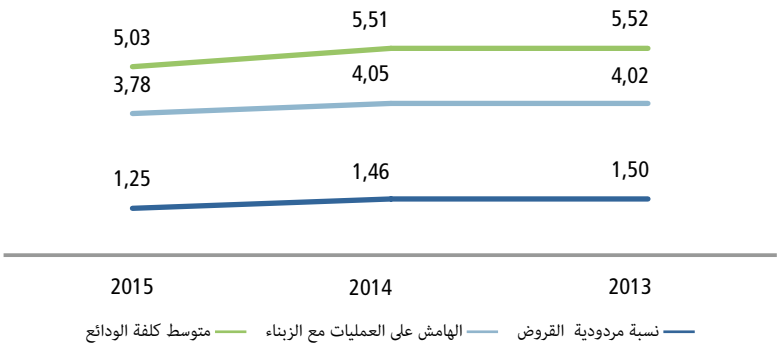

تراجع الهامش على العمليات مع الزبناء بمقدار 27 نقطة أساس إلى 3,78% تحت تأثير انخفاض متوسط كلفة الودائع بمقدار 21 نقطة أساس إلى 1,25% وتدني نسبة مردودية القروض بمقدار 48 نقطة أساس إلى 5,03%، في سياق انخفاض سعر الفائدة الرئيسي.

رسم بياني 38 : تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)

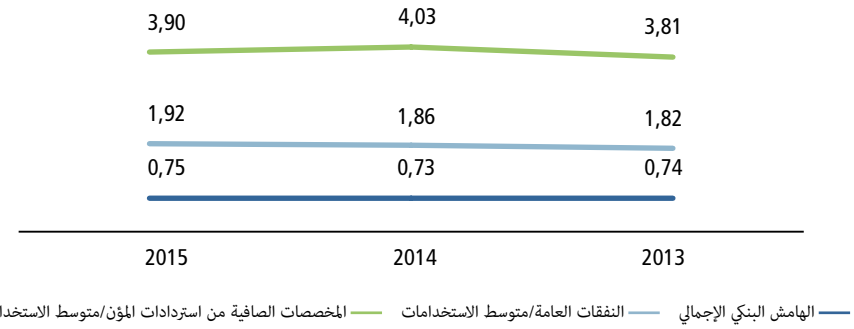

انخفض الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد البنكي الصافي إلى متوسط الاستخدامات، بمقدار 13 نقطة أساس إلى 3,90%. إلا أنه تم امتصاصه بالنفقات العامة في حدود 1,92% مقابل 1,86%، وبتكلفة المخاطر في حدود 0,75% مقابل 0,73% سنة 2014.

2 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها

1.2 - تباطأت وتيرة نمو نشاط شركات التمويل مجددا

يضم قطاع شركات التمويل 34 مؤسسة، من بينها 16 شركة لقروض الاستهلاك، و6 شركات للقرض الإيجاري، وشركتان للقرض العقاري، وشركتان للكفالة، وشركتان لتحصيل وشراء الديون، و3 شركات لتسيير وسائل الأداء، وشركة متخصصة في المنتجات البديلة، وشركة متخصصة في تمويل فاعلي القروض الصغرى، وشركة متخصصة في تمويل الفلاحين الصغار.

وسنة 2015، شهد حجم نشاط شركات التمويل، الذي يقاس بمجموع أصولها، ارتفاعا بنسبة 3,3% إلى 102,5 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 6% سنة 2014. وتمثل القروض بواسطة الدفع من الصندوق المخصصة للزبناء حوالي 95% من الاستخدامات، بمبلغه جاري إجمالي قدره 98 مليار درهم، حيث سجلت من جديد ارتفاعا محدودا في 1,8%، بعد 2,7% سنة 2014. أما الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، فقد ارتفعت بنسبة 25% إلى 5,7 مليار، لاسيما على شكل ودائع في الحسابات. وتحت تأثير ارتفاع سندات الملكية، ارتفعت محفظة سندات شركات التمويل بأكثر من 35% إلى 1,2 مليار درهم.

جدول رقم 6 : تطور استخدامات شركات التمويل

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	2.283	4.518	5.664	25,4
ديون على الزبناء	86.724	88.766	90.658	2,1
محفظة السندات	796	862	1.167	35,4
قيم مستعقرة	1.388	1.374	1.419	3,3
أصول أخرى	2.299	3.653	3.582	- 1,9
مجموع الأصول	93.490	99.173	102.490	3,3

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

ويظل الجزء الأعظم من نشاط شركات التمويل حكرا على شركات قروض الاستهلاك وشركات القرض الإيجاري في حدود 43% لكل فئة. وتعزز ثقل نشاط باقي شركات التمويل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

رسم بياني 39 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في إجمالي أصول القطاع (%)

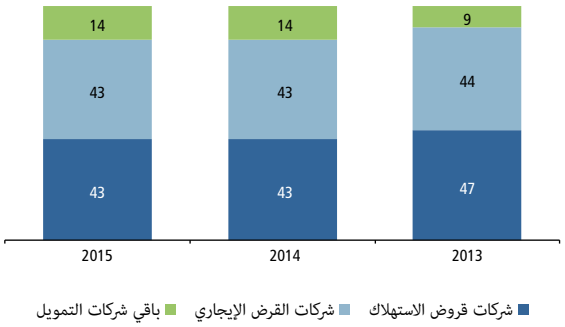

وارتفع نشاط شركات قروض الاستهلاك، الذي يقاس بمجموع الحصيلة، بنسبة 2,3% سنة 2015 ليصل إلى ما مجموعه 44 مليار درهم، مقابل 0,8% في نهاية 2014. واستفاد هذا التطور من حسن أداء عمليات الكراء مع خيار الشراء، بينما ظلت القروض الشخصية على حالها.

جدول رقم 7 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**549**	**501**	**593**	**18,3**
ديون على الزبناء	**39.186**	**39.259**	**40.063**	**2,0**
بما في ذلك عمليات الكراء مع خيار الشراء	9.521	10.255	10.830	5,6
محفظة السندات	**56**	**22**	**17**	**- 21,9**
قيم مستعقرة	**804**	**779**	**746**	**- 4,2**
أصول أخرى	**2.092**	**2.457**	**2.588**	**5,3**
مجموع الأصول	**42.687**	**43.018**	**44.007**	**2,3**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وبلغ إجمالي المبلغ الجاري للقروض التي وزعتها شركات قروض الاستهلاك في 44,4 مليار درهم بنهاية دجنبر 2015، مرتفعا بنسبة 2% مقابل 0,6% بنهاية 2014، بفضل نمو المبلغ الجاري لعمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 5,6% إلى 10,8 مليار درهم.

ويتألف حوالي 54% من قروض الاستهلاك من قروض غير مخصصة، لاسيما على شكل قروض شخصية، مقابل 56% سنة 2014. أما القروض المخصصة، فتتوجه لتمويل شراء السيارات في حدود 98%، أي نفس مستوى السنة الماضية.

أما شركات القرض الإيجاري فبلغ حجم نشاطها حوالي 44 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 2% مقابل 1% نهاية 2014. ووصل إجمالي المبلغ الجاري للقروض إلى 45,3 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 2,1%، بعد ارتفاع بنسبة 1,6% في السنة الماضية.

جدول رقم 8 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
أصول ثابتة برسم القرض الإيجاري	**41.431**	**41.888**	**42.841**	**2,3**
ديون أخرى على الزبناء	**75**	**78**	**125**	**60,5**
محفظة السندات	**30**	**24**	**18**	**- 23,6**
أصول أخرى	**1.082**	**1.041**	**901**	**- 13,5**
مجموع الأصول	**42.618**	**43.031**	**43.885**	**2,0**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

ويمثل المبلغ الجاري للقرض الإيجاري للمنقولات 63% من المجموع، وتراجع بنسبة 0,3% سنة 2015 بعد 2,3% في السنة الماضية. وواصل المبلغ الجاري للقرض الإيجاري العقاري وتيرته التصاعدية، إذ ارتفع بنسبة 6,9% إلى حوالي 16 مليار مقابل 7,8% في السنة الماضية.

رسم بياني 40 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم)

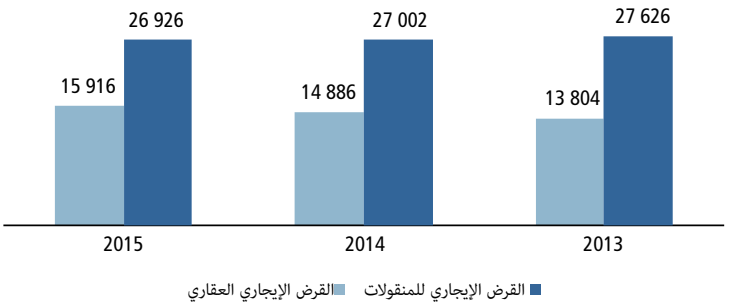

وبعد ركود سنة 2014، ارتفع إنتاج شركات القرض الإيجاري بنسبة 7,5% إلى حوالي 14 مليار درهم[6]، ووصل عدد الملفات إلى 14.174 ملف، في ارتفاع بنسبة 1,4% مقابل 7,6%. وتم تخصيص أكثر من 74% من هذا الإنتاج للقرض الإيجاري للمنقولات.

6 بيانات الجمعية المهنية لشركات التمويل

رسم بياني 41 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة

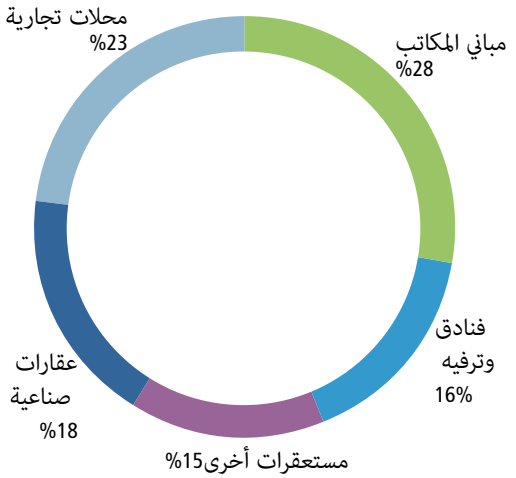

رسم بياني 42 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية للمنقولات حسب نوع التجهيز

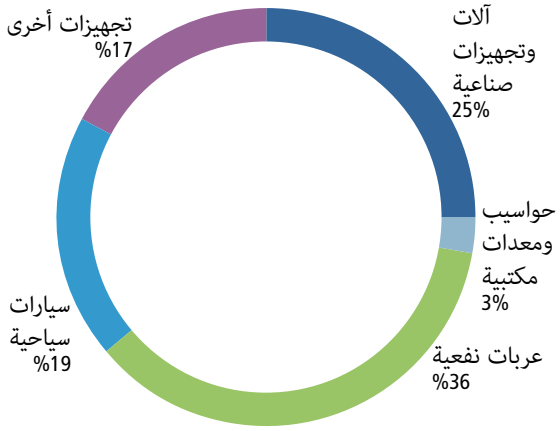

وبلغ إنتاج القرض الإيجاري للمنقولات 10,3 ملايير درهم، بارتفاع بنسبة 5,8% مقابل انخفاض بنسبة 5,5% سنة 2014. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع تمويل العربات النفعية (20,4%)، والسيارات السياحية (5,9%) والأشغال العمومية والبناء (24,7%). وفي المقابل، تراجع تمويل الآلات والتجهيزات الصناعية وتمويل الحواسيب والمعدات المكتبية بنسبة 5,9% و15% على التوالي.

ويتبين من التحليل حسب قطاع النشاط، بأن التمويلات الجديدة المخصصة لقطاعات الصناعات ارتفعت بنسبة 3,2% إلى 2,4 مليار درهم، مما يعكس ارتفاع القروض الممنوحة للصناعات الغذائية (47,8%) وصناعات النسيج والألبسة والجلد (19,3%). وشمل الارتفاع أيضا قطاع البناء إذ ارتفع المبلغ الجاري للقروض المخصصة له بنسبة 23,3% إلى 1,9 مليار درهم، وقطاع النقل والمواصلات، الذي ارتفعت فيه القروض بنسبة 7,6% إلى حوالي ملياري درهم. وفيما يتعلق بالقروض الجديدة المخصصة لقطاع التجارة، فقد تراجعت بنسبة 1,8% إلى 1,6 مليار درهم.

ويشير التحليل حسب المدة الأصلية إلى هيمنة القروض متوسطة الأجل بحصة 88% من مجموع الإنتاج، أي بارتفاع قدره 8 نقط مقارنة مع 2014.

وشهد إنتاج القرض الإيجاري العقاري ارتفاعا أكثر قوة، بحوالي 13% إلى 3,6 ملايير درهم، واستفاد من هذا التطور كل من تمويل المحلات التجارية (100%+) والفنادق والترفيه (87,3%+). وتم إبرام أكثر من 92% من هذه التمويلات بآجال طويلة.

2.2 - لا تزال معظم موارد شركات التمويل تأتي من الاستدانة البنكية ومن ديون السوق، حسب تطورات متفاوتة

جدول رقم 9 : تطور موارد شركات التمويل

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	54.205	57.222	58.554	2,3
ديون تجاه الزبناء	6.980	7.406	8.283	11,8
سندات الدين المصدرة	15.966	15.159	16.196	6,8
الأموال الذاتية	9.112	9.460	9.997	5,7
النتيجة الصافية	1.466	1.504	1.497	- 0,5
خصوم أخرى	6.761	8.422	7.963	- 5,5
مجموع الخصوم	94.490	99.173	102.490	3,3

لا تزال الاستدانة البنكية تمثل حصة الأغلبية في موارد شركات التمويل (57%)، تليها سندات الدين المصدرة (16%)، والأموال الذاتية (10%)، ثم الديون تجاه الزبناء (8%).

رسم بياني 43 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%)

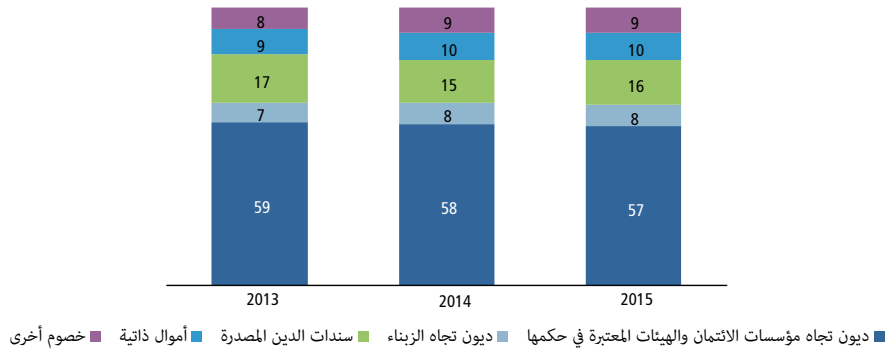

وفي سنة 2015، يعكس تطور هذه الموارد ارتفاع الاستدانة البنكية بنسبة 2,3% إلى 58,6 مليار درهم، والديون تجاه العملاء بنسبة 11,8% إلى 8,3 مليار، وسندات الدين المصدرة بنسبة 6,8% إلى 16,2 مليار والأموال الذاتية بنسبة 5,7% إلى 10 ملايير.

واكتتبت مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في الحصة الأكبر من السندات الصادرة عن شركات التمويل، بنسبة 88%، بينما يتوزع الباقي على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (5%) والشركات غير المالية (7%).

جدول رقم 10 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	22.322	19.647	18.244	-7,1
ديون تجاه الزبناء	4.804	5.464	6.021	10,2
سندات الدين المصدرة	6.758	7.865	9.480	20,5
الأموال الذاتية	5.116	5.262	5.392	2,5
النتيجة الصافية	782	845	851	0,7
خصوم أخرى	2.905	3.935	4.019	2,1
المجموع	42.687	43.018	44.007	2,3

ومثلث الاستدانة البنكية لشركات قروض الاستهلاك 41% من مواردها، لتصل إلى أكثر من 18 مليار درهم، متراجعة بنسبة 7% مقارنة مع 2014. واستفاد من هذا الانخفاض سندات الدين المصدرة، التي ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 20,5% إلى 9,5 مليار، لتصل حصتها إلى 22%. ومن جهة أخرى، ارتفعت الأموال الذاتية بنسبة 2,5% إلى 5,4 مليار درهم، لتمثل 12% من الموارد، إذ لم تشهد تغيرا مقارنة مع السنتين الماضيتين.

جدول رقم 11 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	27.513	29.726	31.156	4,8
ديون تجاه الزبناء	799	596	514	-13,8
سندات الدين المصدرة	9.208	7.294	6.510	-10,7
الأموال الذاتية	2.597	2.718	3.065	-12,8
النتيجة الصافية	285	294	253	-13,9
خصوم أخرى	2.216	2.403	2.387	-0,7
مجموع الخصوم	42.618	43.031	43.885	2.0

فيما يتعلق بشركات القرض الإيجاري، مثل المبلغ الجاري للاستدانة البنكية 71% من مواردها وارتفع بنسبة 4,8% إلى أكثر من 31 مليار درهم، مقابل 8% في السنة الماضية، على حساب سندات الدين المصدرة، التي تراجع مبلغها الجاري بنسبة 10,7% إلى 6,5 ملايير درهم.

وتمثل الأموال الذاتية المحاسبية لشركات القرض الإيجاري % 7 من مواردها، وارتفعت بحوالي 12,8% إلى أكثر من 3 ملايير درهم.

3.2 - ظلت نتائج شركات التمويل مستقرة عموما

حققت شركات التمويل برسم السنة المالية 2015 نتيجة صافية مستقرة قدرها حوالي 1,5 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 2,6% في السنة الماضية. ويُعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض النتيجة التي حققتها شركات القرض الإيجاري.

رسم بياني 44 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بمؤسسات التمويل (بملايين الدراهم)

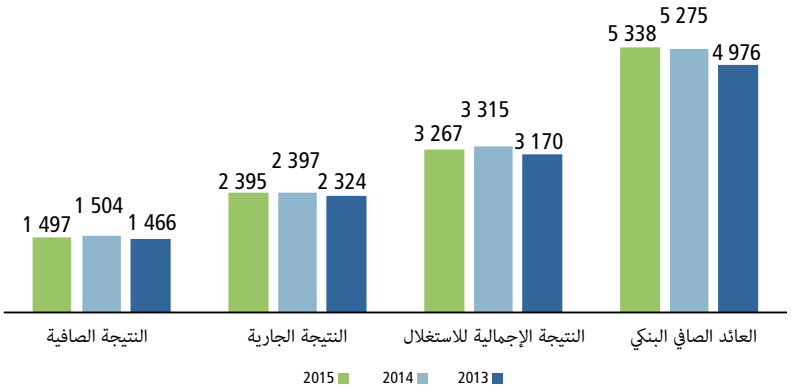

بلغ العائد الصافي البنكي لشركات التمويل 5,3 ملايير درهم، مرتفعا بنسبة 1,2% مقابل 6% في السنة الماضية. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع نتيجة عمليات القرض الإيجاري رغم التطور الإيجابي الذي سجله هامش الفائدة وهامش العمولات.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 4,7% إلى أكثر من 2,1 مليار درهم، مما أسفر عن متوسط معامل الاستغلال بنسبة 40%، أي بارتفاع بمقدار 1,3 نقطة مقارنة مع 2014. وبلغت النتيجة الإجمالية للاستغلال 3,3 ملايير، وتراجعت بالتالي بنسبة 1,5% مقابل ارتفاع بنسبة 4,6% في السنة الماضية. وامتص هذه النتيجة تكلفة المخاطر، التي تمثل المخصصات الصافية لاستردادات المؤن، في حدود 27%، مقابل 28% بنهاية 2014.

وبلغت مردودية الأصول 1,5%، وهو نفس مستوى سنة 2014، بينما تقلصت مردودية الأموال الذاتية بنسبة 15,9% إلى 15% بنهاية 2015.

رسم بياني 45 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)

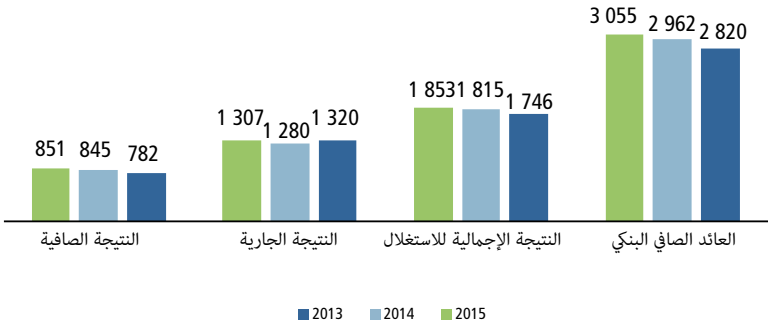

وتجاوز العائد الصافي البنكي لشركات قروض الاستهلاك 3 ملايير درهم، مرتفعا بنسبة 3,1% مقارنة مع 5% سنة 2014، بالنظر إلى زيادة هامش الفائدة وهامش العمولات، إضافة إلى عائد عمليات القرض الإيجاري والكراء مع خيار الشراء بنسبة 1,8% و3,4% و6,7% على التوالي.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 4,2% إلى أكثر من 1,2 مليار درهم، مما أسفر عن متوسط معامل الاستغلال بنسبة 40%، مرتفعا بما قدره 43 نقطة أساسية مقارنة مع سنة 2014. ونتج عن ذلك ارتفاع النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 2,1% إلى 1,9 مليار، مقابل 4% في السنة الماضية.

وارتفعت تكلفة المخاطر مجددا بنسبة 2% إلى 546 مليون درهم، وتمثل أكثر من 29% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، وهو نفس مستوى سنة 2014. أما النتيجة غير الجارية فارتفعت من 7,6 مليون إلى 34,7 مليون درهم.

وبالنظر إلى هذه التطورات، بلغت النتيجة الصافية التي حققتها شركات قروض الاستهلاك 851 مليون درهم، بارتفاع بنسبة 0,7% فقط مقابل 8% في السنة الماضية. وبالتالي، بلغت مردودية الأصول 1,9% مقابل 2% في السنة الماضية، بينما تراجعت مردودية الأموال الذاتية بمقدار 0,5 نقطة إلى 15,8%.

رسم بياني 46 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)

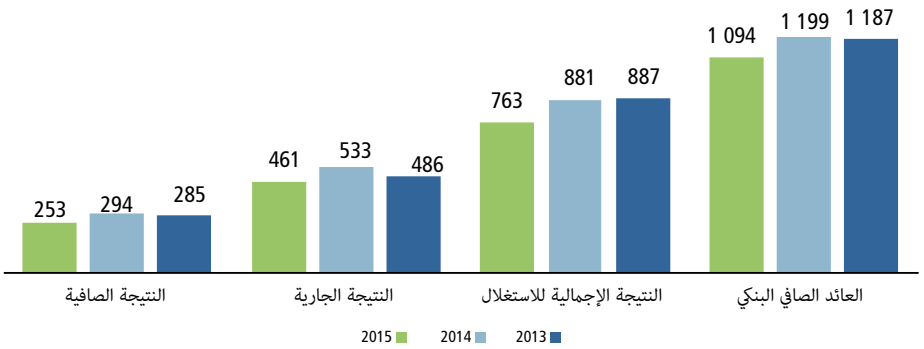

بالنظر إلى انخفاض عائد عمليات القرض الإيجاري بحوالي 6% والأثر السلبي لهامش الفائدة، تراجع العائد الصافي البنكي لشركات القرض الإيجاري بحوالي 9% إلى 1,1 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 1% سنة 2014.

وارتفعت التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 4,6% إلى 336 مليون درهم مقابل 5,7%، مما أسفر عن متوسط معامل الاستغلال بنسبة 31%، بارتفاع بمقدار 4 نقط مقارنة مع السنة الماضية، بينما انخفضت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 13,4% إلى 763 مليون درهم.

وبلغت تكلفة المخاطر 302 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 13,2%، وهو تقريبا نفس مستوى السنة الماضية. وامتصت هذه التكلفة 40% من النتيجة الإجمالية للاستغلال خلال السنتين الماضيتين.

وبناء عليه، انخفضت النتيجة الصافية الإجمالية لشركات القرض الإيجاري بحوالي 14% إلى 253 مليون درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 3,2% في السنة الماضية. وبلغت مردودية الأصول ومردودية الأموال الذاتية 0,6% و8,3% على التوالي، من سنة إلى أخرى.

3 -نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

في نهاية 2015، راكم مجموع أصول البنوك الحرة، الذي يقاس بالقيمة المقابلة بالدرهم، حوالي 41 مليار، أي بانخفاض بنسبة 1,8%، بعد أن ارتفع بنسبة 10,2% في نهاية 2014. ويعزى هذا التطور إلى تراجع الديون على الزبناء.

جدول رقم 12 : تطور استخدامات البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**18.556**	**22.801**	**23.699**	**3,9**
ديون تجاه الزبناء	**16.298**	**15.118**	**13.294**	**- 12,1**
محفظة السندات	**2.844**	**3.515**	**3.796**	**8,0**
أصول أخرى	**173**	**294**	**179**	**- 39**
مجموع الأصول	**37.871**	**41.728**	**40.969**	**- 1,8**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

ويشمل تطور استخدامات البنوك الحرة تفاوتات متباينة. إذ ارتفعت القروض الممنوحة لمؤسسات الائتمان بنسبة 3,9% إلى 23,7 مليار درهم، مقابل 23% في السنة الماضية. وشهدت محفظة السندات نفس المنحى عندما ارتفعت بنسبة 8% إلى 3,8 مليار درهم. ويتألف أزيد من ثلثي هذه المحفظة من سندات الدين.

وفي المقابل، شهد المبلغ الجاري للديون على الزبناء، للسنة الثالثة على التوالي، انخفاضا بنسبة 12% إلى 13,3 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 7,2% في السنة الماضية، وذلك علاقة بانكماش قروض الخزينة بنسبة 7% وقروض التجهيز بنسبة 12,7%. وأدى هذا التطور إلى انخفاض حصة هذه القروض في الاستخدامات بمقدار 4 نقط إلى 32%، لفائدة الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، التي تعززت حصتها بمقدار 3 نقط إلى 58%، ولفائدة محفظة السندات التي تعزز ثقلها بنقطة واحدة إلى 10%.

رسم بياني 47 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%)

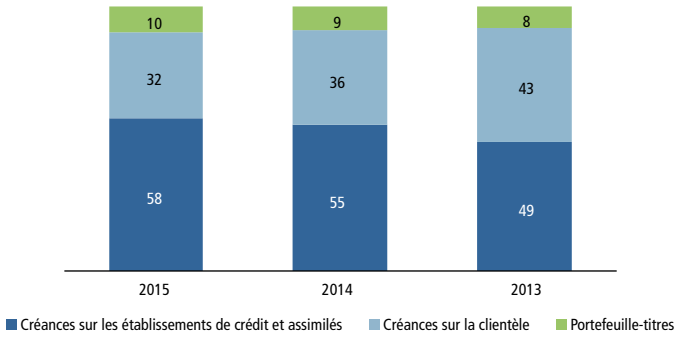

ورغم تفاقم الديون المعلقة الأداء بنسبة 40% إلى حوالي 86 مليون درهم، ظلت حصتها في مجموع القروض هامشية (0,6%).

جدول رقم 13 : تطور موارد البنوك الحرة

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**32.961**	**35.660**	**35.368**	**- 0,8**
ودائع الزبناء	**4.017**	**4.717**	**4.293**	**- 9,0**
أموال ذاتية محاسبية	**440**	**541**	**627**	**15,9**
خصوم أخرى	**453**	**810**	**681**	**- 16,0**
مجموع الخصوم	**37.871**	**41.728**	**40.969**	**- 1,8**

ولا تزال موارد البنوك الحرة تتميز بهيمنة الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، والتي تمثل 86% من الموارد، في ارتفاع بحوالي نقطة واحدة مقارنة مع السنة الماضية. ووصلت هذه الموارد بنهاية دجنبر 2015 إلى 35,4 مليار درهم، متراجعة بنسبة 1% مقابل ارتفاع بنسبة 8,2% في السنة الماضية.

وتأتي ودائع الزبناء في الرتبة الثانية بحصة 10%، في انخفاض بنقطة واحدة مقارنة مع 2014. وانخفض مبلغها الجاري بنسبة 9% إلى 4,3 مليار، بعد ارتفاع بنسبة 17,4% بنهاية 2014.

وتمثل الأموال الذاتية 1,5% من الموارد، وارتفعت بنسبة 16% لتصل إلى ما مجموعه 627 مليون درهم.

رسم بياني 48 : بنية موارد البنوك الحرة (%)

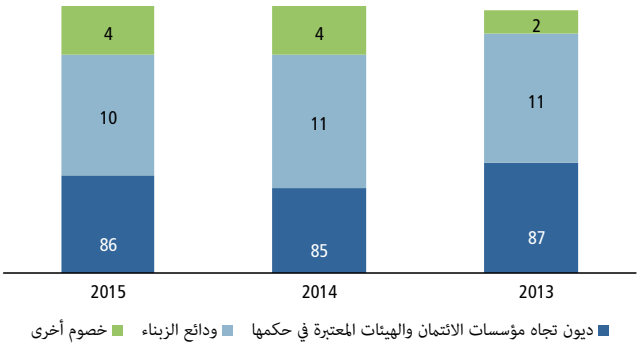

وارتفعت التعهدات بالتمويل الممنوحة من البنوك الحرة، التي يتألف معظمها من التعهدات لفائدة الزبناء، بنسبة 44% إلى 478 مليون درهم، مقابل انخفاض بنسبة 11% في السنة الماضية. وفيما يتعلق بالتعهدات بالضمان الممنوحة والتي تراجعت بنسبة 48% سنة 2014، فقد ارتفعت بنفس المستوى إلى 1,7 مليار درهم.

أما التعهدات بالضمان المستلمة، فبلغت 12,2 مليار، بانخفاض بنسبة 14% بعد ارتفاع بنسبة 4% سنة 2014.

رسم بياني 49 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)

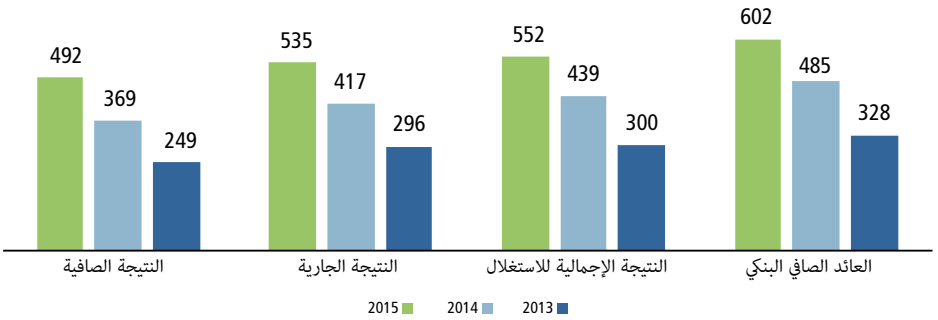

فيما يتعلق بالمردودية، حققت البنوك الحرة برسم السنة المالية 2015 عائدا صافيا بنكيا بمبلغ 602 مليون درهم، بارتفاع بنسبة 24% مقابل 48% سنة 2014. ويعكس هذا النمو ارتفاع هامش الفائدة بنسبة 34% إلى حوالي 554 مليون وهامش العمولات بنسبة 24% إلى 21 مليون. وأسفرت بالتالي عن نتيجة صافية بمبلغ 492 مليون درهم، في ارتفاع بنسبة 33%، بعد 48% سنة 2014، مما يعني أن مردودية الأصول بلغت 1,2%.

4 -نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها

عزز قطاع جمعيات القروض الصغرى سنة 2015 الانتعاش الذي بدأ بعد الصعوبات التي عانى منها قبل بضعة سنوات. ووسع شبكة وكالاته إلى 1.582 نقطة بيع، أي بارتفاع بنسبة 3% وتجاوز عدد المستفيدين من القروض الصغرى 886.000 زبون، من بينهم حوالي 50% من النساء.

جدول رقم 14 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	657	834	832	-0,3
ديون تجاه الزبناء	4.685	5.260	5.746	9,2
قيم مستعقرة	228	214	192	-10,0
أصول أخرى	129	153	172	12,7
مجموع الأصول	5.699	6.461	6.942	7,5

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض التي تمنحها جمعيات القروض الصغرى لزبنائها حوالي 6 ملايير درهم، في ارتفاع بنسبة 8,9% مقابل 11,5% سنة 2014. وهو ما أسفر عن متوسط المبلغ الجاري للقروض في ارتفاع بنسبة 6% إلى حوالي 7.000 درهم.

ولا تزال تهيمن على هذا القطاع ثلاث جمعيات تملك حوالي 92% من القروض الممنوحة للزبناء.

ويتبين من تحليل أنواع القروض بأن القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى تمثل 90% في المجموع، وهو نفس مستوى سنة 2014 ويتركز حوالي 68% منها في الوسط الحضري، مقابل 67% في السنة الماضية. وتطورت حصة القروض الفردية من 63% إلى أكثر من 66%.

وبعد تراجع في السنتين الأخيرتين، ارتفعت الديون المعلقة الأداء بنسبة 11% إلى 225 مليون درهم، واستقرت نسبة المخاطر في 3,8%. وبلغت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن حوالي 79% مقابل 86% في السنة الماضية.

وانخفضت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها على شكل ودائع في الحساب، بشكل طفيف إلى 831 مليون درهم، لتمثل 12% من مجموع الأصول.

جدول رقم 15 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**3.353**	**3.793**	**3.876**	**2,2**
أموال ذاتية وأموال معتبرة في حكمها	**1.897**	**2.067**	**2.300**	**11,2**
خصوم أخرى	**449**	**601**	**766**	**27,7**
مجموع الأصول	**5.699**	**6.461**	**6.942**	**7,5**

بنود صافية من الاستخمادات والمؤن

وبلغت ديون جمعيات القروض الصغرى حوالي 3,9 ملايير درهم، بارتفاع بنسبة 2,2%. وعلى غرار السنوات الماضية، يهيمن على توزيع هذه الديون حسب فئات الممولين البنوك المحلية بحصة 72%. أما التوزيع حسب المستفيدين فيبين بأن المؤسسات الثلاث الأولى تستحوذ على 92% من هذه الديون.

وأقفل قطاع جمعيات القروض الصغرى سنة 2015 بنتيجة صافية بلغت 246 مليون درهم، في ارتفاع بنسبة 10,7%، وهي نفس الوتيرة الملاحظة سنة 2014. وبلغت نسبة عائد الاستخدامات 3,6% ونسبة عائد الأموال الذاتية 10,8%.

5 -نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها على أساس مجمع

يتم تحليل النشاط والمردودية على أساسٍ مجمّع انطلاقا من بيانات مالية أعدتها تسع مجموعات بنكية تملك أكثر من 93% من حصص السوق على أساس فردي، وذلك طبقا للمعايير الدولية للمحاسبة[7].

وسنة 2015، استمر تحسن النتيجة الإجمالية للمجموعات البنكية بفضل المساهمة المتزايدة للنشاط بالخارج.

1.5 - تطور نشاط المجموعات البنكية بفضل النمو الذاتي وبعض عمليات النمو الخارجية

بنهاية دجنبر 2015، حققت المجموعات البنكية التسعة مجموع أصول بلغ حوالي 1.359 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 5,1%، مقابل 4,2% سنة 2014. ويعزى هذا التطور، المرتبط جزئيا بتغيرات نطاق التجميع، أساسا إلى ارتفاع القروض والديون على الزبناء وعلى مؤسسات الائتمان، وبدرجة أقل، إلى ارتفاع الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة.

ومن حيث البنية، مثلت القروض والديون على الزبناء 65,2% من أصول المجموعات البنكية، مقابل 66,8% في السنة الماضية. أما الأصول المالية المتاحة للبيع، فقد انخفضت حصتها من 7,4% إلى 6,8%.

7 تمت مراجعة أرقام نهاية 2013 و2014 بعد الأخذ بعين الاعتبار بيانات مجموعة بنكية جديدة مما يرفع الفئة موضوع الدراسة إلى 9 مجموعات بنكية، عوض 8 مجموعات في السابق.

رسم بياني 50 : بنية استخدامات البنوك – على أساس مجمع (%)

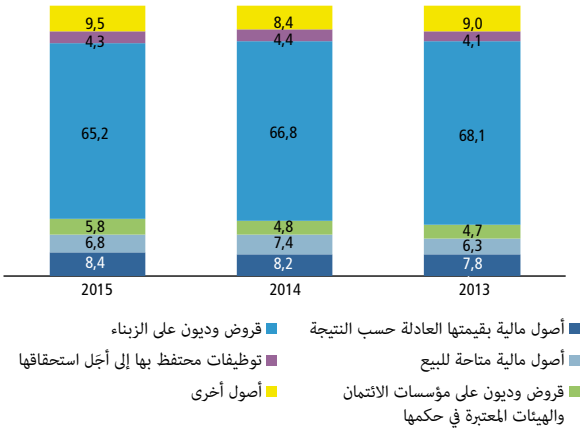

رسم بياني 51 : بنية موارد البنوك – على أساس مجمع (%)

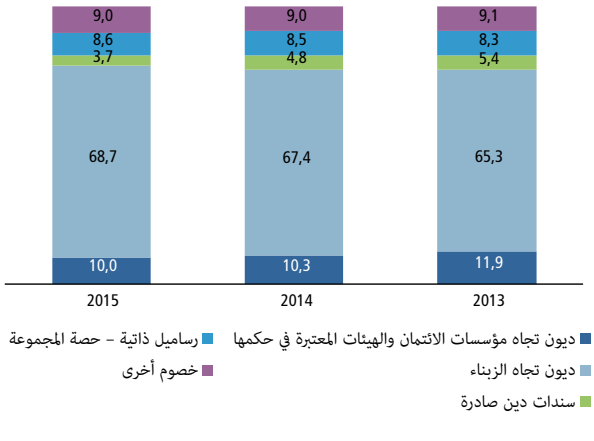

وفيما يتعلق بالخصوم، تمثل الودائع المحصلة لدى الزبناء المصدر الرئيسي لزيادة الموارد، إذ تساهم في تعزيز حصتها بنسبة 68,7%، مقابل 67,4% في السنة الماضية. وفي المقابل، انخفضت حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها والرساميل الذاتية-حصة المجموعة انخفاضا طفيفا لتصل إلى 10% و8,6% على التوالي. وفي نفس السياق، تراجعت حصة سندات الدين المصدرة بمقدار 1,1 نقطة إلى 3,7%.

1.1.5 - استفاد نمو استخدامات المجموعات البنكية لاسيما من نمو القروض والديون على الزبناء وعلى مؤسسات الائتمان

جدول رقم 16 : تطور استخدامات البنوك – على أساس مجمّع

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
أصول مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	96.620	106.303	114.798	8,0
أصول مالية متوفرة للبيع	77.823	95.045	92.819	-2,3
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	58.375	62.484	78.784	26,1
قروض وديون على الزبناء	844.414	863.615	886.552	2,7
توظيفات مملوكة إلى حين أجَل استحقاقها	51.287	56.439	58.157	3,0
أصول أخرى	112.345	108.865	127.639	17,2
مجموع الأصول	**1.240.864**	**1.292.751**	**1.358.749**	**5,1**

وساهمت القروض والديون على الزبناء بنسبة 35% في تطور الاستخدامات، ووصل مبلغها الجاري إلى 886,6 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 2,7%، بعد ارتفاع بنسبة 2,3% بنهاية 2014. ومن جهة أخرى، شهدت القروض والديون على مؤسسات الائتمان ارتفاعا بنسبة 26,1% إلى 78,8 مليار، بعد ارتفاع بنسبة 7%.

أما الأصول المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة، والتي تشمل الأدوات المالية المملوكة لغرض التداول، فبلغت 114,8 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 8% مقابل 10%، وارتفعت التوظيفات المملوكة إلى حين أجل استحقاقها بنسبة 3% إلى 58,2 مليار درهم، مقابل 10% في السنة الماضية.

وبعد تطور إيجابي بحوالي 22% سنة 2014، شهدت الأصول المالية المتوفرة للبيع انخفاضا بنسبة 2,3% إلى 92,8 مليار درهم.

2.1.5 - يعزى نمو موارد المجموعات البنكية بالأساس إلى ارتفاع ودائع الزبناء

جدول رقم 17 : تطور موارد البنوك – على أساس مجمع

(بملايين الدراهم)	2013	2014	2015	التغير 2014/2015 (%)
خصوم مالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة	3.803	5.030	3.248	- 35,4
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	147.462	132.758	135.257	1,9
ديون تجاه الزبناء	810.719	871.309	933.478	7,1
سندات الدين المصدرة	67.079	62.384	50.418	- 19,2
رساميل ذاتية –حصة المجموعة	103.562	109.923	116.306	5,8
بما في ذلك النتيجة الصافية	9.865	10.881	11.478	5,5
خصوم أخرى	108.239	111.347	120.042	7,8
المجموع	1.240.864	1.292.751	1.358.749	5,1

ووصلت الديون تجاه الزبناء إلى 933,5 مليار، وتزايدت بالتالي بنسبة 7,1% مقابل 7,5% في السنة الماضية. وبعد انخفاض بنسبة 10%، شهدت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها انتعاشا طفيفا، إذ ارتفعت بنسبة أقل من 2% إلى 135,3 مليار درهم.

وبعد أن ارتفعت الخصوم المالية بقيمتها العادلة حسب النتيجة بنسبة 32,3% في السنة الماضية، تراجعت بنسبة 35,4% إلى 3,2 مليار درهم، وانخفض مجددا المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة بنسبة 19,2% إلى 50,4 مليار درهم.

أما الرساميل الذاتية-حصة المجموعة فارتفعت بنسبة 5,8% إلى 116,3 مليار درهم، نتيجة لارتفاع الرأسمال والاحتياطيات ذات الصلة بنسبة 5,4%، وارتفاع النتيجة الصافية بنسبة 5,5% والاحتياطيات المجمعة بنسبة 8,2%.

3.1.5 - لا يزال النشاط على أساس مجمع يتميز بهيمنة النشاط البنكي

يشير تحليل نشاط المجموعات الثلاث الرئيسية على أساس مجمع حسب مختلف المهن بأن نشاط البنوك لا يزال يساهم بحصة 93%. ويتوزع الباقي بين التمويلات المتخصصة بنسبة 4%، والتأمينات بنسبة 2%، ومهن تدبير الأصول بنسبة 1%.

رسم بياني 52 : مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%)

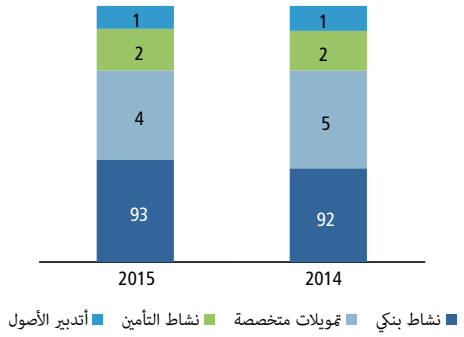

4.1.5 - استفاد نشاط المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود من المساهمة المتزايدة للنشاط بالخارج

برسم سنة 2015، ارتفع مجموع أصول الشركات التابعة البنكية المستقرة بالخارج بنسبة 19,5% إلى 221,2 مليار درهم، مقابل 9,3% في السنة الماضية، مما يعكس ارتفاع الأنشطة المنجزة في أفريقيا و أوروبا. وارتفعت محفظة القروض بنفس مستوى سنة 2014، أي 13,6% إلى 127,2 مليار درهم، وتحسنت الودائع المحصلة بنسبة 12,8% إلى 155 مليار، مقابل 9,7% سنة 2014.

وبالتالي، بلغت مساهمة الشركات التابعة بالخارج 22% من مجموع الأصول المجمع، أي بأكثر من 3 نقط مقارنة مع نهاية 2014. وتصل هذه الحصة إلى 20% بالنسبة للديون على الزبناء و22% بالنسبة للودائع المحصلة لدى الزبناء.

رسم بياني 53 : مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%)

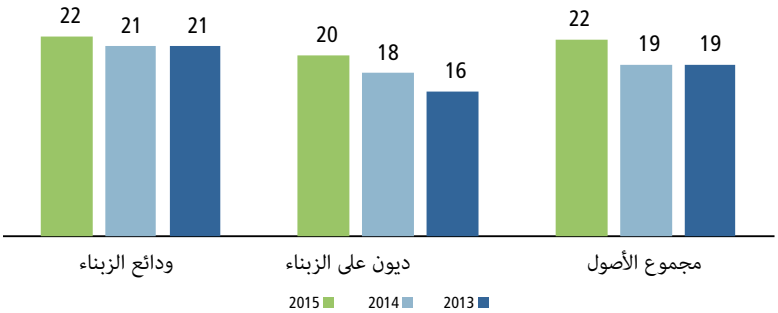

5.1.5 - ارتفعت نسبة الديون المعلقة الأداء التي تحوزها المجموعات البنكية

خلال سنة 2015، ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء بنسبة 10,4% إلى حوالي 78 مليار درهم، بعد 13,2%[8] في السنة الماضية. وارتفعت نسبة المخاطر إلى 8,3% مقابل 7,7% سنة 2014. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 68%، أي بنفس مستوى السنة الماضية.

رسم بياني 54 : تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر على أساس مجمع

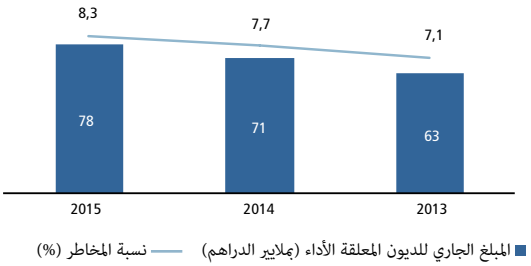

رسم بياني 55 : تطور المؤن ونسبة تغطية المخاطر على أساس مجمع

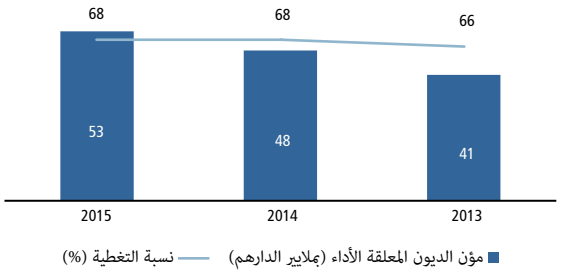

وفيما يتعلق بالشركات التابعة الواقعة في الدول الإفريقية الأخرى، وصل المبلغ الجاري لديونها المعلقة الأداء حسب معايير التجميع إلى 12,3 مليار درهم، أي أن نسبة المخاطر وصلت إلى 9,7% مقابل 9,2% في السنة الماضية. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 68% مقابل 69%.

2.5 - تباطأت وتيرة نمو النتيجة الصافية للمجموعات البنكية بالنظر لتراجع نتيجة الأنشطة في السوق المحلية

يعتمد تحليل المردودية على أساس مجمع على دراسة حسابات النتيجة التي حققتها المجموعات البنكية التسعة. ويتبين من هذا التحليل بنهاية 2015 أن المردودية المحققة، رغم أنها تباطأت مقارنة مع 2014، فقد استفادت من المساهمة الإيجابية للنشاط بالخارج. وتشير هذه الوتيرة إلى ارتفاع العائد الصافي البنكي في حين تقلصت تكلفة المخاطر عموما مقارنة مع السنة الماضية.

رسم بياني 56 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم)

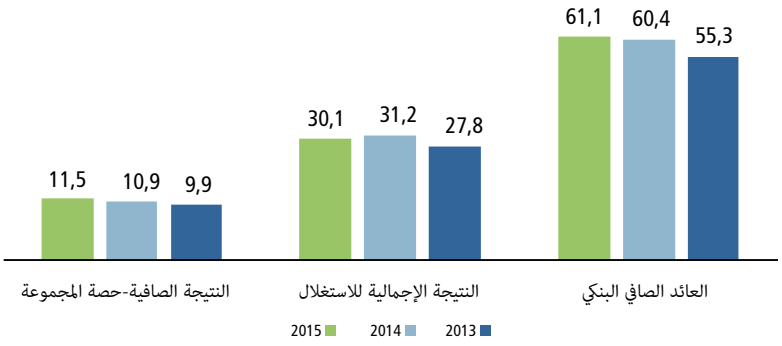

8 تم تعديل إحصاءات سنتي 2013 و2014.

بعد ارتفاع بنسبة 9,3% في السنة الماضية، شهد العائد الصافي البنكي الذي وصل إلى حوالي 61 مليار درهم، تباطؤا إلى 1,1%. وبلغ هامش الفائدة، الذي يمثل 72% من العائد الصافي البنكي، 42,2 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 4,4% مقابل 6,1% سنة 2014، بالنظر إلى الانخفاض المتزامن لنسبة مردود الاستخدامات ومتوسط تكاليف الموارد. أما هامش العمولات الذي بلغ 10,3 مليار درهم، فارتفع بنسبة 4,1% مقابل 4,9%. وتعززت حصته في العائد الصافي البنكي بمقدار 0,5 نقطة إلى 16,9%.

وبعد ارتفاع بحوالي 39% سنة 2014، تراجعت نتيجة أنشطة السوق بنسبة 19,8% إلى حوالي 7 ملايير درهم، بالنظر إلى انخفاض الأرباح الصافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة بنسبة 26%، في حين ارتفعت بنسبة 49% سنة 2014.

رسم بياني 57 : متوسط معامل الاستغلال (%)

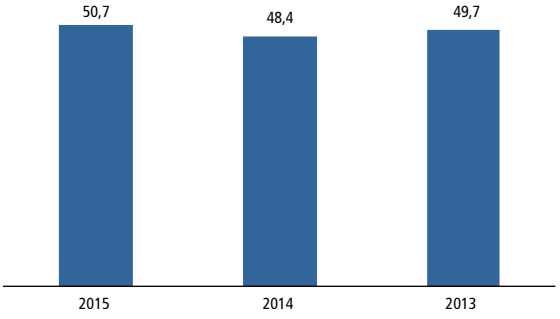

وبلغت النفقات العامة للاستغلال 31 مليار درهم، وارتفعت بنفس وتيرة سنة 2014، أي 6,0%. وأسفرت عن متوسط معامل الاستغلال نسبته 50,7% مقابل 48,4% في السنة الماضية.

وبالنظر لتطور العائد الصافي البنكي والنفقات العامة للاستغلال، شهدت النتيجة الإجمالية للاستغلال، التي ارتفعت سنة 2014 بنسبة 12,2%، انخفاضا خلال هذه السنة بنسبة 3,5% إلى 30,1 مليار درهم.

وبعد أن ارتفعت تكلفة المخاطر بنسبة 39,7% سنة 2014، انخفضت بنسبة 9,1% إلى 10,4 مليار درهم، بالنظر إلى الانتعاش الملحوظ في المؤن المرصودة خلال السنوات الماضية. ومثلت 34,5% من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 36,6% في السنة الماضية.

وفي الأخير، حققت المجموعات البنكية التسعة سنة 2015 نتيجة صافية-حصة المجموعة في حدود 11,5 مليار، أي بارتفاع بنسبة 5,5% مقابل 10,3% سنة 2014. واستقرت مردودية الأصول في 0,8% وارتفعت مردودية الأموال الذاتية بمقدار 0,4 نقطة إلى 9,9%.

ويبين توزيع النتيجة الصافية-حصة المجموعة حسب المهن أن النشاط البنكي يمثل 80%، بينما تمثل التمويلات المتخصصة 10%، ومهن تدبير الأصول 6%، ونشاط التأمين 4%.

رسم بياني 58 : مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية-حصة المجموعة للمجموعات البنكية (%)

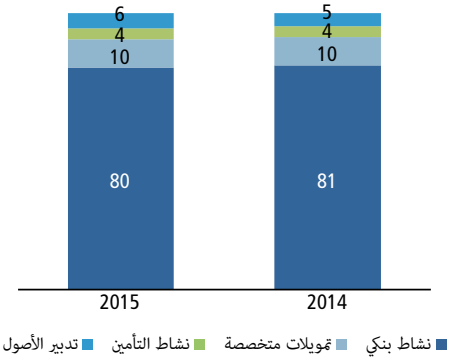

وأسفر نشاط المجموعات البنكية الثلاث بالخارج عن عائد صافي بنكي في ارتفاع بنسبة 5,5% إلى 13,9 مليار درهم، تم تحقيق حوالي 94% منها في إفريقيا. ومن جهة أخرى، بلغت حصة النشاط بالخارج في العائد الصافي البنكي لهذه المجموعات في 30%، بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع السنة الماضية. وبلغت مساهمته في النتيجة الصافية-حصة المجموعة 21%، بارتفاع بنسبة 5 نقط مقارنة مع 2014.

وعلى أساس فردي، أسفر النشاط في إفريقيا عن حوالي 19% من النتيجة الصافية-حصة المجموعة للمجموعات البنكية الثلاث المستقرة في القارة.

رسم بياني 59 : مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%)

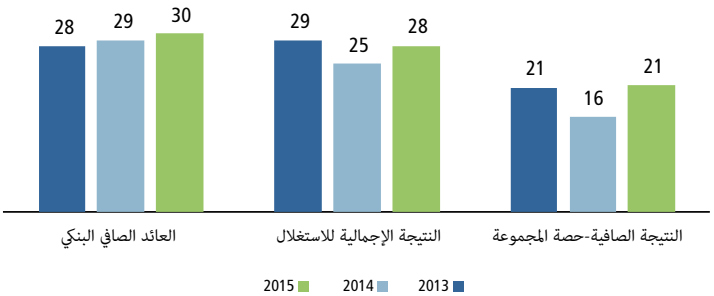

الباب الثالث

المخاطر البنكية

بنك المغرب

بنك المغرب

بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية، شهدت جودة الأصول البنكية ارتفاع مخاطر عدم تسديد الديون مجددا، سواء تعلق الأمر بالمقاولات أو بالأسر.

وفيما يتعلق بالسيولة، استمر تحسن ظروف إعادة تمويل البنوك سنة 2015، إذ استفادت هذه الأخيرة من الآثار المواتية لإعادة تكوين احتياطيات الصرف.

وحافظت البنوك على مستوى الملاءة طبقا للحد الأدنى للقواعد التنظيمية.

1 -تطور ملاءة البنوك

1.1 - تطور المخاطر الصافية المرجحة

عند متم سنة 2015، ارتفعت المخاطر الصافية المرجحة للقطاع البنكي إلى 816 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا محدودا بنسبة 1,4% مقابل 7,7% بنهاية 2014. وتتألف في حدود 85% من المخاطر الصافية المرجحة برسم خطر الائتمان، بينما تمثل مخاطر السوق 5%، والمخاطر التشغيلية 10%.

رسم بياني 60 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك - على أساس فردي (بملايير الدراهم)

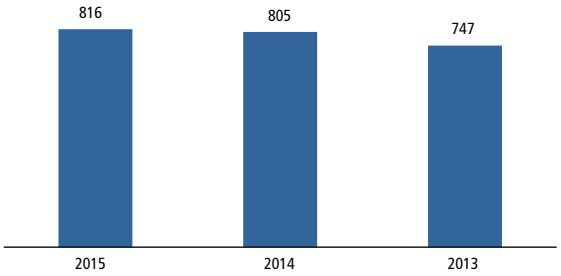

تمثل الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر الائتمان، التي يتم حسابها حسب المقاربات المعيارية لبازل 2، المخاطر المرجحة برسم مخاطر الائتمان -الحصيلة وخارج الحصيلة - التي يتم حسابها بعد تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر. وبلغت هذه المخاطر 692 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 1,5% مقابل 7,3% سنة 2014، بالنظر إلى تباطؤ القروض الممنوحة للزبناء غير الماليين.

رسم بياني 61 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان – على أساس فردي (بملايير الدراهم)

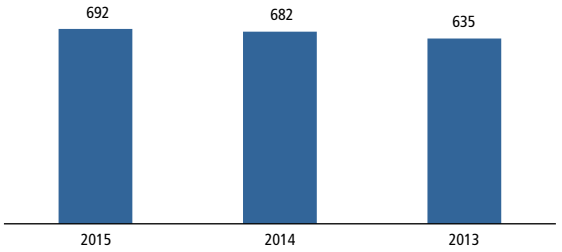

راكمت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق، بنهاية دجنبر 2015، حوالي 45 مليار درهم، أي بانخفاض بنسبة 6,6% مقابل ارتفاع بنسبة 16% في السنة الماضية، نتيجة لتراجع تموقع البنوك في أنشطة السوق في نهاية السنة.

رسم بياني 62 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر السوق – على أساس فردي (بملايير الدراهم)

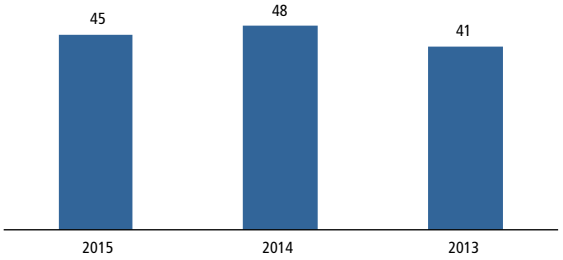

تحسب معظم البنوك تعرضاتها برسم المخاطر التشغيلية حسب مقاربة المؤشر الأساسي9. وبلغت هذه المخاطر 79 مليار، في ارتفاع بنسبة 5%.

رسم بياني 63 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم المخاطر التشغيلية – على أساس فردي (بملايير الدراهم)

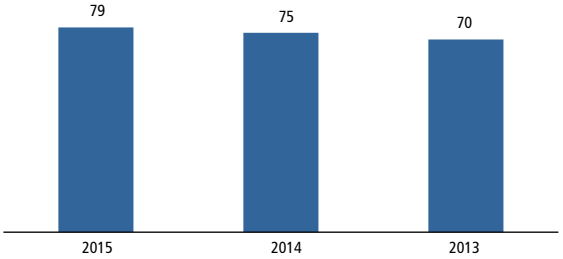

9 حسب هذه المقاربة، يتحدد الخطر التشغيلي على أساس المعامل المضاعف 15% من العائد الصافي البنكي.

2.1 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك

بنهاية 2015، بلغ مجموع الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك 112 مليار درهم، حيث ارتفعت بحوالي مليار درهم مقارنة مع دجنبر 2014. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف، بالأساس، إلى أثر الإلغاء التدريجي للتدابير الانتقالية لاعتماد اتفاقية بازل 3 وزيادة مساهمات البنوك في رأسمال مؤسسات الائتمان بالخارج.

وتتوزع الأموال الذاتية بين الأموال الذاتية من الفئة 1 التي يصل مبلغها إلى 96 مليار درهم، ويمثل حوالي 97% منها الأموال الذاتية الأساسية، والأموال الذاتية من الفئة 2 التي تصل إلى 16 مليار درهم.

رسم بياني 64 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك – على أساس فردي

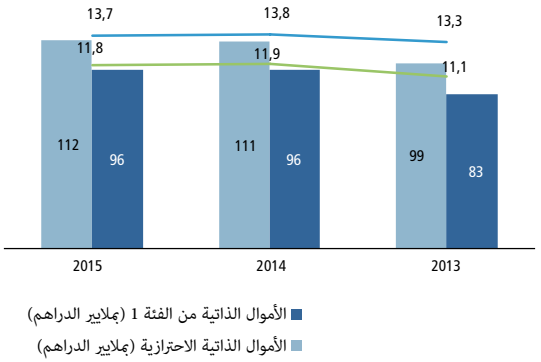

الرسم البياني 65 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك –على أساس مجمع

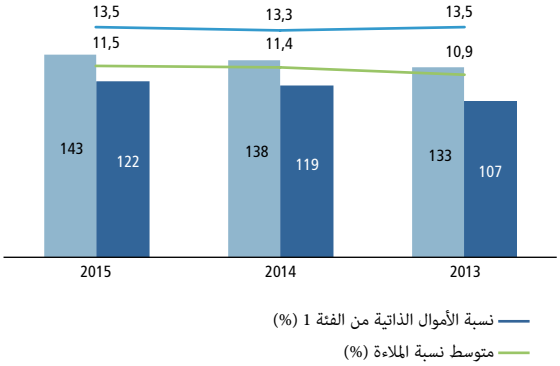

وظل متوسط معدل الملاءة الذي يعكس نسبة حجم الأموال الذاتية إلى مجموع الأصول الصافية المرجحة، في نفس مستوى 2014، وهو 13,7%، أي أنه تجاوز الحد الأدنى 12% الذي تنص عليه التشريعات الاحترازية سارية المفعول. واستقرت نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 في 11,8%، علما أن الحد الأدنى القانوني هو 9% بينما وصل متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية «الشريحة الأساسية الأولى» إلى 11,4% علما أن الحد الأدنى هو 8%.

وعلى أساس مجمع، بلغت نسبة الملاءة 13,5% مقابل 13,3% ووصلت نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11,5% مقابل 11,4% سنة 2014.

2 -تطور سيولة البنوك

تخففت ظروف إعادة تمويل البنوك من جديد، مما ساهم بشكل ملموس في تقليص التوتر في السوق بين البنوك. وتحسنت وضعية سيولة البنوك بالنظر إلى النسبة الجديدة للسيولة على المدى القصير.

1.2 - خصائص سيولة البنوك

خلال سنة 2015، استمرت سيولة البنوك في الاستفادة من الأثر الإيجابي لتخفيف عجز الحساب الجاري والأداء الجيد للودائع المحصلة. وارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 6,4%، بينما تباطأ نمو القروض إلى 2,5%. وبالتالي، واصل معامل نسبة القروض إلى الودائع وتيرته التنازلية ليصل إلى حوالي 95%. وبتعديله حسب شهادات الإيداع، بلغ هذا المعامل 90%، مقابل 91% سنة 2014.

رسم بياني 66 : تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام الخاصة بالبنوك

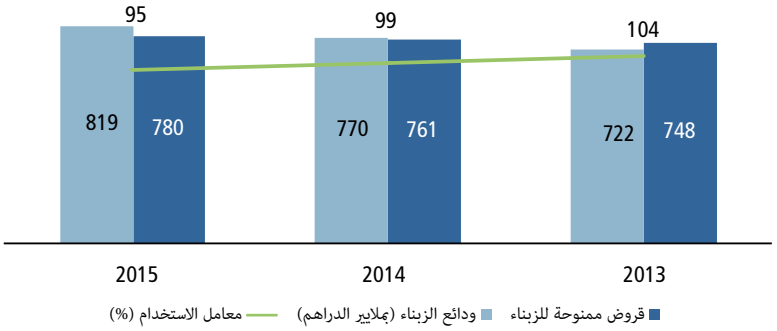

وفي نهاية سنة 2015، تقلصت تدخلات البنك المركزي، برسم التسبيقات لسبعة أيام، إلى 7 ملايير درهم، في انخفاض بحوالي 16 مليار مقارنة مع سنة 2014. وراكم لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي المضمون بديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، 13,5 مليار، مقابل 18,9 مليار درهم في السنة الماضية.

رسم بياني 67 : المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام والقروض المضمونة بديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من بنك المغرب (بملايير الدراهم)

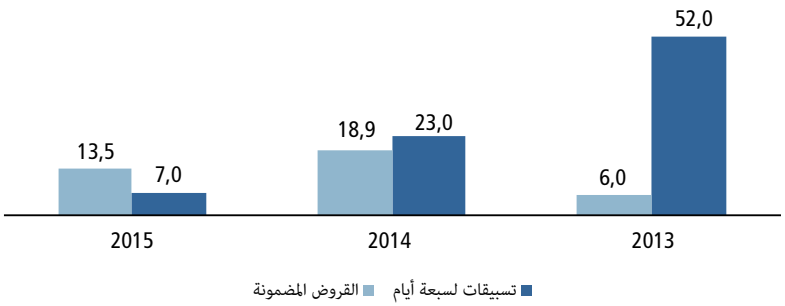

وبنفس الشكل، انخفض المبلغ الجاري للديون السندية التي تصدرها البنوك بنسبة 9,1% بعد أن تراجعت بنسبة 2,1% سنة 2014. وتراجع المبلغ الجاري لسندات الدين المصدرة، المكون في حدود 85% من شهادات الإيداع، بحوالي 21,5% إلى 49,7 مليار درهم. ويشير التحليل حسب آجال الاستحقاق إلى أن 33% من سندات الدين المصدرة هي ديون ذات أجل استحقاق أقل من سنة، مقابل 34% سنة 2014. وتمثل سندات الدين التي يتراوح أجل استحقاقها ما بين سنة وسنتين 22% من مجموع

الإصدارات (18% سنة 2014)، بينما يتألف الباقي، أي 45% من المجموع، من سندات ذات أجل استحقاق يتجاوز سنتين.

وفيما يتعلق بالديون الثانوية، فارتفع مبلغها الجاري بنسبة 23% إلى 30,3 مليار درهم.

وحسب آجال الاستحقاق، تتكون استخدامات البنوك من الاستخدامات قصيرة الأجل بنسبة 47% ومن الاستخدامات متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 53%، دونما تغيير مقارنة مع 2014. أما الموارد، فتتألف من الموارد دون أجل استحقاق بنسبة 58%، ومن موارد قصيرة الأجل بنسبة 24% ومن موارد متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 18%، مقابل 56% و26% و18% على التوالي في السنة الماضية.

وبالموازاة مع ذلك، شهدت الوضعية الصافية للبنوك في سوق إعادة الشراء، خارج العمليات مع بنك المغرب، ارتفاعا ملحوظا، مما أسفر عن رصيد صاف إيجابي بمبلغ 20 مليار درهم بنهاية 2015.

2.2 - الأصول السائلة للبنوك

تعززت أصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق خلال سنة 2015. وتتألف أساسا من القيَم المودعة في الصندوق، والودائع لدى بنك المغرب، والقروض ما بين البنوك، وسندات الخزينة، وشهادات الإيداع، وتتمكن البنوك عبر هذه الأصول من مواجهة صدمات السيولة المحتملة.

ووصل مبلغها الجاري بنهاية 2015 إلى 184 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 25,3% بعد 6,9% سنة 2014. وبلغت حصة هذه الأصول في مجموع الاستخدامات 16,1% مقابل 13,3% في السنة الماضية.

رسم بياني 68 : تطور الأصول السائلة والقابلة للتحقيق التي تملكها البنوك

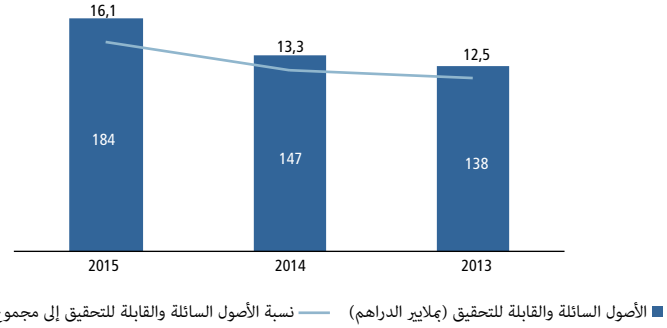

وبعد انخفاض محفظة سندات الخزينة بنسبة 14,8% في السنة الماضية، ارتفعت بنسبة 1,5% إلى 118 مليار درهم وتقلصت المحفظة التي تملكها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 12% إلى حوالي 53 مليار درهم.

وبلغت نسبة السيولة على المدى القصير، بنهاية دجنبر 2015، 168% مقابل 130% في السنة الماضية. وتُلزم هذه النسبة البنوك بامتلاك احتياطي أصول سائلة رفيعة الجودة يمكنها من مقاومة أية صدمة سيولة حادة لمدة ثلاثين يوما. ومنذ يوليوز 2015، أصبح احترام الحد الأدنى لهذه النسبة إلزاميا، وهو 60%. وستتم الزيادة فيه سنويا بمقدار 10 نقط ليصل تدريجيا إلى 100% نهاية 2018.

3 -تطور المديونية البنكية للأسر

أنجز بنك المغرب لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك الاستقصاء السنوي الحادي عشر حول المديونية البنكية للأسر على شكل قروض السكن وقروض الاستهلاك. وشمل هذا الاستقصاء، في نسخة 2015، عينة تضم 9 بنوك و11 شركة لقروض الاستهلاك، تستحوذ على ما مجموعه 99% من حصص السوق في فئتي القروض المعنيتين. ويمكن هذا الاستقصاء من التعرف على خصائص المستفيدين من القروض حسب معايير مختلفة.

رسم بياني 69 : تطور المديونية البنكية للأسر

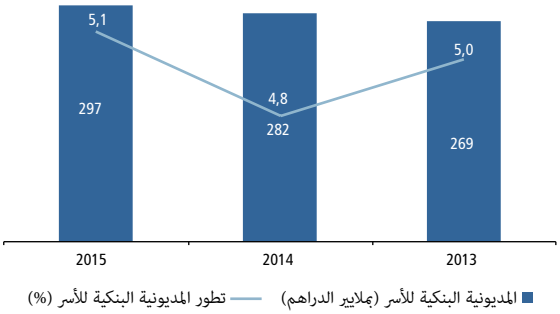

عند متم دجنبر 2015، وصل المبلغ الجاري للمديونية البنكية للأسر 297 مليار درهم، بارتفاع بنسبة 5,1% مقابل 4,8% سنة 2014، ويعزى هذا التطور إلى نمو قروض السكن وقروض الاستهلاك. ومثل هذا المبلغ 36% من قروض مؤسسات الائتمان، مقابل 35% في السنة الماضية.

ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وصل هذا المبلغ إلى 30%، مما يعني أنه تراجع بمقدار نقطة واحدة مقارنة مع 2014.

واستقرت حصة قروض الاستهلاك في المديونية البنكية للأسر في 36% وتلك الخاصة بقروض السكن في 64%. وتساهم البنوك بحوالي 85% من هذه القروض، وهو نفس مستوى السنة الماضية.

وواصل متوسط المديونية لكل أسرة منحاه التصاعدي ليصل في نهاية دجنبر 2015 إلى 40.700 درهم، مقابل 38.600 في السنة الماضية.

1.3 - قروض السكن

1.1.3 - تطور خصائص قروض السكن

رغم انخفاض مستوى أسعار الفائدة، تدنى إنتاج قروض السكن سنة 2015 بنسبة 1,6% إلى حوالي 27 مليار درهم، بعد ارتفاع بنسبة 12% في السنة الماضية. ويشمل هذا التراجع، الذي هم بالخصوص القروض التي تدعمها الدولة، تطورات متباينة حسب البنوك.

رسم بياني 70 : تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين

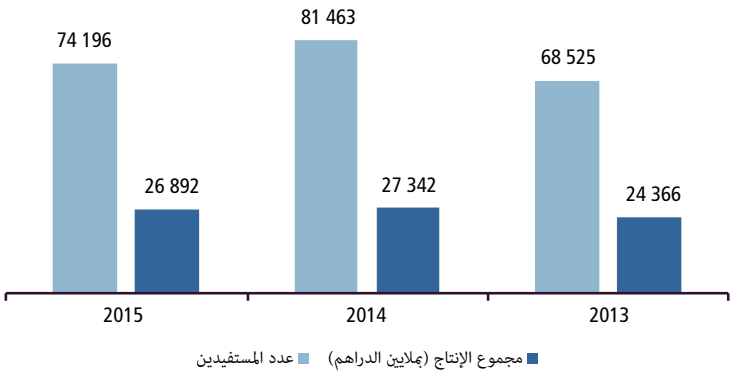

وبالموازاة مع ذلك، تقلص عدد المستفيدين بنسبة 9% إلى حوالي 74.200 زبون، مما يشير إلى انخفاض القروض الحرة بنسبة 9% والقروض التي تدعمها الدولة بنسبة 10%. وبناء عليه، وصل متوسط مبلغ القروض إلى 362.000 درهم، في ارتفاع بمقدار 26.000 درهم، من سنة لأخرى.

وبالتالي، بلغ المبلغ الجاري الإجمالي لقروض السكن 189,4 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 4,6% مقابل 6,7% في السنة الماضية. ويمثل المبلغ الجاري للقروض الحرة 80% من مجموع هذا المبلغ، حيث ارتفع بنسبة 4,6% مقارنة مع 5,2%. أما القروض التي تدعمها الدولة، فقد ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 4,6%، بعد ارتفاع بنسبة 13,4% في السنة الماضية. واستقرت هذه القروض بالتالي في 37,1 مليار درهم، من بينها حوالي 19,6 مليار برسم القروض المضمونة من صناديق فوغاليف[10] وفوغالوج[11]، و13,5 مليار برسم فوغاريم[12] و4 ملايير برسم السكن الاقتصادي.

رسم بياني 71 : توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت والمتغير (%)

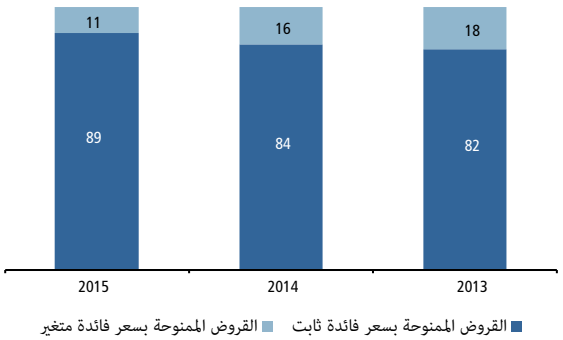

10 صندوق ضمان القروض المخصصة لتمويل الحصول على الملكية لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
11 صندوق ضمان قروض السكن لفائدة مستخدمي القطاع العام.
12 صندوق الضمان لذوي الدخل غير المنتظم والمحدود.

ارتفعت مجددا حصة القروض الممنوحة بسعر فائدة ثابت لتصل إلى 98% من حيث الإنتاج، أي أنها تعززت بثلاث نقط إضافية مقارنة مع السنة الماضية و89% من حيث المبلغ الجاري، بارتفاع بمقدار 5 نقط.

وبعد انخفاض بمقدار 5 نقط أساس سنة 2014، شهد سعر الفائدة المتوسط المطبق على قروض السكن تراجعا جديدا بحوالي 20 نقطة أساس إلى 5,21%. وتم منح حوالي 70% من هذه القروض بسعر أدنى من 6% مقارنة مع 63% نهاية 2014.

رسم بياني 72 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%)

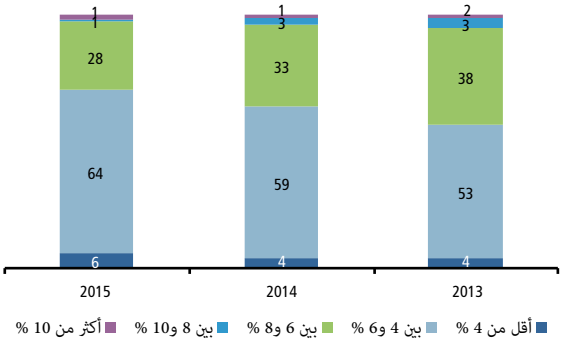

2.1.3 - نوعية وخصائص المستفيدين من قروض السكن

يتم تحليل نوعية المستفيدين على أساس معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية المهنية ومكان الإقامة.

حسب معيار السن : على غرار السنوات السابقة، حصل الأشخاص الذين يفوق عمرهم 40 سنة على حوالي 64% من مجموع الملفات، مقابل 29% بالنسبة للأشخاص الذين يتراوح عمرهم ما بين 30 و40 سنة. ويحظى الأشخاص الذين يقل عمرهم عن 30 سنة بأقل حصة.

رسم بياني 73 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)

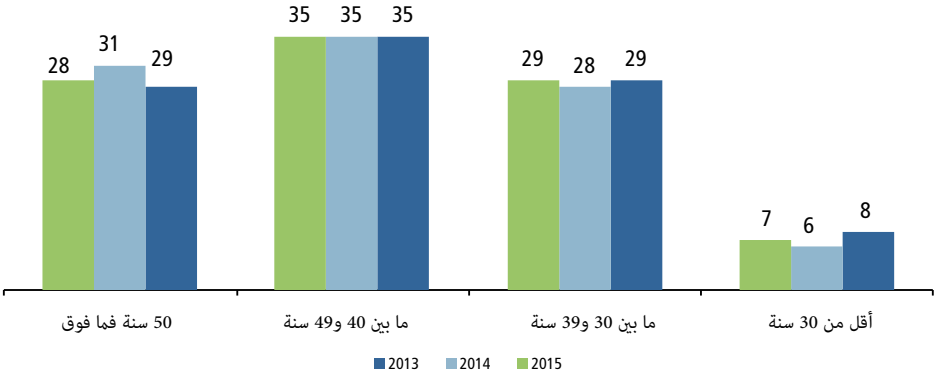

من حيث الدخل : استفاد ذوو الدخل الأقل من 4.000 درهم من حوالي 32% من عدد ملفات القروض، في تراجع بمقدار 6 نقط مقارنة مع 2014. واستفاد من هذا الانخفاض الأشخاص ذوو دخل يتراوح بين 4.000 و10.000 درهم، الذين ارتفعت حصتهم بمقدار 4 نقط إلى 38% وفئة ذوي الدخل الأعلى من 10.000 الذين ارتفعت حصتهم بمقدار نقطتين إلى 30%.

رسم بياني 74 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)

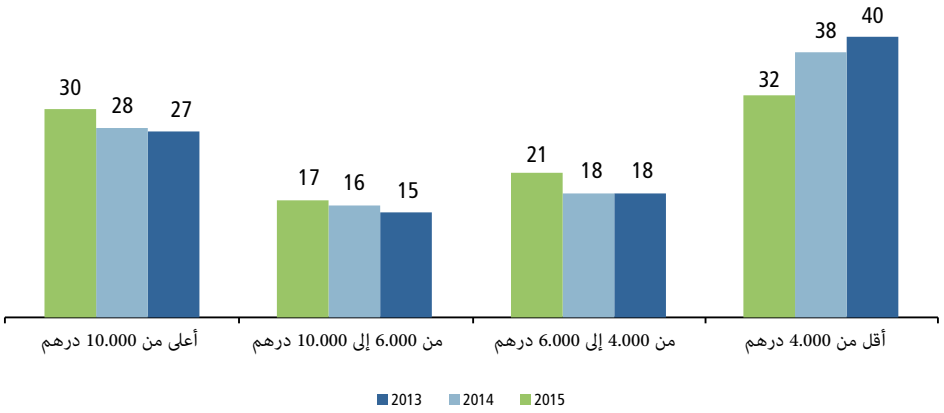

حسب الفئة الاجتماعية المهنية : لا يزال الأجراء والموظفون يمثلون الفئات الأكثر لجوءً إلى القروض، ولو بحصة أقل نوعا ما، بلغت 46% (51% سنة 2014) و33% (35% سنة 2014) على التوالي. وارتفعت حصة فئة التجار والصناع التقليديين بمقدار 8 نقط إلى 14%.

حسب التوزيع الجغرافي : ارتفع تمركز القروض في جهتي الدار البيضاء (36% مقابل 33%) والرباط (18% مقابل 16% سنة 2014).

2.3 - قروض الاستهلاك

1.2.3 - تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك

بفضل التحكم في تطور أسعار الاستهلاك، واصل استهلاك الأسر تطوره الإيجابي سنة 2015، مستفيدا من الدينامية الجيدة التي شهدتها تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومن موسم فلاحي استثنائي. وفي هذا السياق، وبعد انتعاش طفيف سنة 2014، شهدت قروض الاستهلاك وتيرة أكثر حيوية، إذ ارتفع مبلغها الجاري الإجمالي بنسبة 5,8% إلى 107 ملايير درهم. وكان هذا التوجه أكثر وضوحا لدى البنوك مقارنة مع شركات قروض الاستهلاك.

رسم بياني 75 : تطور المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك

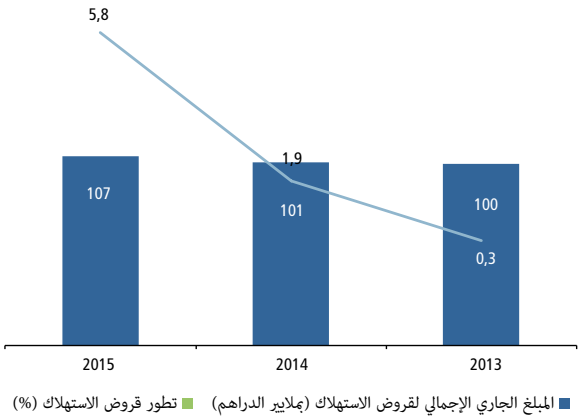

2.2.3 - نوعية وخصائص المستفيدين من قروض الاستهلاك

على غرار قروض السكن، يتم تتبع نوعية المستفيدين من قروض الاستهلاك حسب السن والدخل والفئة الاجتماعية المهنية ومكان الإقامة.

حسب معيار السن : حصل الأشخاص الذين يفوق عمرهم 40 سنة على حوالي 73% من مجموع الملفات، مقابل 20% بالنسبة للأشخاص الذين يتراوح عمرهم ما بين 30 و40 سنة. ويحظى الأشخاص الذين يقل عمرهم عن 30 سنة بحصة ضئيلة، أي 7%.

رسم بياني 76 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%)

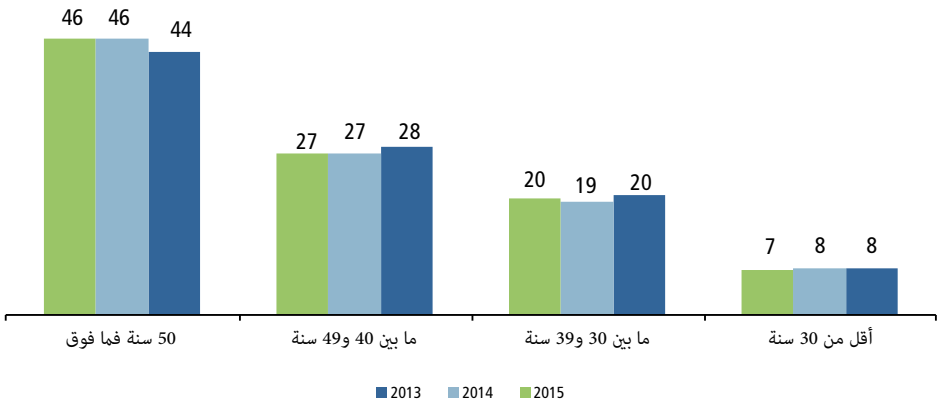

ومن حيث الدخل، استفاد ذوو الدخل الأقل من 4.000 درهم من حوالي 46% من عدد ملفات القروض، في انكماش بمقدار نقطتين مقارنة مع 2014. واستفاد من هذا الانخفاض الأشخاص ذوو دخل يتراوح بين 4.000 و10.000 درهم، الذين ارتفعت حصتهم بمقدار نقطة واحدة إلى 35% وفئة ذوي دخل يتجاوز 10.000 درهم، الذين ارتفعت حصتهم بمقدار نقطة واحدة إلى 19%.

رسم بياني 77 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%)

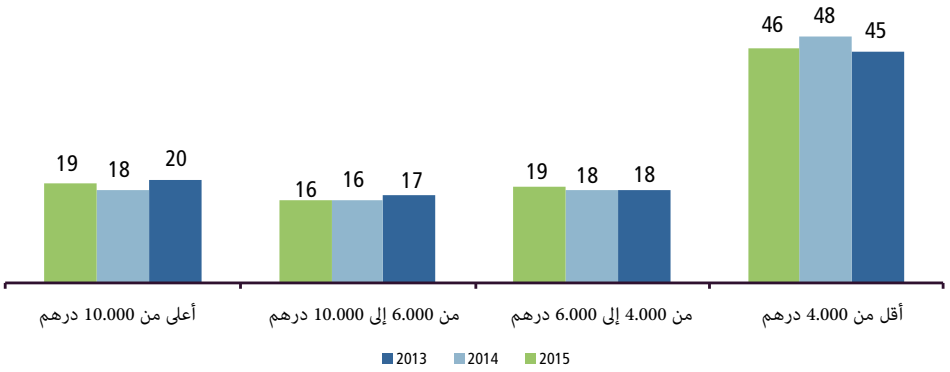

حسب الفئة الاجتماعية المهنية : حصل الأجراء والموظفون سنة 2015 على 39% و36% على التوالي من ملفات القروض، مقابل 39% و37% على التوالي سنة 2014. وارتفعت حصة باقي الفئات الاجتماعية المهنية بمقدار نقطة واحدة إلى 7% بالنسبة للتجار والصناع التقليديين و13% بالنسبة للمتقاعدين.

من حيث التوزيع الجغرافي : يبدو بأن المستفيدين من القروض لا يزالون متركزين في التجمعات الحضرية للدار البيضاء (30%) والرباط (23%) ومراكش (10%).

4 -تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية

1.4 – سجلت القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية تراجعا

بنهاية 2015، منحت مؤسسات الائتمان قروضا بلغ مبلغها الجاري حوالي 454 مليار درهم للمقاولات غير المالية، وهو ما يمثل 55% من مجموع القروض، في انخفاض بنسبة 1,6%، بعد ارتفاع بنسبة 1,3% سنة 2014. وشمل هذا الانكماش، الذي يتزامن مع تخفيف الاختلالات الماكرو اقتصادية وتحسن الموارد البنكية، خصوصا المقاولات الخاصة التي تراجع جاريها من القروض بحوالي 2,4% في حين استفادت المقاولات العمومية من تمويل في ارتفاع بنسبة 7,4%.

رسم بياني 78 : المبلغ الجاري للقروض بواسطة السحب من الصندوق الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم)

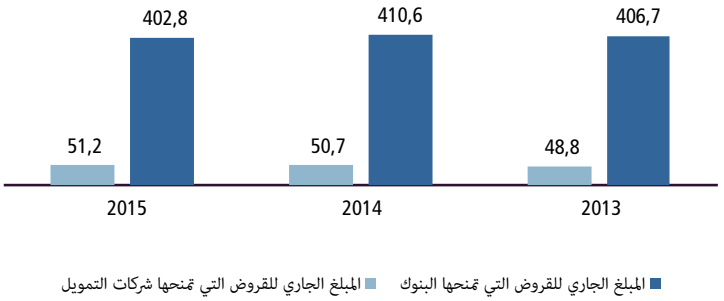

وبينما ارتفعت القروض الممنوحة من شركات التمويل بحوالي 1% إلى 51,2 مليار درهم، تراجعت تلك الممنوحة من البنوك، التي بلغت حصتها 89% من المجموع، بنسبة 1,9% إلى 402,8 مليار درهم، بعد أن ارتفعت بنسبة 1% سنة 2014. وحسب الفئات، شهدت قروض التجهيز ركودا بينما تراجعت قروض الخزينة بنسبة 3%. ويفسر هذا التراجع، بدرجة كبيرة، بانخفاض طلب المقاولات، في ظرفية اقتصادية عصيبة تتميز بضعف مستوى الأنشطة غير الفلاحية والشكوك التي تحيط بالانتعاش الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للمغرب.

وحسب فئات الشركات، تم تخصيص حوالي ثلث القروض للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة سنة 2015. وتواصل البنوك تحسين تقسيم فئات الزبناء حسب المعايير التي تحددها القوانين الاحترازية والتي تتلاءم مع معايير لجنة بازل.

إطار رقم 3 : صندوق دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة

تم إحداث صندوق الدعم المالي للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة سنة 2013 من طرف بنك المغرب والقطاع البنكي والصندوق المركزي للضمان، من أجل التمويل المشترك مع البنوك للمقاولات القادرة على الاستدامة، لكنها تعاني من صعوبات عابرة بسبب الظرفية.

وتتمثل المقاولات المستهدفة خصوصا في المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات ذات الحجم الوسيط التي تستجيب للشروط التالية :

- لا تكون الديون مشكوكا في تحصيلها أو متعثرة.
- يعمل المستفيدون في جميع قطاعات الأنشطة، مع إعطاء الأولوية للقطاعات الصناعية والتصدير؛
- يقل رقم المعاملات عن 500 مليون درهم، إلا الحالات الخاصة.

ويكون القرض الذي يمنحه هذا الصندوق على شكل قرض ثانوي بمبلغ أقصاه 50 مليون درهم. ويُمنح هذا القرض بسعر فائدة ثابت يوافق، فيما يتعلق بالحصة التي تؤول للصندوق، متوسط سعر الفائدة المرجح لإصدارات سندات الخزينة لأجَل 5 سنوات. أما فيما يتعلق بالحصة التي تؤول للبنك، فيكون سعر الفائدة خاضعا للتفاوض بكل حرية، دون أن يتجاوز سعر الفائدة المطبق على حصة الصندوق مع إضافة 150 نقطة أساس.

ويتم اعتبار الضمانات المكتتبة لتغطية حصة الصندوق في الصنف الذي يأتي بعد صنف البنك.

ومنذ إنشاء هذا الصندوق، منح تمويلات بمبلغ 1,2 مليار درهم، موزعة على 183 ملفا، يتعلق معظمها بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. واستفادت الشركات التي تعمل في قطاع الصناعة من حوالي 43% من هذه التمويلات، يليها التوزيع والتجارة (28%)، والبناء والأشغال العمومية (23%) والخدمات (6%).

5 -تطور المخاطر الائتمانية الكبرى للبنوك

يقصد بمصطلح «المخاطر الكبرى» المستفيدون أو مجموعة المستفيدين من قروض يساوي مبلغها الجاري أو يتجاوز 5% من الأموال الذاتية للبنك. وفي نهاية دجنبر 2015، وصلت القروض التي تمنحها البنوك لهذه الفئة من الطرف المقابل إلى حوالي 333 مليار درهم، مسجلة انخفاضا سنويا بنسبة 13%، بعد ارتفاع بنسبة 16% في السنة الماضية، مما يعكس التراجع النسبي لبعض المخاطر الكبرى. ومثل المبلغ المتراكم لهذه المخاطر 2,9 أضعاف الأموال الذاتية للبنوك، مقابل 3,4 أضعافها سنة 2014.

رسم بياني 79 : تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من البنوك

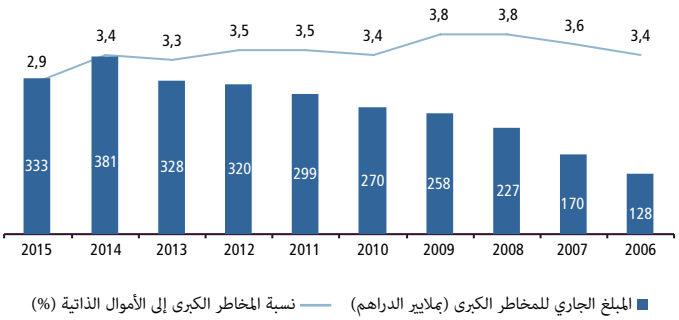

ونلاحظ انخفاض المخاطر الكبرى للبنوك على مستوى التعهدات داخل الحصيلة وخارجها. وتتألف تعهدات الحصيلة أساسا من القروض وسندات الدين، وراكمت حوالي 238 مليار درهم، وانخفضت بنسبة 8% من سنة لأخرى. وتتألف التعهدات خارج الحصيلة من حوالي 68% من تعهدات التمويل والضمان وبلغت 91 مليار درهم، في انخفاض بنسبة 20,2% مقارنة مع نهاية 2014.

6 -تطور الديون المعلقة الأداء

بعد أن سجل المبلغ الجاري لديون البنوك المعلقة الأداء متوسط نسبة نمو في 17% ما بين 2012 و2014، تراجع بنسبة 9,2% سنة 2015 ليصل إلى 57,7 مليار درهم، مما يشير إلى أن نسبة المخاطر بلغت 7,4% مقابل 6,9% في السنة الماضية.

رسم بياني 80 : تطور ديون البنوك المعلقة الأداء

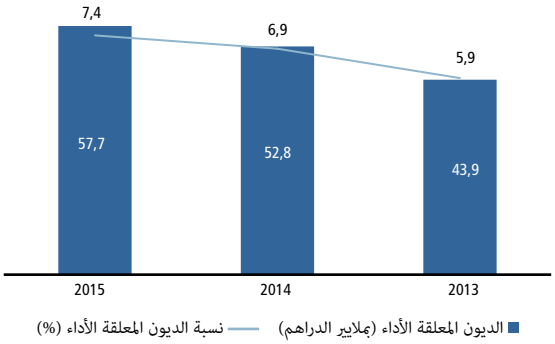

راكمت الديون المعلقة الأداء حوالي 5 ملايير درهم، وتضمنت فئة الديون المتعثرة بما مجموعه 5,6 مليار، وفئة الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 122 مليون درهم. وشهدت فئة الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها تطورا سلبيا (0,8- مليار).

وتزامن هذا التطور مع تغير بنية الديون المعلقة الأداء. وارتفعت حصة فئة الديون المتعثرة من إجمالي الديون غير المنتجة، على أساس سنوي، بمقدار 3 نقط أساس إلى 78%. وفي المقابل، انخفضت حصة الديون المشكوك في تحصيلها والديون ما قبل المشكوك في تحصيلها بنسبة 18% و4% على التوالي.

رسم بياني 81 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك

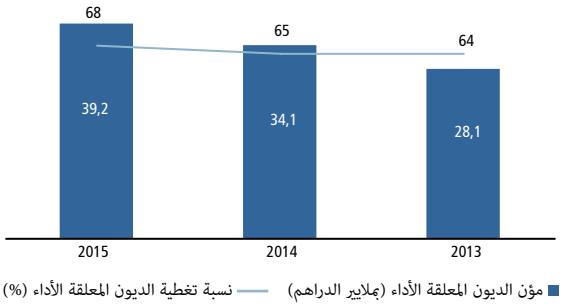

وارتفعت مؤن الديون المعلقة الأداء بوتيرة أقوى من المخاطر الرئيسية، بنسبة 15%. وأسفر ذلك عن تحسن نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن بمقدار 3 نقط إلى 68% بنهاية 2015. وتصل هذه النسبة إلى 76% فيما يتعلق بفئة الديون المتعثرة، و47% لفئة الديون المشكوك في تحصيلها و13% لفئة الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها.

وإضافة إلى المؤن الخاصة، عملت البنوك على تكوين مؤن ذات طابع عام بمبلغ 6,5 ملايير درهم، لتغطي المخاطر الحساسة تجاه الظرفية الاقتصادية.

أما الديون المعلقة الأداء التي تتحملها شركات التمويل فتراجعت بنسبة 2,8% سنة 2015 إلى 9,6 ملايير درهم، أي أن نسبة المخاطر بلغت 9,8%، مقابل 10,3% في السنة الماضية. ويعزى هذا التطور لعمليات شطب قروض الاستهلاك القديمة التي تمت تغطيتها بالكامل بالمؤن.

وتصل نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن إلى 76%، في ارتفاع بنقطتين مقارنة مع السنة الماضية.

1.6 - الديون المعلقة الأداء على الأسر

ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على الأسر بنسبة 0,8% إلى 22,2 مليار، مقابل 12,2% في السنة الماضية. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 70% مقابل 67% سنة 2014.

وبالتالي، تحسنت نسبة المخاطر المتعلقة بالأسر من 7,8% إلى 7,5%، بفضل انخفاض نسبة المخاطر من 6,4% إلى 6,1% فيما يتعلق بقروض السكن ومن 10,4% إلى 10% فيما يتعلق بقروض الاستهلاك. وشمل هذا التحسن كلا من الأسر المقيمة التي تراجعت نسبة مخاطرها من 7,7% إلى 7,4%، والمغاربة المقيمين بالخارج، الذين انخفضت نسبة مخاطرهم من 8,7% إلى 8,2%.

رسم بياني 82 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر

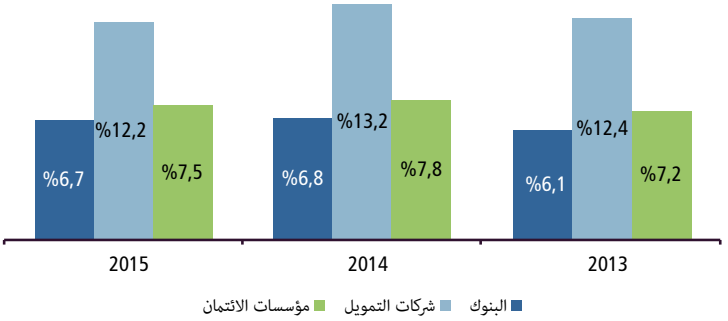

وبالنسبة للبنوك، ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على الأسر بنسبة 3,3% إلى 16,8 مليار، متباطأً بشكل ملموس مقارنة مع سنة 2014 بعد أن بلغ 20%. وبالتالي، انخفضت نسبة المخاطر انخفاضا طفيفا إلى 6,7%.

وتحت تأثير عمليات الشطب واسعة النطاق، انكمشت الديون المعلقة الأداء لشركات قروض الاستهلاك بنسبة 6,2% إلى 5,4 ملايير درهم، مما ساهم في تقليص نسبة المخاطر من 13,2% إلى 12,2%. وبلغت نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء بالمؤن التي حققتها هذه الشركات 84%.

2.6 - الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية

وارتفعت مجددا الديون المعقلة الأداء المملوكة على المقاولات غير المالية سنة 2015، وإن بوتيرة أبطأ. وارتفعت على أساس سنوي بنسبة 10,6% ليصل مبلغها الجاري إلى 44,2 مليار درهم، أي أن نسبة الديون المعلقة الأداء بلغت 9,7% مقابل 8,6% في السنة الماضية. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 69%، أي بمقدار 3 نقط إضافية مقارنة مع 2014.

رسم بياني 83 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية (%)

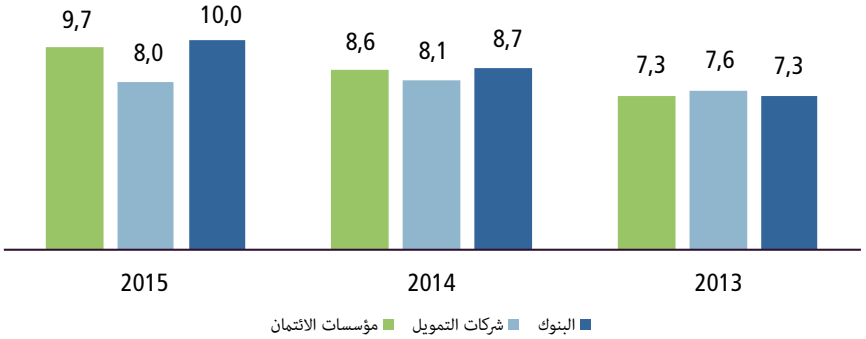

وصل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على شركات التمويل إلى 4,1 ملايير، أي بانخفاض بنسبة 0,3% بعد عمليات شطب الديون القديمة التي تمت تغطيتها بالكامل بالمؤن. ومثلت هذه الديون 8% من القروض الممنوحة للمقاولات، أي نفس مستوى سنة 2014 تقريبا. وتمت تغطيتها بالمؤن في حدود 68%.

وفيما يتعلق بالبنوك، ارتفع المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية بحوالي 12% إلى 40 مليار، أي أن نسبة المخاطر بلغت 10% مقابل 8,7% سنة 2014. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن في حدود 69%.

ويشير التوزيع القطاعي لهذه الديون إلى أن الديون المملوكة على مقاولات القطاع الصناعي ارتفعت بنسبة 24%، مما أدى إلى تدهور نسبة مخاطر هذا القطاع إلى 9,6% مقابل 7,6% سنة 2014. وفيما يتعلق بالديون المعلقة الأداء المملوكة على قطاع البناء والأشغال العمومية، والذي يشمل الإنعاش العقاري، فارتفعت بنسبة 5,2%، لتصل بالتالي نسبة مخاطر القطاع إلى 6,3% مقابل 5,7% سنة 2014.

رسم بياني 84 : التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية

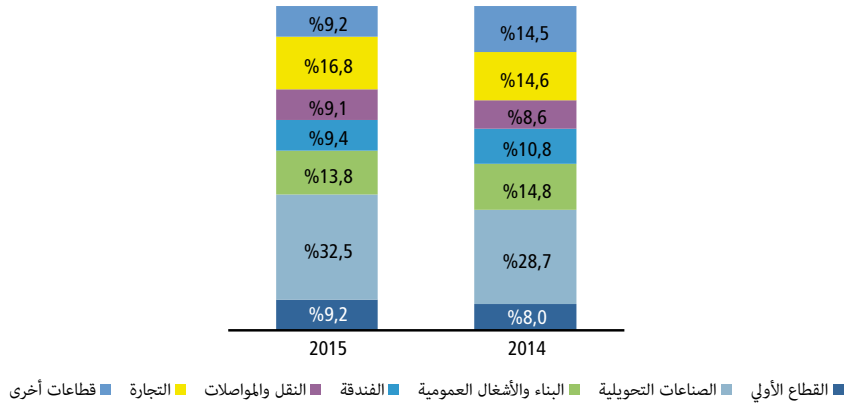

أما قطاع التجارة، فارتفع المبلغ الجاري لديونه غير المنتجة بنسبة 30%، مما أسفر عن ارتفاع نسبة مخاطر القطاع إلى 14,2% مقابل 10,2% سنة 2014. ونمت الديون المقيدة على القطاع الأولي بشكل ملحوظ بنسبة 29% ومثلت 10,6% من القروض التي يستفيد منها هذا القطاع، مقابل 9,5% في السنة الماضية.

وبعد تطور قوي سنة 2014، انخفض المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء لقطاع الفندقة بنسبة 1% سنة 2015. وتفاقمت نسبة مخاطر هذا القطاع من 21,1% سنة 2014 إلى 23,1%، بالنظر إلى انخفاض القروض الممنوحة لهذا القطاع.

بنك المغرب

الباب الرابع

الإصلاحات القانونية والتنظيمية الجديدة

بنك المغرب

بنك المغرب

صدر القانون البنكي الجديد، الذي يحمل تسمية القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 يناير 2015. ويعزز هذا القانون إطار الإشراف على النظام البنكي ويمكن من بروز خدمات بنكية جديدة وفاعلين بنكيين جدد. وبالتالي، انكب العمل التشريعي هذه السنة على تحضير مناشير تطبيق هذا القانون.

وبالموازاة مع ذلك، تم الشروع في إصلاحات أخرى من أجل الارتقاء إلى المعايير الدولية والإحاطة ببعض المخاطر.

إطار رقم 4 : أهم المستجدات التي يحملها القانون البنكي الجديد

ترتبط أهم الإسهامات التي يحملها القانون البنكي الجديد بالمجالات التالية :

- توسيع نطاق الإشراف البنكي : الإشراف الشامل على جمعيات القروض الصغرى والبنوك الحرة، بما في ذلك الاعتماد، والتنظيم، ومعالجة الصعوبات، وتطبيق العقوبات؛
- إدخال المقتضيات التي تنظم نشاط البنوك التشاركية، الذي يمكن أن ممارسته عبر بنك متخصص أو من طرف بنك تقليدي في إطار النوافذ.
- تعزيز القواعد ذات الصلة بالحكامة البنكية : إدخال مقتضيات تتعلق بالمسيرين المستقلين، وتفعيل لجان التدقيق وإنشاء لجنة المخاطر تكون منبثقة عن جهاز الإدارة.
- آلية جديدة للمراقبة الاحترازية الكلية : إنشاء اللجنة المشتركة بين السلطات والمكلفة بتنسيق أشغال أعضائها، وتقييم المخاطر النظامية وتنفيذ جميع التدابير من أجل الوقاية من هذه المخاطر والتخفيف من آثارها.
- تعزيز نظام حل الأزمات البنكية عبر توسيع الأدوات القانونية لمعالجة صعوبات مؤسسات الائتمان واعتماد المسطرة الاستعجالية، إن اقتضى الحال.
- تعزيز حماية الزبناء عبر توسيع صلاحيات بنك المغرب في هذا المجال وتعزيز نظام ضمان الودائع.

1 - المنشور المتعلق بالحد الأدنى من المعلومات والوثائق اللازمة لدراسة طلبات الاعتماد

بتاريخ 20 ماي 2015، أصدر بنك المغرب منشورا (رقم 5/و/15) يحدد بموجبه الوثائق اللازمة لدراسة أي طلب اعتماد مقدم من طرف مؤسسة ائتمان. وتتعلق هذه المعلومات خصوصا بطبيعة الاعتماد المطلوب وتقديم للمشروع، والمساهمين والمجموعة التي ينتمون إليها، والمراقبة من الشركة الأم، والحكامة، وآلية المراقبة الداخلية، وتدبير المخاطر. وتشمل أيضا إطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

2 -المالية التشاركية

تحضيرا للشروع في أنشطة المالية التشاركية، اتخذ بنك المغرب العديد من التدابير لصياغة النصوص التنظيمية.

إطار رقم 5 : الأعمال التحضيرية لإطلاق منتجات التمويل التشاركية

فيما يتعلق بمطابقة أحكام الشريعة الإسلامية، صدر الظهير الشريف رقم 1.15.02 بإعادة تنظيم المجالس العلمية في الجريدة الرسمية عدد 6333 بتاريخ 9 فبراير 2015. ويتمم الظهير الصادر بتاريخ 22 أبريل 2004 المتعلق بالمجلس العلمي الأعلى، إذ يحدث داخله «اللجنة الشرعية للمالية التشاركية».

وتتولى هذه اللجنة، المكونة من تسعة (9) أعضاء من العلماء الفقهاء المشهود لهم بالإلمام الواسع بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها إضافة إلى منسق، القيام بالمهام التالية :

- إبداء الرأي بشأن مطابقة المنتوجات المالية التشاركية التي تقدمها مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها لزبنائها، ونماذج العقود المتعلقة بهذه المنتوجات، لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- إبداء الرأي بشأن مطابقة مضمون المناشير التي يصدرها والي بنك المغرب والمتعلقة منتوجات المالية التشاركية، والودائع الاستثمارية، والعمليات التي ينجزها صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها ؛
- إبداء الرأي بشأن مطابقة عمليات التأمين التكافلي التي تقوم بها شركات التأمين وإعادة التأمين، في إطار المالية التشاركية، لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وذلك طبقا للتشريع ساري المفعول؛
- إبداء الرأي بشأن مطابقة عمليات إصدار شهادات الصكوك طبقا للتشريع ساري المفعول مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، كيفما كانت الجهة المصدرة لها.

ويتعين على المؤسسات المالية التشاركية الراغبة في الحصول على الرأي بالمطابقة مع أحكام الشريعة، المرور عبر السلطات التنظيمية المالية التي تتولى عرض الملفات أمام اللجنة الشرعية للمالية التشاركية التابعة للمجلس العلمي الأعلى.

وفيما يتعلق **بالجانب الضريبي**، مكنت اجتماعات العمل المنعقدة مع المديرية العامة للضرائب من تحديد عدد من المقتضيات الضريبية ذات الصلة بمنتوجي التمويل «مرابحة» و«إجارة». وتم اعتماد هذه المقتضيات ضمن قانون المالية لسنة 2016، وترمي إلى ضمان الحيادية الضريبية بين منتجات المالية التقليدية والتشاركية.

وبالتالي، أدرج قانون المالية مقتضيات ترخص صراحة للبنوك التشاركية اقتناء السكن الاجتماعي لغرض بيعه للزبناء المؤهلين.

وفيما يتعلق بالتكوين، نظم بنك المغرب زيارتين دراسيتين لفائدة أعضاء المجلس العلمي الأعلى إلى البحرين (يناير 2015) وإلى ماليزيا (فبراير 2015). وخلال هاتين الزيارتين، تمكن العلماء من الاطلاع على تشريعات المالية الإسلامية وممارساتها في هذين البلدين. وشاركوا في اجتماعات عمل مع السلطات التنظيمية لهذين البلدين، ومع شخصيات من مجالس الشريعة في العديد من المؤسسات المالية، إضافة إلى مؤسسات دولية تتكلف بتوحيد المعايير في مجال المالية الإسلامية، ويتعلق الأمر بكل من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وفيما يتعلق بإعادة التمويل وتدبير السيولة، تم إحداث فريق عمل داخل بنك المغرب يتكلف بتحديد مختلف أدوات تدبير السيولة ونقل السياسة النقدية التي يمكن استخدامها في السياق المغربي، من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الشروط المسبقة لاستخدام هذه الآليات على الصعيدين التنظيمي والتشغيلي.

1.2 - مشروع منشور يتعلق بمنتجات المالية التشاركية

انتهى بنك المغرب من إعداد مشروع المنشور المتعلق بالخصائص التقنية وكيفيات عرض منتجات المالية التشاركية، بعد مناقشات مع الأمانة العامة للحكومة والمجلس العلمي الأعلى.

وكانت الاجتماعات مع الأمانة العامة للحكومة تهدف إلى تحديد التناقضات القانونية بين مقتضيات مشروع المنشور والقوانين سارية المفعول.

أما الاجتماعات مع المجلس العلمي الأعلى، فمكنت من مناقشة الأفكار حول مطابقة التوجهات الواردة في مشروع المنشور مع تعاليم المذهب المالكي.

ويحدد مشروع المنشور، لكل منتج تمويل، الخصائص التقنية وكيفيات عرض البنوك التشاركية لهذا المنتوج أمام الزبناء، إضافة إلى القواعد المتعلقة بمطابقة العقود لآراء المطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى. ويفصّل هذا المشروع حسب كل منتوج نوع الضمانات الممنوحة للبنك والتي يمكن المطالبة بها في العقد، والكيفيات المتاحة من حيث بنية منتج التمويل والعناصر التي يجب ذكرها و/أو تحديدها تعاقديا.

إطار رقم 6 : تعريف منتجات المالية التشاركية

مرابحة : كل عقد تمويل يبيع بموجبه بنك تشاركي لزبونه عقارا أو منقولا في ملكية هذه المؤسسة، بتكلفة شرائها مع زيادة هامش ربح يتم الاتفاق عليه مسبقا.

وتتحدد كلفة الشراء بناء على ثمن الشراء الذي دفعته المؤسسة إضافة إلى مجموع المصاريف المؤداة ارتباطا بعملية الشراء التي أنجزها البنك التشاركي.

ويتألف ثمن البيع بالتالي من كلفة الشراء وهامش الربح.

إجارة : كل عقد تمويل يضع بموجبه البنك التشاركي، عن طريق الإيجار، منقولات أو عقارات معلومة ومحددة مملوكة له تحت تصرف الزبون لاستعمال يسمح به القانون.

وتأخذ الإجارة أحد الشكلين التاليين :

- الإجارة التشغيلية، إذا تعلق الأمر بمجرد الإيجار؛
- الإجارة المنتهية بالتمليك، عند انقضاء مدة الإيجار، تنتقل ملكية المنقولات أو العقارات المستأجرة إلى الزبون حسب كيفيات متفق عليها بين الطرفين.

مشاركة : كل عقد يكون الهدف منه اشتراك البنك التشاركي في مشروع معين من أجل تحقيق الربح.

ويشارك الطرفان في تحمل الخسائر في حدود مساهمتهما وفي الأرباح حسب نسب محددة مسبقا.

وتأخذ المشاركة إحدى الصيغتين التاليتين :

- المشاركة الثابتة : يبقى الطرفان شريكين في المشروع إلى حين انقضاء مدة العقد الذي يربطهما؛
- المشاركة المتناقصة : ينسحب البنك تدريجيا من المشروع طبقا لمقتضيات العقد.

مُضاربة : كل عقد يربط بين بنك تشاركي واحد أو أكثر (رب المال) الذي يقدم الرأسمال النقدي و/أو العيني وبين مقاول أو أكثر (المُضارِب) الذي يقدم العمل من أجل تحقيق المشروع. وتقع مسؤولية التدبير بالكامل على عاتق المقاولين.

ويتم تقاسم الأرباح المحققة حسب حصص متفق عليها بين الأطراف، بينما يتحمل رب المال الخسائر حصريا، إلا في حالة إهمال المُضارب، أو سوء تدبيره، أو غشه، أو خرقه للمقتضيات التعاقدية.

سلام : كل عقد يدفع بموجبه أحد الطرفين مسبقا، سواء البنك التشاركي أو الزبون، الثمن الكامل لسلعة معينة، يتم تحديد خصائصها في العقد، بينما يلتزم الطرف الآخر بتسليم الكمية المحددة من هذه السلعة داخل الأجل المتفق عليه.

استصناع : كل عقد اقتناء أغراض تستلزم التصنيع أو التحويل ويلتزم بموجبه أحد الطرفين، سواء البنك التشاركي أو الزبون، بتسليم هذا الغرض بناء على خصائص محددة ومتفق عليها، بعد تصنيعه أو تحويله انطلاقا من المواد التي يملكها، مقابل ثمن محدد، يؤديه الطرف الثاني (المُستصنع)، حسب كيفيات متفق عليها.

2.2 - مشروع منشور يتعلق بالودائع الاستثمارية

شرع بنك المغرب في صياغة مشروع منشور يتعلق بشروط وكيفيات تحصيل وتوظيف الودائع الاستثمارية. وتم تكييف هذا المشروع ليأخذ في الاعتبار المشاورات التي تمت بين بنك المغرب والمجلس العلمي الأعلى في إطار الاجتماعات حول مشروع المنشور المتعلق بمنتجات المالية التشاركية.

ويحدد مشروع المنشور شروط وكيفيات تحصيل الودائع الاستثمارية وتوظيفها. ويعرّف أيضا مفهوم منتج الاستثمارات والتكاليف القابلة للخصم. كما يحدد العناصر التي يتعين مراعاتها في حساب الأرباح القابلة للتوزيع، والقواعد المطبقة لحساب أجرة البنك والقواعد التي ينبغي تطبيقها عند تسجيل الخسائر، إن اقتضى الحال. ويحدد أيضا الإشارات التي ينبغي أن يتضمنها العقد والتزامات البنك التشاركي من حيث التواصل بشأن استراتيجية الاستثمار التي يعتمدها والمخاطر ذات الصلة، إضافة إلى إمكانية التتبع والشفافية اللازمة فيما يتعلق بأهم التدابير الخاصة بتدبير هذه الودائع الاستثمارية.

إطار رقم 7 : تعريف الودائع الاستثمارية

يقصد بالودائع الاستثمارية الأموال التي تحصّلها البنوك، المرخص لها بممارسة النشاط التشاركي، لدى زبنائها، من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية، حسب الكيفيات المتفق عليها بين الطرفين. وترتبط أجرة هذه الودائع الاستثمارية بعائد الاستثمارات المتفق عليها مع الزبناء. ويتم تصنيفها إلى :

- «مقيدة» عندما تكون المؤسسة ملزمة باحترام الشروط الخاصة بشأن توظيف الأموال المحصلة، حسبما تم الاتفاق عليه في عقود الودائع الاستثمارية. ويمكن أن تتعلق هذه الشروط خصوصا بغرض الاستثمار، وقطاع النشاط، والمنطقة الجغرافية؛
- «مطلقة» إذا لم تكن مرفقة بهذه الشروط.

3.2 - مشروع المنشور المتعلق بشروط ممارسة النوافذ التشاركية

تمت صياغة مشروع منشور يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة البنك التقليدي لعمليات وأنشطة المالية التشاركية، شريطة الحصول على موافقة والي بنك المغرب، وتم عرض هذا المشروع على الأمانة العامة للحكومة لإبداء رأيها.

ويحدد هذا المشروع الحكامة والمقتضيات المحاسبية والاحترازية والموارد البشرية والتقنية التي يتعين تخصيصها للنشاط التشاركي. وإضافة إلى ذلك، يبين الحدود التي يتعين أن تفصل بين النشاط التشاركي والنشاط التقليدي للبنك فيما يتعلق بالمبالغ الجارية المالية وشبكة الوكالات.

3 -مؤسسات الأداء

جاء القانون البنكي بوضعية جديدة للمؤسسات غير البنكية تمكنها من تعرض خدمات الأداء. وحدد المقتضيات التي ستخضع لها هذه المؤسسات إلى جانب خدمات الأداء التي يمكنها تقديمها لزبنائها. وعرّف هذا القانون أيضا مفهوم حساب الأداء الذي سيتم إنشاؤه لتنفيذ خدمات الأداء الإلكتروني.

ومن أجل تطبيق هذه المقتضيات، أعد بنك المغرب مشروعي منشورين : أحدهما يتعلق بشروط ممارسة مؤسسات الأداء لنشاطها والآخر يتعلق بخدمات الأداء.

وحدد مشروع المنشور الأول المتطلبات في ما يتعلق بإحداث حساب منفصل تفتحه مؤسسة الأداء لدى بنك معين، وشروط اللجوء إلى خدمات الوكلاء والواجبات فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر وآليات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويهدف مشروع المنشور الثاني المتعلق بخدمات الأداء إلى تحديد كيفيات ممارستها إضافة إلى المقتضيات المتعلقة بحسابات الأداء. ويعرّف الحدود المطبقة برسم العمليات وحسابات الأداء، ومتطلبات تحديد هوية أصحاب الحسابات والواجبات في ما يتعلق بحماية مستعملي خدمات الأداء.

وعمل بنك المغرب أيضا على مراجعة المنشور المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال مؤسسات الائتمان من أجل اعتماد الحد الأدنى من الرأسمال المطلوب لمؤسسات الأداء.

ويُرتقب تنظيم المشاورات مع مهنيي القطاع وإكمال صياغة هذين المشروعين في الفصل الأول من 2016.

4 -الحكامة والمخاطر

1.4 - مشروع المنشور المتعلق بالمتصرفين المستقلين

تطبيقا للقانون البنكي الجديد، أعد بنك المغرب مشروع منشور يتعلق بالمتصرفين المستقلين. وستعوض مقتضيات هذا النص المقتضيات المنصوص عليها في منشور بنك المغرب المتعلق بحكامة مؤسسات الائتمان الذي وضع الإطار الأولي الذي يشجع البنوك على استخدام المتصرفين المستقلين.

وينص المشروع الجديد على معايير الاستقلالية الواردة في المنشور المذكور وكذا على متطلبات مرتبطة بإجراءات تعيينهم، وبكفاءاتهم وتكوينهم، وبتوفرهم وأجرتهم.

ويضمن المشروع أيضا مقتضيات ترمي إلى إحداث إطار للتشاور المنتظم بين بنك المغرب وهؤلاء المتصرفين، وتشجيع انخراطهم في حكامة هذه المؤسسات.

وتم استكمال مشروع هذا المنشور بعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي.

2.4 - الإصلاحات المنجزة من أجل التخفيف من مخاطر التمركز

من أجل تخفيف مخاطر تمركز محافظ ديون مؤسسات الائتمان والمديونية المفرطة للشركات المستفيدة من القروض، اتخذ بنك المغرب تدابير رامية إلى تحسين الشفافية المالية لمجموعات المقاولات تجاه المؤسسات البنكية وتشجيع تقييم أكثر استنارة لخطر الائتمان القائم.

وفي هذا الإطار، تم الانتهاء من مشروع التعليمة التي تحدد عناصر المعلومات التي ينبغي أن تطلبها مؤسسات الائتمان في إطار دراسة ملفات الائتمان الخاصة بالأطراف المقابلة التي تنتمي لمجموعات، وتم عرض هذا المشروع على مهنيي القطاع البنكي للتشاور.

وإضافة إلى الحد الأدنى من عناصر المعلومات التي تنص عليها التعليمة المؤرخة في فاتح أبريل 2005 المتعلقة بالحد الأدنى من المعلومات التي يتعين على مؤسسات الائتمان طلبها في إطار دراسة ملفات القروض، ينص هذا المشروع على متطلبات جديدة بالنسبة للأطراف المقابلة التي تنتمي لمجموعة معينة، والتي يساوي مجموع ديونها البنكية أو يفوق 500 مليون درهم. وتتعلق هذه المعلومات بما يلي :

- الحسابات المجمعة للمجموعة إضافة إلى تقرير مراقبي الحسابات المنجز على هذه الحسابات؛
- الدين البنكي للمجموعة؛
- الدين الخاص الذي تصدره الوحدات.

وتم تحديد أجل تنفيذ يصل إلى 3 سنوات لتحصيل الحسابات المجمعة للمجموعات المؤهلة.

وسيتم تطبيق ترجيح للمخاطر، برسم المتطلبات الاحترازية من الأموال الذاتية، بمستوى زائد، أي 150%، على ديون مؤسسات الائتمان على الشركات التي لا تحترم متطلبات هذه التعليمة.

3.4 - مشروع التعليمة المتعلقة باختبارات اختراق الأنظمة المعلوماتية لمؤسسات الائتمان

تميز نشاط القطاع البنكي خلال السنوات الأخيرة بتكثيف استعمال الانترنت والتكنولوجيا الحديثة. وإذا كانت هذه التطورات تساعد على الابتكار وتحسين عرض الخدمات البنكية والتحكم في بعض المخاطر التشغيلية، فإنها أيضا مصدر لمخاطر جديدة لاسيما تلك المتعلقة بالهجمات الإلكترونية.

وأمام هذا المشكل، شرع بنك المغرب في وضع إطار معياري خاص بمؤسسات الائتمان من أجل وقاية هذه المؤسسات من هذا النوع من المخاطر. وتم تشكيل فريق عمل بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل دراسة التدابير التي يتعين تنفيذها.

وبدأت بالتالي صياغة مشروع تعليمة تنظم اختبارات الاختراق التي يتعين أن تنجزها المؤسسات البنكية.

ويُرتقب إكمال هذا المشروع في الفصل الأول من 2016.

5 - الإطار الاحترازي

في إطار استمرارية سياسة ارتقاء الآلية التنظيمية نحو المعايير الدولية، لاسيما معايير لجنة بازل، عمل بنك المغرب على تطوير بعض المعالجات الاحترازية بالنظر إلى تطور الأنشطة البنكية.

1.5 - مشروع مراجعة المنشور المتعلق بالمتطلبات من الأموال الذاتية

1.1.5 - ملاءمة المعالجة الاحترازية المتعلقة بعمليات التسنيد

لا تمكن التدابير التي اتخذها المغرب منذ 2006 للمعالجة الاحترازية للتسنيد من التمييز الكافي بين المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الائتمان، سواء تعلق الأمر بالمبادرين ببرامج إصدار التسنيد أو مستثمرين بحصص من أموال التسنيد.

وتم تخصيص معالجة متباينة جديدة لمؤسسات الائتمان، تطبق المقاربات المعيارية لبازل 2، من أجل تحديد المتطلبات من الأموال الذاتية، سواء تعلق الأمر بمبادرين بعمليات التسنيد أو غير مبادرين بها. وتعتمد هذه القواعد مبدأ ترجيح المخاطر الذي سيُطبق على وضعيتها من حيث التسنيد، ويتغير حسب التصنيف الخارجي لقروض هذه الوضعيات.

وتم أيضا تحديد مقتضيات خاصة تتعلق بالمؤسسات المبادرة، لاسيما عندما يمكن لهذه الأخيرة إثبات تحويل حصص مهمة من المخاطر، وذلك مع احترام متطلبات نوعية وكمية معينة.

2.1.5 تطبيق معايير بازل 3 المتعلقة بالأموال الذاتية المضادة للتقلبات الدورية

أدخلت لجنة بازل في آلية بازل 3 متطلبا يجب على البنوك احترامه ويتمثل في تكوين احتياطي من الأموال الذاتية المضادة للتقلبات الدورية من أجل حماية النظام البنكي والاقتصاد الحقيقي من المخاطر النظامية الناتجة عن النمو المفرط للقروض وتخفيف آثار دورة القروض.

وتماشيا مع معيار بازل، شرع بنك المغرب في العمل من أجل تضمين ترسانته التنظيمية مقتضى يعطيه الصلاحية ليطالب البنوك بتكوين احتياطي من الأموال الذاتية تسمى مضادة للتقلبات الدورية، لاعتبارات احترازية كلية، ويتألف من الأموال الذاتية الأساسية، التي يتراوح مستواها ما بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة.

وبتاريخ دخول هذه المقتضيات الجديدة حيز التنفيذ، يعتزم بنك المغرب تحديد مستوى احتياطي الأموال الذاتية المضادة للتقلبات في 0%. وإذا قرر بنك المغرب رفع مستوى هذا الاحتياطي، سيخبر البنوك قبل 12 شهرا من الأجل النهائي للتنفيذ. وفي المقابل، يصبح قرار بنك المغرب ساري المفعول فورا إذا تعلق الأمر بخفض مستوى الاحتياطي.

2.5 - مشروع مراجعة المنشور المتعلق بمساهمة مؤسسات الائتمان في رأسمال المقاولات

تطبيقا للقانون البنكي الجديد الذي يتيح لبنك المغرب إمكانية فرض قيود أكثر صرامة عندما يعتبر بأن عمليات المساهمة من شأنها أن تجعل مؤسسة الائتمان تغامر بخطر مفرط أو تعيق المراقبة الاحترازية، صاغ بنك المغرب منشورا جديدا يؤطر أخذ مؤسسات الائتمان للمساهمات في المقاولات غير البنكية.

ويُلزم مشروع المنشور مؤسسات الائتمان بإخبار بنك المغرب مسبقا بكل مشروع لأخذ المساهمات، المباشر أو غير المباشر، تصل إلى 5% أو أكثر من أموالها الذاتية، وينص على الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين توجيهها لبنك المغرب بهذا الصدد.

ولامتلاك رؤية شاملة وعامة عن المساهمات المملوكة، يوسع النص الجديد تعريف «المساهمة» الذي أصبح يشمل الحيازة المباشرة أو غير المباشرة لجزء من الرأسمال أو حقوق التصويت في الشركة المصدرة، كيفما كان جزء الرأسمال المملوك، وبغض النظر عن النية وراء هذه العملية.

ويحافظ هذا النص على سقف المساهمات في 15% من الأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان، لكل مساهمة و60% لجميع المساهمات. إلا أن هذه القيود اتخذت الآن شكل نسب مئوية من الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 الخاصة بمؤسسات الائتمان.

ويُدخِل هذا المشروع ضمن نطاق المساهمات الخاضعة لقيد 60% تلك المساهمات المملوكة في رأسمال الشركات القابضة.

وتم إكمال مشروع المنشور بعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي.

3.5 - إصلاح قواعد تصنيف الديون وتكوين مؤنها

من أجل المطابقة مع المعايير الدولية، والتطرق بشكل أفضل لمخاطر الائتمان التي تواجه البنوك، شرع بنك المغرب في إصلاح النصوص التنظيمية والمحاسبية والاحترازية لتشمل المحاور التالية :

التحديد المحاسبي للديون التي أعادت مؤسسات الائتمان هيكلتها ضمن محفظة القروض، حسب تعريف تنظيمي؛

مطابقة مؤشرات خفض قيمة الديون المطبقة على الحسابات على أساس فردي مع تلك المطبقة على الحسابات على أساس مجمع، والتي تم إعدادها حسب المعايير الدولية IFRS؛

توحيد ممارسات مؤسسات الائتمان في مجال تحديد الديون الحساسة وتكوين مؤنها. ونقصد بالديون الحساسة تلك التي تحمل علامات الهشاشة، دون أن تحمل معايير الخلل التنظيمي.

وستكون عناصر الإصلاح ودراسات الأثر موضوع مشاورات خلال سنة 2016 مع مؤسسات الائتمان من أجل التفكير في الآجال والشروط الملائمة لتطبيقها.

6 -حماية زبناء مؤسسات الائتمان

1.6 مشروع المنشور المتعلق بمعالجة الشكايات

من أجل تيسير تسوية النزاعات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها وتعزيز حماية مصالح هؤلاء الزبناء، يفرض الفصل 157 من القانون البنكي على مؤسسات الائتمان امتلاك نظام داخلي لمعالجة الشكايات يمكّن من المعالجة الفعالة والشفافة للشكايات المرفوعة إليها من زبنائها، ويتلاءم مع حجمها، وبنيتها، وطبيعة أنشطتها.

وتطبيقا لهذا المقتضى، أعد بنك المغرب مشروع منشور يتناول مقتضيات التوصية رقم 1/و/2012 المتعلقة بمعالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان.

وتم استكمال هذا المشروع بعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي.

2.6 - مشروع المنشور الذي ينظم آلية الوساطة البنكية

في إطار تشجيع استخدام وسائل التسوية الودية للنزاعات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها، تُلزِم مقتضيات المادة 158 من قانون المالية هذه المؤسسات على الانضمام إلى آلية الوساطة البنكية.

وتم إعداد مشروع المنشور تطبيقا لهذا المقتضى. ويُخضع الوسطاء لموافقة بنك المغرب، حسب شروط يحددها هذا الأخير، وإلى التزام تنظيمي بتقديم التقارير.

وتم تحديد آجال معالجة طلبات الوساطة حسب نوع هذه الطلبات ولا يمكن أن تتجاوز 30 يوما لكل طلب مقبول.

وتم استكمال هذا المشروع بعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي.

3.6 - مشروع المنشور المتعلق باتفاقية الحسابات

من أجل تعزيز إخبار أصحاب الحسابات البنكية، أصدر بنك المغرب سنة 2010 تعليمة تشير في خطوطها العريضة إلى الشروط الدنيا التي ينبغي أن تتضمنها اتفاقيات الحساب، ولاسيما تلك المتعلقة بشروط اشتغال الحساب وإقفاله.

ويخصص القانون البنكي الجديد مادته 151 لضرورة أن يكون فتح كل حساب تحت الطلب أو حساب لأجَل أو حساب السندات مشروطا بالتوقيع على اتفاقية مكتوبة بين الزبون ومؤسسة الائتمان وبتسليم الزبون نسخة منها.

وفي هذا الإطار، أعد بنك المغرب مشروع منشور جديد يحدد فيه الشروط الدنيا التي ينبغي أن تتضمنها اتفاقية كل نوع من الحسابات والتي تسلم مجانا للزبون، بعد أن يوقعها كلا الطرفين.

وستحظى مؤسسات الائتمان بأجل سنتين ابتداء من تاريخ التوقيع على المنشور للعمل على المطابقة التدريجية لاتفاقيات الحسابات لأجَل وحسابات السندات المبرمة قبل دخول هذا المنشور حيز التنفيذ.

وتم استكمال مشروع هذا المنشور بعد التشاور مع مهنيي القطاع البنكي.

بنك المغرب

الباب الخامس

الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية

بنك المغرب

بنك المغرب

واصل بنك المغرب إعطاء أهمية خاصة لآثار الظرفية الاقتصادية على الحصيلات البنكية، وحافظ خصوصا على مراقبة وثيقة لمخاطر الائتمان ومخاطر التمركز والمخاطر العابرة للحدود.

فبالنسبة للمراقبة الاحترازية الكلية، عزز البنك آلية تحليل المخاطر وتقييمها، إضافة إلى الدعامة المعلوماتية التي تستند إليها. وتركزت جهوده أيضا على تحضير الأدوات الاحترازية الكلية التي توصي بها لجنة بازل من أجل التحكم في بعض المخاطر التي يحتمل أن تكون نظامية.

وفي إطار حماية زبناء مؤسسات الائتمان، اتخذ بنك المغرب خلال سنة 2015 تدابير تعزيزية، على ضوء الإصلاحات القانونية التي شهدها هذا المجال.

وشهدت هذه السنة أيضا تنظيم بعثة تقييم النظام المالي، بالشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطرقت، من بين أمور أخرى، إلى تنظيم ومراقبة النظام البنكي، ودراسة متانته وتدبير الأزمات البنكية.

1 - نشاط المراقبة الاحترازية الجزئية

في إطار عمليات المراقبة الاحترازية الجزئية، قام بنك المغرب بالإشراف على 84 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع بين 19 بنكا، و34 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية قروض صغرى، و10 مؤسسات أداء (شركات تحويل الأموال)، وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

وبهذا الصدد، يتكلف بنك المغرب خصوصا بتسليم الاعتمادات والتراخيص اللازمة لهذه المؤسسات لمزاولة نشاطها، والموافقة على تعيين المتصرفين والمسيرين، وتعيين مراقبي الحسابات، وإصدار القواعد المحاسبية والاحترازية التي تسري عليها، ومراقبة المؤسسات الخاضعة له، ومعاقبة المؤسسات التي تخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية ومعالجة صعوباتها.

1.1 - الاعتمادات والموافقات

بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان، منح بنك المغرب خلال سنة 2015 الاعتماد لشركتي وساطة في مجال تحويل الأموال بعد إعادة هيكلة رأسمالهما.

وبعد استطلاع رأي هذه اللجنة أيضا، رخص بنك المغرب لما يلي :

- فتح ثلاثة مكاتب تمثيلية في المغرب من طرف بنوك أجنبية؛
- إنشاء شركة تابعة في الكاميرون على يد شركة وسيطة في تحويل الأموال؛
- إنشاء بنك لثلاث شركات تابعة متخصصة في التمويل الأصغر في كل من الغابون والسنغال وغينيا كوناكري؛
- شراء بنك مغربي لحصص هامة في بنك في النيجر ؛
- اقتناء بنك مغربي لمؤسسة للتمويل الأصغر في رواندا.

وأبدى بنك المغرب أيضا رأيه بشأن تعيين مراقبي الحسابات من طرف المؤسسات الخاضعة له ودرس بهذا الصدد 34 ملفا لفائدة 8 بنوك، و14 شركة تمويل، و4 شركات وسيطة في تحويل الأموال، و6 جمعيات للقروض الصغرى، وبنكين حرين.

ووافق بنك المغرب أيضا على تعيين 21 متصرفا ومسيرا في 10 مؤسسات قروض وشركة وسيطة في تحويل الأموال وجمعية للقروض الصغرى.

2.1 - أنشطة المراقبة

تنبني مهمة بنك المغرب في مجال المراقبة على مجموعة من عمليات مراقبة الوثائق عن بعد والمراقبة في عين المكان، اعتمادا على مقاربة تستند إلى المخاطر وتركز على مكامن الهشاشة.

وتعتمد مراقبة الوثائق على تحليل التقارير التنظيمية سواء الاحترازية أو المالية والمحاسبية التي تحيلها بانتظام مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها على بنك المغرب، وعلى نتائج الدراسات الميدانية التي ينجزها بنك المغرب، وتقارير مراقبي الحسابات الخاصة بالمؤسسات الخاضعة، إضافة إلى المعلومات المجمعة خلال اجتماعات استعراضية مع المدراء والمسؤولين عن هذه المؤسسات، حسب الأولوية.

وتمكن هذه الأنشطة من تقييم الوضع المالي والاحترازي للمؤسسات الخاضعة للمراقبة، التي يتم تدوينها في نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان (SANEC). ويمكن هذا النظام بدوره من قياس كثافة عمليات المراقبة، وتوجيهها نحو المناطق التي تشكل خطرا، وعند الاقتضاء، نحو التدابير الوقائية و/أو التصحيحية اللازمة.

إطار رقم 8 : مراجعة نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان

يعتمد تحليل خصائص مخاطر مؤسسات الائتمان منذ 2006 على منهجية داخلية لبنك المغرب تسمى نظام المساعدة على تنقيط مؤسسات الائتمان الذي يتيح تقييم عوامل المخاطر التي تواجه مؤسسات الائتمان. وبالنسبة لكل مؤسسة، يعمل المحللون الماليون المكلفون بالمراقبة المستمرة لمؤسسات الائتمان على تقييم التعرض لهذه المخاطر إضافة إلى جودة آليات تدبير المخاطر التي تم إحداثها.

ويتم تنقيط مؤسسة الائتمان حسب سلم درجات يتراوح بين 1 وهو الأفضل، و5 وهو الأسوأ.

وفي سنة 2015، اكتملت مراجعة نظام التنقيط ليأخذ في الاعتبار مستجدات القوانين والمخاطر البنكية.

وأصبح التقييم يشمل ثمانية عشر معيارا للمخاطر، كماً وكيفاً، مجمعة في ستة مجالات :

- جودة الأصول؛
- الملاءة؛
- السيولة وخطر سعر الفائدة الإجمالية؛
- المردودية؛
- الحكامة والتحكم في المخاطر؛
- الحساسية تجاه مخاطر السوق.

أما المراقبة الميدانية فتتيح التحقق، عبر الدراسات الاستقصائية العامة أو الموضوعاتية، من مصداقية وشمولية المعلومات التي تحيلها مؤسسات الائتمان الخاضعة، ومن تقييم جودة أصولها، وتقييم آلية تدبير المخاطر، والتأكد من التنفيذ الفعلي للتوصيات السابقة لبنك المغرب.

وتم تحديد برنامج المراقبة الميدانية لسنة 2015 حسب خصائص مخاطر المؤسسات الخاضعة وأهميتها النظامية مع إعطاء المزيد من الأهمية للدراسات الاستقصائية الموضوعاتية التي تتعلق بمناطق المخاطر التي تم تحديدها، وذلك عبر مراقبات مستمرة. وفي هذا الإطار :

- تم تنظيم خمس بعثات عامة إلى بنك واحد وأربع شركات تمويل؛
- تم إنجاز عشر دراسات استقصائية مواضوعاتية شملت 8 بنوك؛
- تم تنظيم استقصائيتين لدى بنكين من أجل التأكد من تنفيذ توصيات بعثات المراقبة السابقة.

وخلال سنة 2015، ظلت مراقبة مخاطر الائتمان والتمركز والمخاطر العابرة للحدود في صلب أنشطة المراقبة التي ينجزها بنك المغرب. وركز هذا الأخير على تقييم ممارسات الحكامة وتتبع تنفيذ البنوك لمعايير بازل 3 فيما يتعلق بالأموال الذاتية والسيولة.

1.2.1 - تتبع تنفيذ معايير الحكامة التي تم تعزيزها

واصل بنك المغرب تدابير المراقبة التي تتعلق بممارسات حكامة البنوك وتنفيذ مخططات العمل التي شرعت فيها هذه الأخيرة من أجل المطابقة مع المتطلبات التنظيمية الجديدة في هذا المجال. وشملت عمليات المراقبة على وجه الخصوص اشتغال هيئات حكامة البنوك، ووجود متصرفين مستقلين، وسياسات التعيين والأجرة، وتدبير تضارب المصالح إضافة إلى العلاقة بين آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية في نظام حكامة المجموعات البنكية.

2.2.1 - تتبع تنفيذ معايير بازل 3 ذات الصلة بالأموال الذاتية والسيولة

عمل بنك المغرب على مطابقة المؤسسات الخاضعة مع معايير الأموال الذاتية الخاصة ببازل 3، وفق جدول زمني تدريجي محدد.

وفي هذا الإطار، عملت بعض البنوك على تعزيز أموالها الذاتية عبر الزيادة في الرأسمال أو عبر إصدار الديون الثانوية.

ففي ما يتعلق بمعايير السيولة، عمل بنك المغرب على تتبع احترام البنوك للحد الأدنى الجديد لمعدل السيولة الذي دخل حيز التنفيذ في يوليوز 2015.

3.2.1 - عمليات المراقبة التي تشمل أهم المخاطر التي تواجهها مؤسسات الائتمان

واصل بنك المغرب تنفيذ مراقبة وطيدة لجودة محفظة قروض مؤسسات الائتمان وتغطيتها بالمؤن الملائمة.

وعلى وجه الخصوص، بالنظر للصعوبات المالية التي عانت منها بعض مجموعات الشركات، تتبع بنك المغرب عن كثب، عبر تدابير ميدانية وعن بُعد، المعالجة المخصصة لمخاطر البنوك على هذه الأطراف المقابلة فيما يتعلق بخفض التصنيف وتكوين المؤن والإجراءات المتخذة لتقليص هذه المخاطر وتحفيز إعادة هيكلتها.

وبالموازاة مع ذلك، دعا بنك المغرب مؤسسات الائتمان إلى تعزيز دور وقدرات وظيفة تدبير المخاطر من أجل تحسين تأطير منح القروض لمجموعات الشركات الكبرى، في ظل احترام قيود الاستدانة المقبولة.

ودعا أيضا البنوك إلى تفضيل تجميع القروض الكبرى من أجل تشجيع التقييم المشترك للمخاطر والمعالجة المنسقة لصعوباتها.

ومن جهة أخرى، أولى بنك المغرب عناية خاصة لتتبع المخاطر التي تفوق 5% من الأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان ولقياسها الشامل. وتم خصم مبالغ التجاوزات مقارنة مع الحد الأقصى لمعامل تقسيم المخاطر من الأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان.

وفي سياق يتميز بمنح قروض السكن طويلة الأجل بأسعار فائدة متدنية، أنجز بنك المغرب عمليات مراقبة ميدانية لدى بعض البنوك من أجل تقييم آليات تدبير الأصول-الخصوم، ولاسيما النماذج التي تم تطويرها لقياس خطر سعر الفائدة واختبارات الضغط المنجزة من أجل تقييم قدرتها على مواجهة سيناريوهات الضغط الشديد.

ومن جهة أخرى، تم إنجاز عمليات التحقق لدى مؤسسات خاضعة للمراقبة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وبعد دراسة الأجوبة التي قدمها البنك على الاستجواب السنوي المخصص لهذا الغرض، تم تنظيم اجتماعات استعراضية إضافة إلى الاجتماعات الرامية إلى تنفيذ التدابير التصحيحية اللازمة. وخلال بعثات المراقبة الميدانية، راقب بنك المغرب أيضا التنفيذ الفعلي لشروط اليقظة.

4.2.1 - تتبع المخاطر العابرة للحدود

في إطار مقاربة بنك المغرب المبنية على دراسة المخاطر، استخدم نهج تنقيط الشركات الأربع والأربعين التابعة لمجموعات بنكية موجودة في إفريقيا من أجل ترشيد مقاربته في تتبع هذه الشركات، وبرمجة عمليات المراقبة الميدانية المشتركة مع السلطات التنظيمية الأجنبية المكلفة بالإشراف المباشر على هذه الشركات بالخارج. ويراعي التنقيط حجم الشركة التابعة مقارنة مع حجم المجموعة، وجودة أصولها، ومردوديتها، ورسملتها، ومستوى مخاطر البلد والتقييم الذي تصرح به السلطات التنظيمية في البلد المضيف.

وفي هذا الإطار، ركزت الاجتماعات الاستعراضية المنتظمة مع إدارة المجموعات البنكية الثلاث المتواجدة في إفريقيا على تطور الوضع المالي والاحترازي لشركاتها التابعة في الخارج وعلى التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ مشاريع مواءمة آليات تدبير المخاطر والمراقبة الداخلية لوحدات المجموعة في الخارج. وشمل التتبع أيضا الآلية التي تعتمدها الشركة الأم من أجل مراقبة شركاتها التابعة بالخارج.

وبالموازاة مع ذلك، تواصل التعاون مع المشرفين الأجانب وتعزز تبادل المعلومات. وفي هذا الإطار، شرع بنك المغرب في مراجعة الاتفاقيات ذات الصلة ليدمج فيها على الخصوص المقتضيات المتعلقة بالتعاون في مجال تسوية الأزمات. وأبرم أيضا هذه السنة اتفاقيتين جديدتين مع السلطات التنظيمية البنكية في مدغشقر ودجيبوتي حول التعاون وتبادل المعلومات في مجال المراقبة البنكية.

وعمل بنك المغرب خلال سنة 2015 على تنشيط 3 مَجَامع للمشرفين بالنسبة للمجموعات البنكية التي يعد مشرفا كليا عليها. وخلال هذه الاجتماعات، تطرقت المشاورات بين السلطات التنظيمية خصوصا إلى الوضع المالي والاحترازي، وإلى نوعية مخاطر المجموعات البنكية العابرة للحدود. وتمت دعوة مدراء المجموعات المعنية إلى تقاسم استراتيجيتهم وعرض آلياتهم في تسيير المخاطر.

ومن جهة أخرى، نظم بنك المغرب بعثتي مراقبة مشتركة مع السلطات التنظيمية في بلدان الاستقبال. وتم إنجاز الأولى بالتعاون مع اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب أفريقيا لدى شركة تابعة لمجموعة بنكية في البنن وشملت جودة أصول هذه الشركة التابعة وآلية حكامتها ونظام التسيير الذي تعتمده الشركة الأم. وكان هدف البعثة الثانية عاماً، وتم إنجازها بالشراكة مع اللجنة البنكية لوسط أفريقيا لدى شركتين تابعتين لمجموعة بنكية مغربية تقعان في الغابون والكاميرون. وتم تحضير المواضيع المدروسة والشروط المرجعية ذات الصلة بهاتين البعثتين بالتعاون مع سلطات بلدان الاستقبال.

إلى جانب ذلك، واصل بنك المغرب المشاركة في مَجَامِع المشرفين في مجموعتين بنكيتين فرنسيتين موجودتين في المغرب.

5.2.1 - العقوبات

سنة 2015، أصدر بنك المغرب عقوبات تأديبية في حق بنكين، ومؤسسة تمويل وجمعية للقروض الصغرى إثر إخلالهما بالقوانين.

وأصدر أيضا عقوبة مالية على أحد البنوك بسبب عدم احترامه لآجال إحالة التقارير التنظيمية.

2 - المراقبة الاحترازية الكلية

واصل بنك المغرب سنة 2015 التنسيق مع باقي السلطات التنظيمية للقطاع المالي، التدابير الرامية إلى تعزيز الإطار التحليلي لتقييم المخاطر النظامية.

1.2 - عقد اجتماعات لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية ولجنة الاستقرار المالي

اجتمعت السلطات التنظيمية للقطاع المالي ومديرية الخزينة والمالية الخارجية في شهري يونيو ودجنبر تحت رعاية لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، من أجل مناقشة تطور المخاطر التي تتعلق بالقطاعات البنكية والتأمين والاحتياط الاجتماعي وأسواق الرساميل. ووقفت هذه اللجنة على مؤشرات متانة المؤسسات ذات أهمية نظامية ووافقت على التقرير

الثاني للاستقرار المالي المنجز برسم السنة المالية 2014. وتحضيرا لهذين اللقاءين، وقفت لجنة الاستقرار المالي الداخلية لدى بنك المغرب على تطور مؤشرات المخاطر النظامية، ودرجات مخاطرها فيما يتعلق بالاستقرار المالي ونتائج اختبارات الضغط المنجزة من أجل تقييم متانة المؤسسات البنكية.

2.2 - الإطار التحليلي

سنة 2015، تم إغناء خريطة المخاطر المنجزة من أجل المراقبة الاحترازية الكلية، بهدف تحسين الإحاطة ببعض المخاطر. وتم أيضا استكمال الإطار التحليلي ليشمل المخاطر الخاصة بأنظمة التقاعد وتم تعزيزه عبر إنجاز دراسات تحليلية حول مخاطر العدوى بين البنوك المغربية وشركاتها التابعة بالخارج، من جهة، ومن جهة أخرى حول الترابطات بين البنوك وشركات التأمين.

وتم إغناء هذه الآلية عبر إحداث إطار تحديد المؤسسات المالية ذات أهمية نظامية، يشمل البنوك وشركات التأمين. وعملت لجنة تجمع السلطات التنظيمية للقطاع المالي على تحديد لائحة المؤسسات المؤهلة بصفة مؤسسات ذات أهمية نظامية، كما تم إرساء تبادل للمعلومات الخاصة بهذه المؤسسات بين السلطات التنظيمية.

ويجب العمل على تعزيز الإطار التحليلي الاحترازي الكلي في السنة المقبلة عبر إحداث نموذج احترازي كلي. وستمكن هذه الآلية من دراسة المخاطر المرتبطة بتطورات الائتمان وأسعار الأصول، عبر نمذجة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وحصيلات البنوك وحصيلات المقترضين. وبهذا الصدد، وضع صندوق النقد الدولي رهن إشارة البنك مساعدة تقنية في هذا المجال.

3.2 - الأدوات الاحترازية الكلية

تماشيا مع معايير لجنة بازل، شرع بنك المغرب في تدابير ليدخل في ترسانته التنظيمية مقتضى يعطيه الصلاحية ليطالب البنوك بتكوين احتياطي من الأموال الذاتية تسمى الأموال الذاتية المضادة للتقلبات الدورية، لاعتبارات احترازية كلية. وتهدف هذه الأداة إلى تعزيز متانة البنوك عبر تكوين احتياطي إضافي من الأموال الذاتية، في فترات النمو المفرط للقروض، والتي يمكن أن تتخفف في فترات الضغط. ويتألف هذا الاحتياطي من الأموال الذاتية الأساسية، ويتراوح مستواه ما بين 0% و2,5% من المخاطر المرجحة.

إضافة على ذلك، شرع بنك المغرب في إصلاح يرمي إلى إحداث إطار خاص بالبنوك ذات الأهمية النظامية. ويشمل هذا الإصلاح المكونات الرئيسية الثلاث التالية :

- إطار لتحديد هذه البنوك؛
- شروط احترازية معينة تشمل على الخصوص تكوين احتياطي إضافي من الأموال الذاتية لتعزيز قدرة امتصاص خسائر هذه البنوك؛
- إعداد مخطط تسوية الأزمات الداخلية.

3 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان

تشمل التدابير التي ينفذها بنك المغرب بهذا الصدد معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان، وتتبع نشاط المركز المغربي للوساطة البنكية وتعزيز آلية الحركية البنكية.

ورافق بنك المغرب أيضا القطاع البنكي استعداداً للالتزام بمقتضيات القانون رقم 31-08 المتعلق بحماية المستهلك، والذي صدرت خلال هذه السنة نصوصه التطبيقية التي تتعلق بباب «الاستدانة»، ويرتقب أن تدخل حيز التنفيذ في أبريل 2016.

وفيما يتعلق بالتنظيم الداخلي، عزز البنك التزامه بالعمل على حماية الزبناء عبر إنشاء وظيفتي «حماية الزبناء» و«مراقبة ممارسات السوق» داخل مديرية الإشراف البنكي.

ولضمان تتبع احترام المقتضيات التي تنظم حماية المستهلك، أخذت المخاطر والملاحظات المحددة عند معالجة الشكايات بعين الاعتبار خلال تحضير برنامج بعثات المراقبة الميدانية داخل مؤسسات الائتمان، والمرتقبة برسم السنة المالية المقبلة.

1.3 - معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان

سنة 2015، عملت مديرية الإشراف البنكي على معالجة :

- 513 شكاية قدمها زبناء مؤسسات الائتمان، مقابل 529 بنهاية 2014؛
- 322 طلب بحث عن الحسابات صادرة عن ورثة أشخاص متوفين، مقابل 295.

إضافة إلى ذلك، عمل بنك المغرب على معالجة 212 طلبا للإخبار بالحسابات صادرة عن السلطات القضائية مقابل 203 سنة 2014.

وبالتالي، وصل عدد طلبات الغير إلى 1047 طلبا مقابل 1027 طلبا سنة 2014.

رسم بياني 85 : تطور عدد شكايات زبناء مؤسسات الائتمان المودعة لدى بنك المغرب

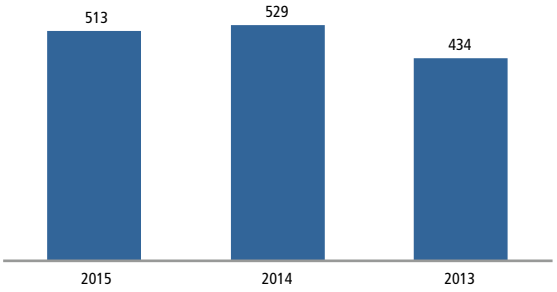

وصدرت حوالي 94% من الشكايات عن زبناء الأشخاص الذاتيين، وتتعلق 87% من الشكايات بالعلاقات مع البنوك.

وتمت تسوية حوالي 70% من ملفات الشكايات المقفلة سنة 2015 لفائدة المشتكين.

رسم بياني 86 : تطور عدد الشكايات حسب الفئات

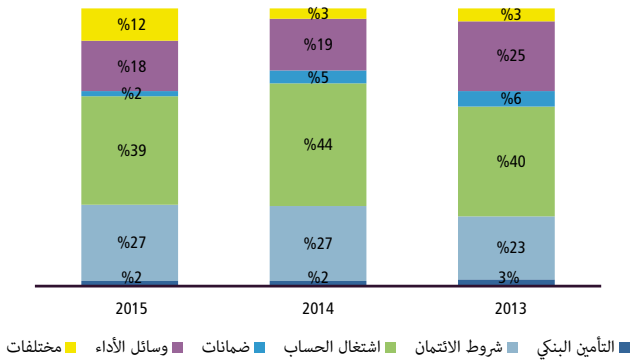

وبلغت الشكايات المتعلقة باشتغال الحسابات حوالي 39% من المجموع، ويتعلق نصفها تقريبا بإقفال الحساب. ومثلت الشكايات المتعلقة بشروط القروض 27% من الشكايات المتوصل بها. ويتعلق الأمر أساسا بطلبات ترتبط بالصعوبات المالية لمقدمي الطلبات، وبالمعلومات الشخصية في ملف مكتب القروض، وتغيير أسعار الفائدة، والحصول على رفع اليد.

وتمثل الشكايات المتعلقة بوسائل الأداء 18% من الشكايات المعروضة، وتتعلق أساسا باستخدام الشيكات.

رسم بياني 87 : التوزيع الجهوي للشكايات

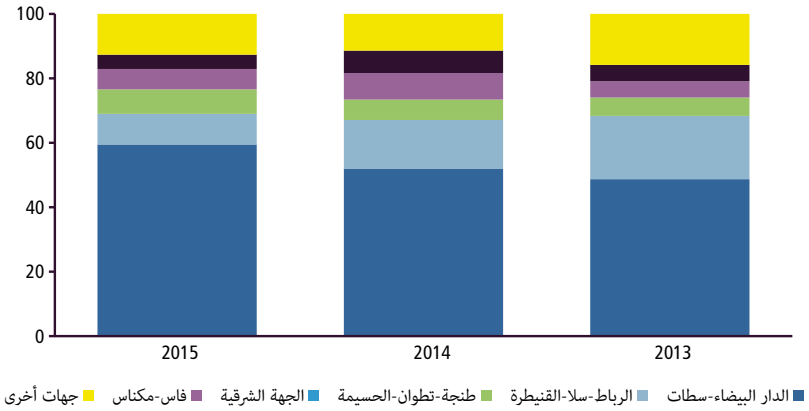

وعلى غرار السنوات الماضية، يشير التوزيع الجهوي للشكايات أن أغلبيتها يأتي من مشتكين مستقرين في الدار البيضاء.

2.3 - نشاط الوساطة البنكية

خلال سنة 2015، ارتفع نشاط المركز المغربي للوساطة البنكية تدريجيا سواء في إطار القسم الأولى المسمى «المؤسسي»، والذي يُعد اللجوء إليه طوعيا ومجانيا بالنسبة للنزاعات المتعلقة بمبالغ تساوي أو تقل عن 1.000.000 درهم، أو القسم الثاني المسمى «التعاقدي»، والذي يعد اللجوء إليه مؤدى عنه، بالنسبة للنزاعات التي تتعلق بمبلغ يفوق 1.000.000 درهم.

فبالنسبة للقسم الأول، تلقى المركز 590 ملفا خاصا بطلبات الوساطة بشأن مبالغ متنازع فيها تصل إلى حوالي 21 مليون درهم، وبمبلغ إجمالي لاتفاقات الصلح يتجاوز 6 ملايين درهم. وضمن هذا المجموع، اعتبر الوسيط بأن حوالي 216 ملفا كانت مكتملة ومقبولة، تم حل 136 منها بنجاح و33 ملف لم تنته بالصلح.

وهمت حوالي 77% من الطلبات البنوك و23% شركات التمويل. وتلقى مركز الوساطة طلبات صدر 90% منها عن الزبناء من الأشخاص الذاتيين.

وتتعلق نوعية النزاعات المعروضة بمنازعات عن الكتابات المحاسبية (29%)، وإقفال الحسابات (29%)، وتحصيل الديون المتعلقة بالحالات الاجتماعية (9%) وتسليم الوثائق (9%).

وعلى غرار البيانات التي تلقاها بنك المغرب، تتركز معظم الملفات الواردة في جهة الدار البيضاء، بنسبة 41% مقابل 58% سنة 2014.

وفي القسم الثاني، تلقى مركز الوساطة 5 ملفات، من بينها ملفان يتعلقان خصوصا بتنفيذ الالتزامات البنكية وبمبالغ مجموعها 86 مليون درهم.

ومن أجل النهوض بنشاط هذا المركز ودوره في حل النزاعات وديا بين مؤسسات الائتمان وزبنائها، واصل المركز تدابيره التواصلية سواء عبر الصحافة المكتوبة أو البرامج الإذاعية. وعقد اجتماعات مع مؤسسات الائتمان، لاسيما عبر الجمعية المهنية لهذه المؤسسات من أجل التشاور حول طلبات الوساطة ومساطر معالجتها. وشارك أيضا في العديد من التظاهرات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، على شكل أيام دراسية ولقاءات وورشات.

3.3 - صياغة مشروع قانون الحركية البنكية

بالنظر إلى المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها التي تنظم نشاط مؤسسات الائتمان، وحرية الأسعار، والتنافسية وحماية المستهلك، تم تحضير مشروع قانون الحركية البنكية بمبادرة من بنك المغرب. وينص هذا القانون على القواعد والمبادئ التوجيهية التي تلتزم البنوك باحترامها تجاه زبنائها من الخواص أصحاب الحسابات، من أجل ضمان الانتقال السهل والسلس لهذه الحسابات نحو البنوك الأخرى.

إطار رقم 9 : المقتضيات الرئيسية في مشروع قانون الحركية البنكية

الالتزامات المشتركة بين البنك الأصلي وبنك الاستقبال : من أجل ضمان المعالجة الفعالة والسريعة لطلبات نقل الحساب، تلتزم البنوك بأن تضع رهن إشارة زبنائها دليلا مشتركا للحركية البنكية وأن تقدم لهم خدمة المساعدة على الحركية. وتلتزم أيضا بوضع الآليات والتنظيم والموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الحركية.

التزامات بنك الاستقبال : يعمل البنك، حسب اختياره وبعد الحصول على الموافقة الكتابية من الزبون، على إنجاز الإجراءات باسمه حتى يتم نقل عمليات الاقتطاع التي تنفذ على حسابات الزبون والتحويلات التي يتلقاها بانتظام نحو حسابه الجديد. وفي هذا الإطار، يعمل البنك داخل أجل 30 يوم عمل، على إحالة طلبات تغيير التوطين البنكي وإحداث التحويلات الدائمة التي يرغب الزبون في إنجازها.

ويمكن للزبون أن يطلب من بنكه الجديد ربط الاتصال بالبنك الأصلي بصفته «المخاطب المرجعي» للحصول على لائحة العمليات التلقائية والمتكررة، أو حتى من أجل إلغاء بعض أوامر التحويل الدائمة.

التزامات البنك الأصلي : بناء على طلب كتابي من الزبون، يعمل البنك الأصلي مجانا، وداخل نفس الأجل المذكور، على إقفال الحساب القديم. ويصدر مجانا بيانا شاملا للعمليات التلقائية والمتكررة التي مرت عبر هذا الحساب، خلال ستة أشهر التي تسبق تاريخ التغيير.

وتم الانتهاء من صياغة مشروع قانون الحركية البنكية وستتم إحالته على أعضاء المجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل التوقيع عليه ثم تنفيذه.

4.3 - المواكبة خلال تنفيذ القانون المتعلق بحماية المستهلك

تتبع بنك المغرب هذه السنة التدابير التي اتخذتها مؤسسات الائتمان من أجل الامتثال لمقتضيات القانون رقم 31-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، لاسيما تلك التي دخلت حيز التنفيذ بالفعل.

وساهم أيضا في إحداث نصوص تنظم بعض مقتضيات هذا القانون الذي يشمل القطاع البنكي، ولاسيما كل ما يتعلق بموضوع الاستدانة. وانكبت جهوده بالتالي على المقتضيات الرامية إلى ما يلي :

- إعلام المستهلك إعلاما ملائما وواضحا بالمنتوجات المالية التي يستعملها؛
- ضمان حماية المستهلك فيما يتعلق بالشروط الواردة في عقود الاستهلاك ولاسيما الشروط التعسفية والشروط المتعلقة بالخدمات المالية والقروض الاستهلاكية والبيع عن بُعد والسعي لبيع السندات المالية ؛
- تحديد الشروط والمساطر المتعلقة بالتعويض عن الضرر أو الأذى الذي قد يلحق بالمستهلك أو إصلاحه؛
- تمثيل مصالح المستهلك والدفاع عنها.

وساهم بنك المغرب بفعالية في صياغة ستة نصوص تنظيمية تتعلق بما يلي :

- الصيغ النموذجية للعروض المسبقة للقروض أو قسيمة الانسحاب القابلة للإزالة؛
- الحد الأقصى لفوائد التأخير؛
- كيفية حساب القيمة المحينة لأقساط الكراء التي لم يحِن أجل استحقاقها؛
- مبلغ مصاريف دراسة الملف؛

- مبلغ التعويض المفروض برسم الفوائد التي لم يحِن أجل استحقاقها في حالة التسديد المبكر؛
- الخصائص والإشارات في قسيمة الجواب والمتعلقة بالتعديلات التي يقترحها المقرض في حالة تجديد مدة عقد القرض.

واستلزم إكمال هذه النصوص عقد العديد من الاجتماعات بين بنك المغرب، والقطاع البنكي، ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ووزارة الاقتصاد والمالية، والأمانة العامة للحكومة.

4 - التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد بنك المغرب، خلال سنة 2015، اجتماعات مع الجمعيات المهنية البنكية للتشاور حول الإصلاحات والمسائل التي تتعلق بالقطاع البنكي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

فبالنسبة للاجتماعات مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، شملت المواضيع المدروسة تباطؤ القروض البنكية، والعوامل التي تفسره، والإصلاحات التنظيمية، والإدماج المالي، وتطوير وسائل الأداء في المغرب، وتنامي الجريمة الإلكترونية. وتطرقت أيضا إلى سير ونتائج بعثة تقييم النظام المالي المنجزة بالتعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى هامش أحد هذه الاجتماعات، تم تنظيم لقاء مع المدير العام للضرائب حول المعالجة الضريبية لبعض العمليات البنكية.

أما مع الجمعية المهنية لشركات التمويل، فركزت المشاورات على تطبيق القانون الذي ينص على تدابير لحماية المستهلك، وعرض سعر الفائدة الفعلي الإجمالي وتدابير محاربة الغش.

أما مع الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فشملت مواضيع النقاش تطوير هذا القطاع، ووضعية شبكة القروض الصغرى التضامنية التي تشمل 7 جمعيات، إضافة إلى وضعية بعض الجمعيات التي تواجه الصعوبات.

5 - التعاون الدولي

وفي إطار التعاون الدولي، شارك بنك المغرب في العديد من التظاهرات التي تنظمها البنوك والهيئات الأجنبية، واحتضن من جهته العديد من التظاهرات الإقليمية. وشملت أبرز مجالات النقاش المراقبة الاحترازية الجزئية والكلية، والمالية التشاركية، والإدماج المالي.

واحتضن بنك المغرب بالدار البيضاء الاجتماع الثاني عشر لمجمَع المشرفين الفرنكفونيين المنعقد في 5 مارس 2015، والذي ساهم في تبادل الخبرات حول مواضيع الإصلاحات التنظيمية، والإشراف على المجموعات العابرة للحدود والإدماج المالي. وعلى هامش هذا الاجتماع، تم تنظيم حلقة دراسية لفائدة المشاركين تطرقت إلى الإصلاحات الحديثة الصادرة عن لجنة بازل.

ومن جهة أخرى، شارك بنك المغرب في الاجتماع الثالث عشر لمجمع المشرفين البنكيين الفرنكفونيين المنعقد في 19 نونبر 2015 بأبيدجان الذي تطرق للتعاون في مجال الإشراف على المجموعات البنكية العابرة للحدود في منطقة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا وتطوُّر إطار الإشراف في البلدان الإفريقية.

وفي إطار التعاون مع البلدان العربية، الذي يتم تحت رعاية صندوق النقد العربي، شارك بنك المغرب في أشغال المجموعات الإقليمية حول الإشراف البنكي والاستقرار المالي والإدماج المالي.

وفي مجال الإشراف البنكي، تطرقت المشاورات على الخصوص إلى أبرز المستجدات، وتطور المعايير المحاسبية والمالية الدولية، وتنظيم البنوك التشاركية، ومراقبة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى النظام الجديد الموحد الشامل للتعريف القانوني للهيئات.

وفي إطار مجموعة العمل حول الاستقرار المالي، تطرقت الأشغال إلى التحضيرات لصياغة التقرير الأول حول الاستقرار المالي في المنطقة. وناقش الأعضاء أيضا موضوع إقصاء المخاطر[13]، والتفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية وباقي السياسات العمومية، إضافة إلى إطار تدبير الأزمات.

أما فريق العمل حول الإدماج المالي، فتطرق إلى المستلزمات من أجل اعتماد استراتيجية وطنية للإدماج المالي في البلدان العربية، والعلاقة بين الاستقرار المالي والإدماج المالي، والتقرير الذي أنجزه البنك الدولي حول مؤشرات الإدماج المالي في المنطقة.

وبالنسبة لمحاربة غسيل الأموال، ترأس بنك المغرب فريق عمل، تحت رعاية مجموعة العمل الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حول التناسب، فيما يتعلق بقواعد تحديد هوية الزبناء في إطار محاربة غسيل الأموال والبنوك الرقمية. وشارك أيضا في الاجتماع العام الثاني والعشرين لهذه المجموعة إضافة إلى أشغال مختلف فرق العمل التي تتفرع عنها، والمنعقد بالمنامة في نونبر 2015.

وفي إطار الاتفاقية الموقعة بين بنك المغرب واللجنة البنكية لبلدان وسط أفريقيا، تم إنجاز بعثة المساعدة التقنية التي تمتد على 4 أسابيع تحت قيادة مكلف بمهمة من بنك المغرب لفائدة المراقبين المحليين لدى هذه اللجنة. إضافة إلى ذلك، تم تنظيم مهمة مساعدة تقنية في مراقبة أنظمة معلومات البنوك، نفذها ممثل عن بنك المغرب لفائدة مفتشي هذه اللجنة.

واستقبل بنك المغرب أيضا العديد من وفود سلطات الإشراف والبنوك المركزية في إطار الزيارات الدراسية، ويتعلق الأمر لاسيما بما يلي :

- مسؤولون من البنك المركزي لبوروندي للاطلاع على تجربة بنك المغرب في مجال الاستقرار المالي. وركزت ورشات العمل على المقتضيات القانونية، وعلى الإطار التحليلي والتعاقدي والاستراتيجي وإطار الحكامة المطبق في المغرب.
- وفد يتألف من ستة أطر من البنك المركزي الأردني وممثلان عن اتحاد القروض الصغرى في الأردن وممثل عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في زيارة دراسية حول القروض الصغرى خلال شهر ماي 2015.
- إطاران من البنك المركزي لتنزانيا في يونيو 2015 في زيارة دراسية للاطلاع على تجربة بنك المغرب في مجال التشريعات وأساليب الإشراف في ما يتعلق بنشاط القرض الإيجاري.
- وفدان من البنك المركزي للكونغو في زيارتي عمل. وكانت زيارة الوفد الأول تهدف إلى الاطلاع على تجربة بنك المغرب في مجال الإشراف المبني على المخاطر، بينما ركز الوفد الثاني على آلية حماية مستهلكي الخدمات المالية.

13 نعني بمصطلح De-risking الحالة التي تقطع فيها المؤسسات المالية أو تحد علاقاتها التجارية مع بعض فئات الزبناء بسبب عدم احترام قواعد المطابقة.

- ممثلون عن اللجنة البنكية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وتطرقت الزيارة الأولى للنظام المعلوماتي، بينما اهتمت الثانية بالاطلاع على تجربة المغرب في مجال الإشراف على أساس مجمع.
- وفد من اللجنة البنكية لوسط أفريقيا في زيارة دراسية تتعلق بتقنيات المراقبة المستمرة على مؤسسات القروض الصغرى.

6 - الموارد البشرية لمديرية الإشراف البنكي

بنهاية دجنبر 2015، كانت مديرية الإشراف البنكي تتألف من 91 مستخدما. ويتكلف حوالي الثلثان بالمراقبة الاحترازية عن بعد والميدانية، إضافة إلى أنشطة الاعتماد والترخيص. ومن جهة أخرى، يتكلف 25% من المستخدمين بالدراسات وصياغة التشريعات. وأخيرا، يعمل 10% من المستخدمين في وظائف الدعم.

ولا يتجاوز عمر حوالي 70% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي 45 سنة، بينما يتألف حوالي 48% منهم من النساء.

وعلى غرار السنوات الماضية، استفاد المكلفون بالإشراف البنكي من برنامج تكوين يأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات البنك. وتطرق هذا البرنامج إلى التشريع الجديد لبازل 3، والمالية التشاركية، والمراقبة الاحترازية الكلية، والإدماج المالي.

وساهمت مديرية الإشراف البنكي أيضا في تكوين الطلبة عبر استقبال 32 متدربا سنة 2015، من بينهم 13 برسم تدريب نهاية الدراسة.

7 - أهم خلاصات بعثة برنامج تقييم القطاع المالي التي أنجزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

خلال سنة 2015، خضع القطاع المالي المغربي للتقييم برسم برنامج تقييم القطاع المالي، المنجز بالشراكة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويهدف هذا التقييم إلى تزويد البلدان الأعضاء بتحليل شامل ومعمق لنظامها المالي ومراقبته. ويندرج أيضا في إطار المراقبة الثنائية لصندوق النقد الدولي بشأن تطور وضعية البلدان الأعضاء وسياساتها الاقتصادية الكلية والمالية. وكان هذا التقييم في البداية اختياريا، لكنه أصبح إلزاميا بالنسبة للبلدان الخمسة والعشرين التي تعتبر نظامية.

1.7 - نطاق التقييم وكيفية إنجازه

تم إنجاز برنامج تقييم القطاع المالي في المغرب من خلال عدة مراحل. وانكبت المرحلة الأولى على التحضير، وتم إنجازها عن بُعد بين فِرق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والسلطات المغربية. وتطرقت هذه المرحلة لجمع الوثائق والملفات التي تطلبها البعثة، وملء العديد من الاستمارات والتحضير للتقييم الذاتي مقارنة بالمبادئ التسعة والعشرين للجنة بازل فيما يتعلق بالمراقبة المالية الفعالة.

وفي المرحلة الثانية، انتقلت البعثة إلى المغرب ما بين 4 و30 أبريل 2015 ثم ما بين 26 و30 شتنبر 2015. وخلال هاتين الزيارتين، تمت برمجة لقاءات مع الفاعلين في القطاع المالي، وأيضا مع السلطات المغربية وخصوصا مع وزارة الاقتصاد والمالية، وبنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

إطار رقم 10 : نطاق تقييم بعثة برنامج تقييم القطاع المالي التي أنجزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 2015 في المغرب

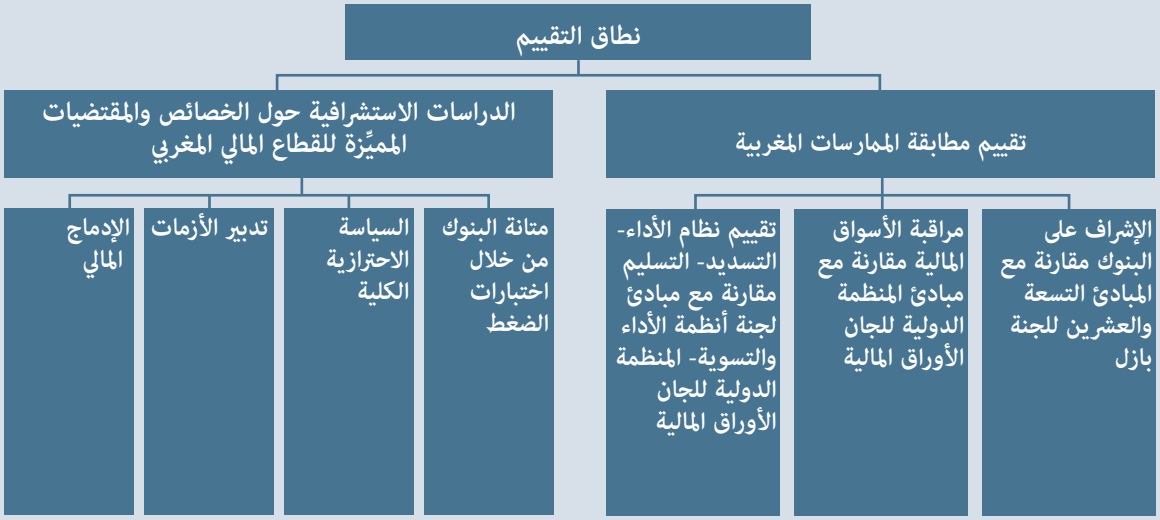

2.7 - أبرز نتائج التقييم

أشادت البعثة بتنفيذ الإصلاحات القانونية الرئيسية منذ التقييم السابق المنجز سنة 2007، لاسيما اعتماد القانون البنكي والتشريع الجديد للوقاية من المخاطر البنكية والمخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي وتدبيرها. ورأت بأن المغرب يحترم أفضل الممارسات الدولية في مجال الإشراف البنكي.

وفي مجال اختبارات الضغط، أبرز التقييم قدرة بنوك المغرب على مقاومة مختلف سيناريوهات الصدمة. واعتمد من جهة على نتائج مختلف تمارين اختبارات الضغط التي تنجزها البنوك (تمرين يسمى من الأسفل إلى الأعلى)، ومن جهة أخرى على نماذج الاختبارات التي طورها صندوق النقد الدولي (تمرين يسمى من الأعلى إلى الأسفل). وتجلى الهدف في تقييم مقاومة البنوك عند وقوع عدد من الصدمات الافتراضية، ذات الطبيعة الاقتصادية الكلية والمالية.

إطار رقم 11 : اختبارات الضغط المنجزة في إطار بعثة برنامج تقييم القطاع المالي

على المستوى المنهجي، اعتمد تمرين اختبارات الضغط على سيناريوهين ماكرو اقتصاديين -سيناريو مركزي وسيناريو «غير مواتٍ» – وعلى تحليل الحساسية تجاه العديد من العوامل. وتطرق إلى تحقق مختلف المخاطر : الائتمان، التمركز، السيولة، العدوى، والمخاطر العابرة للحدود.

وعلى أساس بيانات البنوك الثمانية التي تمثل 90% من حصص السوق، تم اختبار سيناريوهات الضغط للتحقق من مقاومة النظام البنكي للصدمات غير المواتية.

اختبارات الضغط للملاءة : أبرزت نتائج هذه الصدمات عموما قدرة البنوك على مقاومة تدهور شديد في البيئة الاقتصادية، مع استمرارها في احترام المتطلبات الاحترازية الجديدة.

اختبارات الضغط المتعلقة بخطر التمركز : تم تصميم هذه الاختبارات على أساس فرضية إفلاس بعض أكبر المدينين تجاه البنوك. وأبرزت النتائج الخطر الشديد الذي تواجهه البنوك بهذا الصدد.

اختبارات الضغط للسيولة : أبرزت هذه الاختبارات إمكانية التحكم في حساسية البنوك تجاه مخاطر السيولة، وحققت كل البنوك معامل سيولة بعد الصدمة أعلى من الحد الأدنى القانوني المعمول به سنة 2015.

اختبار الضغط للعدوى بين البنوك وشركات التأمين : أفضى إلى أن شركات التأمين ستكون هشة أمام الاختلالات البنكية. وفي المقابل، لا تشكل شركات التأمين إلا مخاطر ضئيلة بالنسبة للبنوك.

اختبار الضغط للعدوى العابرة للحدود : أفضى إلى وجود تعرض محدود للبنوك تجاه خطر العدوى العابرة للحدود والتي يمكنها أن تأتي من العلاقات المباشرة مع الشركات التابعة بالخارج.

ورأت البعثة بأن البنوك تملك رسملة جيدة، وهي ذات مردودية وتملك قاعدة من الودائع مستقرة، مع الإشارة إلى المستوى المعتدل لديونها المعلقة الأداء بالنظر إلى مستويات البلدان متوسطة الدخل. ومع ذلك، لاحظت البعثة تفاقم هذه الديون منذ 2012، بالنظر إلى ضعف النشاط الاقتصادي وتباطؤ نمو القروض. ولاحظت أيضا خطر ارتفاع صعوبات الخزينة التي تواجهها بعض المقاولات التي تعمل في بعض القطاعات، لاسيما البناء والإنعاش العقاري، وشددت على أن تمركز القروض يظل أحد أهم المخاطر التي تواجه النظام البنكي.

وصاغت البعثة توصيات ترمي إلى تقليص هذا الخطر وملاءمة قواعد تصنيف الديون على أساس فردي المعمول بها مع القواعد المطبقة على أساس مجمع (المعايير المحاسبية والمالية الدولية).

وبالنسبة للإشراف الاحترازي الكلي، لاحظت البعثة بأن القانون البنكي الجديد، الذي ينشئ اللجنة المكلفة بالسياسية الاحترازية الكلية، يقدم إطارا جيدا لممارسة هذه المهمة. وأشارت أيضا إلى التقدم المحرز في تحضير الأدوات الاحترازية الكلية، وإلى اعتماد خريطة المخاطر النظامية، وإلى نشر التقرير حول الاستقرار المالي. وصاغت البعثة توصيات تتعلق بتعزيز الآلية المؤسسية وتوسيع فئة الأدوات الاحترازية الكلية التي توجد قيد الدراسة.

وفي مجال الإدماج المالي، شجعت البعثة مبادرات المقاولات. ورغم أنها أشادت بالتقدم المحرز، فقد لاحظت استمرار التحديات فيما يتعلق بالحصول على الخدمات المالية واستعمالها. وتتعلق هذه التحديات بمسائل تشمل العراقيل التي تحد من الإدماج المالي للفئات ذات دخل ضعيف، وتطور المؤسسات المالية غير البنكية، بما في ذلك مؤسسات القروض الصغرى، والتدابير الإضافية لتقليص تكلفة خدمات الأداء وتحويل الأموال، وتشجيع أدوات الأداء الإلكتروني.

وفيما يتعلق بحل الأزمات البنكية، لاحظت البعثة بارتياح التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، لاسيما الآليات القانونية التي جاء بها القانون البنكي، واتفاقية تدبير الأزمات بين السلطات، والجهود التي أفضت إلى صياغة الدليل الداخلي لبنك المغرب الذي يعرض رؤيته في مجال تدبير عملية التسوية، بما فيها المبادئ التي يستند إليها، ومعايير إطلاق وتقسيم مراحل التدابير والخيارات الممكنة. ومع ذلك، طلبت البعثة تعزيز الإطار القانوني الخاص بنظام التسوية عبر التعيين الصريح للهيئة المكلفة بهذه المهمة، وإدراج «مبدأ أقل كلفة»، والأدوات البديلة لتمويل التسوية وتعزيز حماية المدينين في الإطار الخاص بتسوية بنك ما.

وصاغ بنك المغرب خرائط طريق، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، والهيئة المغربية لسوق الرساميل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، من أجل دراسة التوصيات التي صاغتها البعثة وتنفيذها.

الملحقات

بنك المغرب

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي (*)

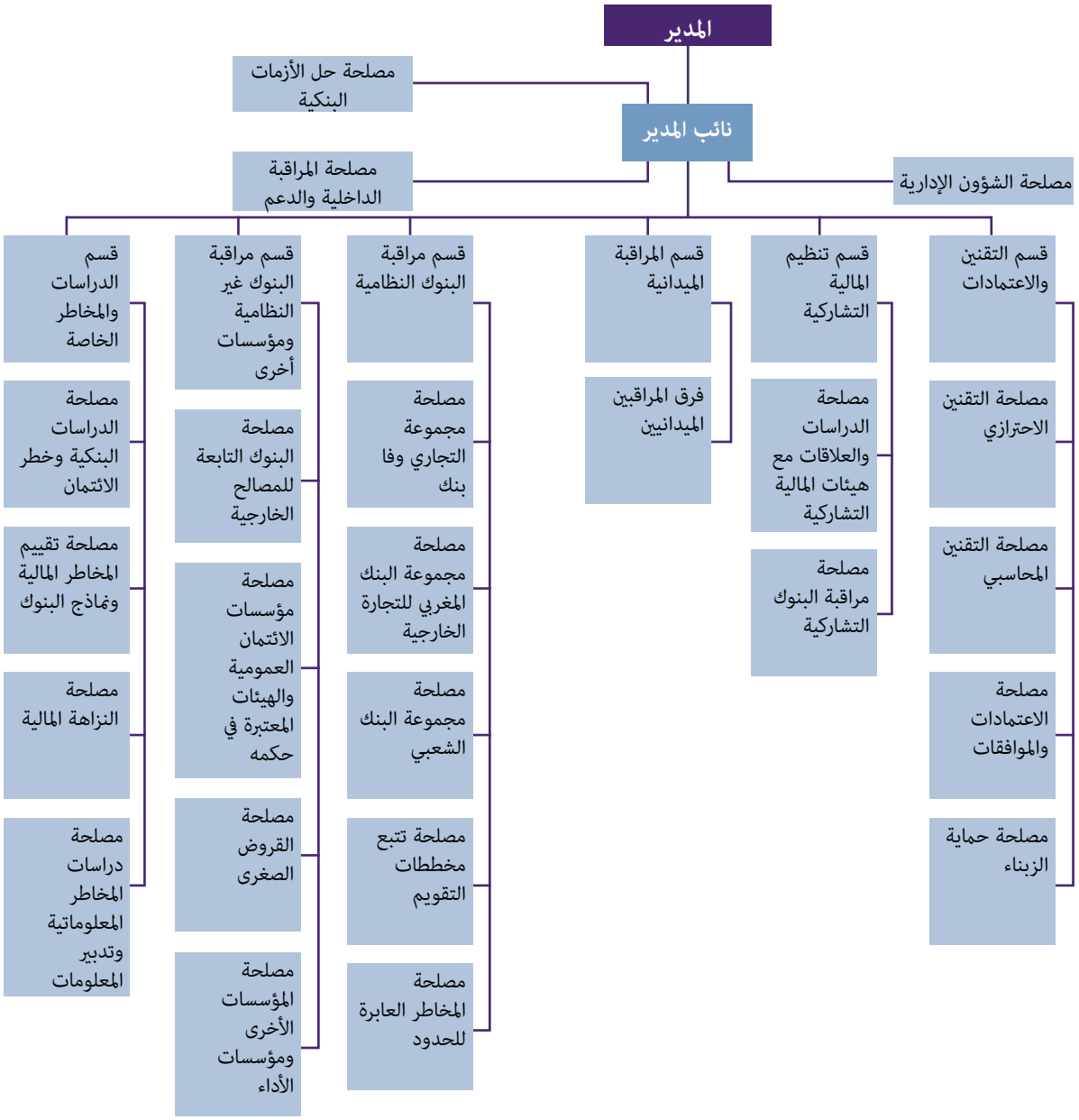

(*) الهيكل التنظيمي الجديد المعتمد منذ فاتح يناير 2016.

الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2015

البنوك

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البريد بنك	798، ملتقى شارع غاندي وابراهيم الروداني – الدار البيضاء
البنك العربي ش.م.ع	174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء
التجاري وفا بنك	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
بنك العمل	288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المركزي الشعبي	101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة الخارجية	140، شارع الحسن الثاني، 20000 - الدار البيضاء
البنك المغربي للتجارة والصناعة	26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء
البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية	شارع الحسن الثاني – أكادير
البنك الشعبي للجديدة – أسفي	شارع الجامعة العربية – الجديدة
البنك الشعبي لفاس – تازة	زاوية زنقة علال لوديي وزنقة عبد العالي بنشقرون – فاس
البنك الشعبي للعيون	9، شارع محمد الخامس – العيون
البنك الشعبي لمراكش – بني ملال	شارع عبد الكريم الخطابي – مراكش
البنك الشعبي لمكناس	4، زنقة الاسكندرية – مكناس
البنك الشعبي للناظور – الحسيمة	113، شارع المسيرة – الناضور
البنك الشعبي لوجدة	شارع الدرفوفي – وجدة
البنك الشعبي للرباط	3، شارع طرابلس – الرباط
البنك الشعبي لطنجة – تطوان	76، شارع محمد الخامس – طنجة
صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)	ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية – الرباط
القرض الفلاحي المغربي	2، شارع الجزائر – الرباط
س.ف.ج بنك	5-7، زنقة ابن طفيل – الدار البيضاء
سيتي بنك المغرب	تجزئة التوفيق، عمارة1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف – الدار البيضاء
القرض العقاري والسياحي	187، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
مصرف المغرب	48-58، شارع محمد الخامس – الدار البيضاء
صندوق تجهيز الجماعات المحلية	ملتقى شارع ابن بركة وشارع النخيل – حي الرياض – الرباط
ميديا فينانس	27، شارع مولاي يوسف، 20060 – الدار البيضاء
الشركة العامة	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الاتحاد المغربي للأبناك	36، زنقة الطاهر السبتي – الدار البيضاء
بنكو ساباديل	مركز البرجين التوأمين، البرج الغربي، الطابق 12– الدار البيضاء
صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك ش.م)	179، شارع أنفا – الدار البيضاء

شركات قروض الاستهلاك

فيفاليس سلف	3، شارع أفينيون – الدار البيضاء
دار السلف ش.م.	207، شارع الزرقطوني – الدار البيضاء
المجموعة المالية للشراء بالقروض (فيناكريد)	18، زنقة روكروي، بلفيدير – الدار البيضاء
رونو الدولية للائتمان بالمغرب للتمويل ش.م.	44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع – الدار البيضاء
سلفين	زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف – الدار البيضاء
سلف المستقبل ش.م.	20، شارع مكة – الدار البيضاء
شركة التمويل من أجل الاستهلاك (تسليف)	29، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)	161، شارع الحسن الثاني – الدار البيضاء
شركة التمويل الجديد بالسلف (فناك)	ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس – أكدال – الرباط
شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)	127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 - الدار البيضاء
شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)	29، شارع محمد الخامس – فاس
أكسا سلف	79، شارع مولاي الحسن الأول – الدار البيضاء
الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك (صوريك كريدي)	256، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
السلف الأخضر	1، ساحة باندونغ – الدار البيضاء
الشركة العامة للتمويل	127، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء
وفا سلف	زاوية زنقة رام الله وشارع عبد المومن – الدار البيضاء

شركات القرض العقاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري للعقار	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وفا إيموبليي	112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامباند – الدار البيضاء

شركات تحصيل وشراء الديون

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
التجاري فاكطورينغ	2، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
مغرب فاكطورينغ	63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول – صندوق البريد 20060 – الدار البيضاء

شركات القرض الإيجاري

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
القرض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة	ملتقى زنقة نورماندي وزنقة ابن فارس – الدار البيضاء
الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)	57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن – الدار البيضاء
مصرف المغرب للائتمان الإيجاري	201، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء
الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)	55، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
الشركة المغاربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)	45، شارع مولاي يوسف – الدار البيضاء
وفاباي	39-41، ملتقى شارع مولاي يوسف زنقة عبد القادر المازني 20100 – الدار البيضاء

شركات الكفالة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
فينيا (الصندوق المغربي للصفقات سابقا)	101، شارع عبد المومن – الدار البيضاء
دار الضمان	288، شارع الزرقطوني– الدار البيضاء

شركات تدبير وسائل الأداء

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
مركز النقديات	فضاء باب أنفا، 8، ملتقى شارع أنفا وشارع مولاي رشيد – 20050 الدار البيضاء
M2M SPS	20، زنقة موسى بن نصير – الدار البيضاء
وفا كاش	15، زنقة ادريس الحريزي – الدار البيضاء

شركات أخرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
شركة التمويل للتنمية الفلاحية	28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 – الرباط
دار الصفاء للتمويل	4، زنقة صنعاء – الدار البيضاء
جيدة	ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل – الرباط

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي – بنك حر	58، شارع باستور – طنجة
البنك الدولي لطنجة – بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير – طنجة
البنك المغربي للتجارة الخارجية – بنك حر – مجموعة BNP البنك الوطني لباريس	زاوية شارع يوسف بن تاشفين وزاوية شارع مدريد – طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة – بنك حر	58، شارع محمد الخامس – طنجة
فرع البنك المغربي للتجارة الخارجية – بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 – طنجة
فرع البنك الحر الدولي لمجموعة الشعبي – بنك حر	زنقة سيليني، سيدي البخاري – طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)	40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م.، الرباط، 10000
جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)	38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان – الرباط
جمعية الاسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)	115، شارع لهبول – ص.ب. 2070 مكناس
الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود (AMSSF)	1، زنقة أبي ذر الغفاري – حي ولي العهد – الطابق الأول – فاس
الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)	زنقة واد سبو، حي التقدم-القباب – خنيفرة
الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية المهنية (ATIL)	شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 – تطوان
التوفيق للتمويل الصغير	3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو – الدار البيضاء
مؤسسة أرضي (ARDI)	شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز
مؤسسة الشمال للقروض الصغرى	رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 – طنجة
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض – الرباط 10100
توادا	119، شارع المقاومة، الشقة 27 – الرباط
باب الرزق الجميل	زنقة مولاي اسماعيل 196، الصخور السوداء – الدار البيضاء
جمعية إنماء لدعم المقاولة الصغرى (إنماء)	ملتقى زنقة المعمورة والملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 – القنيطرة

الملحق 5

لائحة مؤسسات الأداء (شركات تحويل الأموال)

تسمية المؤسسة	العنوان
ضمان كاش (DAMANE CASH)	212، شارع محمد الخامس، إقامة إليت، مكتب 211، جليز، مراكش
أوروصول (EUROSOL)	إقامة أحسن دار، الشقة 3 و4، شارع الحسن الثاني – الرباط
كويك ماني (QUICK MONEY)	16-18، تجزئة التوفيق، فضاء جيت بزنس كلاس، سيدي معروف – الدار البيضاء
ميا للخدمات المالية (MEA FINANCE SERVICE)	إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء
كاش بلوس (CASH PLUS)	1، زنقة بلبياد، حي المستشفيات – الدار البيضاء
ترانسفير إكسبريس (TRANSFERT EXPRESS)	282، زاوية شارع المقاومة وزنقة ستراسبورغ – الدار البيضاء
مونيون موروكو (MONEYON MAROC)	52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة – الدار البيضاء
البريد كاش	
مكتب الصرف الإماراتي بالمغرب (UAE EXCHANGE (MOROCCO	3، زنقة باب المنصور، فضاء باب أنفا– الدار البيضاء
المغرب لمعالجة العمليات M2T (MAROC TRAITEMENT (DE TRANSACTIONS	تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430– الدار البيضاء

الملحق 6

الحصيلة التراكمية للبنوك – الأنشطة بالمغرب

في 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2014	31/12/2015
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**21.577.196**	**26.975.357**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**130.421.793**	**152.094.704**
تحت الطلب	24.442.481	35.240.974
لأجَل	105.979.312	116.853.730
ديون على الزبناء	**675.163.692**	**692.108.931**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	227.834.716	223.399.068
قروض للتجهيز	165.055.929	165.089.537
قروض عقارية	236.643.463	240.053.877
قروض أخرى	45.629.584	63.566.449
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**4.846.189**	**3.236.474**
سندات التداول والتوظيف	**157.003.696**	**152.628.689**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	79.143.032	85.356.775
سندات دين أخرى	15.482.301	11.057.210
سندات الملكية	62.378.363	56.214.704
أصول أخرى	**15.270.873**	**19.120.554**
سندات الاستثمار	**41.310.480**	**36.291.718**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	37.682.692	33.195.000
سندات دين أخرى	3.627.788	3.096.718
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**32.255.277**	**34.812.043**
ديون ثانوية	**997.690**	**963.075**
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**1.808.029**	**1.568.028**
أصول ثابتة غير مجسدة	**5.102.532**	**5.324.804**
أصول ثابتة مجسدة	**17.544.132**	**20.349.223**
مجموع الأصول	**1.103.301.579**	**1.145.473.600**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2014	31/12/2015
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**100**	**13**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**108.418.119**	**102.842.769**
تحت الطلب	12.147.699	28.374.133
لأجَل	96.270.420	74.468.636
ودائع الزبناء	**769.769.841**	**819.212.088**
حسابات تحت الطلب دائنة	446.307.104	473.453.960
حسابات الادخار	129.844.476	137.761.651
ودائع لأجَل	170.765.624	182.880.003
حسابات دائنة أخرى	22.852.637	25.116.474
الإصدارات من سندات الدين	**63.373.609**	**49.721.312**
سندات دين قابلة للتداول	55.725.328	41.566.729
اقتراضات سندية	5.996.085	6.125.877
إصدارات أخرى من سندات الدين	1.652.196	2.028.706
خصوم أخرى	**20.101.000**	**19.922.486**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**8.827.717**	**9.882.740**
مؤن مقننة		
دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة	**2.724.498**	**2.648.498**
ديون ثانوية	**24.589.213**	**30.249.780**
فوارق إعادة التقييم	**409.849**	**420**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**65.451.543**	**70.045.939**
الرأسمال	**24.617.088**	**25.739.312**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)	**- 228.000**	**- 48.000**
مرحل من جديد (+/-)	**4.810.079**	**5.850.967**
نتائج صافية في انتظار التوزيع (+/-)	**425.489**	**42.996**
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	**10.011.434**	**9.362.280**
مجموع الخصوم	**1.103.301.579**	**1.145.473.600**

(بآلاف الدراهم)

خارج الحصيلة	31/12/2014	31/12/2015
تعهدات ممنوحة	**196.552.123**	**203.200.298**
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3.269.625	3.334.804
تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء	72.063.555	78.086.599
تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	37.747.718	38.167.934
تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء	81.279.993	82.558.850
سندات مشتراة في إطار البيع الاسترادادي		78.357
سندات أخرى للتسليم	2.191.232	973.754
تعهدات مستلمة	**66.245.948**	**64.823.498**
تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3.041.922	2.085.342
تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	53.262.635	53.064.233
تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان	7.265.591	8.269.387
سندات مبيعة في إطار البيع الاسترادادي		
سندات أخرى للاستلام	2.675.800	1.404.536

الملحق 7

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك – الأنشطة بالمغرب

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2014	31/12/2015
+ فوائد وعائدات مماثلة	47.681.455	46.655.565
- فوائد وتكاليف مماثلة	18.236.746	16.256.956
هامش الفائدة	**29.444.709**	**30.398.609**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	314.760	480.215
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	225.973	469.209
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**88.787**	**11.006**
+ عمولات محصلة	6.145.846	6.419.146
- عمولات مدفوعة	560.822	477.231
الهامش على العمولات	**5.585.024**	**5.941.915**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	6.444.106	2.728.137
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	680.170	1.137.407
± نتيجة عمليات الصرف	1.589.124	1.996.875
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة	- 622.724	403.168
نتيجة عمليات السوق	**8.090.676**	**6.265.587**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	2.806.161	2.960.256
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	1.967.986	2.001.346
العائد الصافي البنكي	**44.047.371**	**43.576.027**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	- 307.797	665.956
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	600.423	994.563
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	282.410	152.838
- التكاليف العامة للاستغلال	20.284.489	21.380.853
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**23.773.098**	**23.702.855**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	- 7.158.383	- 8.055.636
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	- 805.124	- 354.369
النتيجة الجارية	**15.809.591**	**15.292.850**
النتيجة غير الجارية	**- 478.710**	**- 1.363.099**
- الضرائب على النتائج	5.319.447	4.567.474
النتيجة الصافية للسنة المالية	**10.011.434**	**9.362.277**

الملحق 8

الحصيلة التراكمية لشركات التمويل

في 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2014	31/12/2015
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**165.226**	**171.614**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**4.518.390**	**5.664.083**
تحت الطلب	821.368	1.797.756
لأجَل	3.697.022	3.866.327
ديون على الزبناء	**30.773.776**	**31.374.487**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	27.644.777	27.910.332
قروض للتجهيز	583.665	769.533
قروض عقارية	1.281.299	1.623.129
قروض أخرى	1.264.035	1.071.493
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**5.849.012**	**5.611.858**
سندات التداول والتوظيف	**605.555**	**854.652**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	358	207
سندات دين أخرى	374	211
سندات الملكية	604.823	854.234
أصول أخرى	**3.487.224**	**3.409.714**
سندات الاستثمار	**148.957**	**179.624**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	148.957	179.624
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**107.754**	**132.688**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**52.143.312**	**53.671.712**
أصول ثابتة غير مجسدة	**793.704**	**784.863**
أصول ثابتة مجسدة	**580.035**	**634.211**
مجموع الأصول	**99.172.936**	**102.489.506**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2014	31/12/2015
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**695**	**0**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**57.222.097**	**58.553.930**
تحت الطلب	8.382.271	8.841.448
لأجَل	48.839.826	49.712.482
ودائع الزبناء	**7.405.863**	**8.283.460**
حسابات تحت الطلب دائنة	743.933	1.282.559
حسابات الادخار		
ودائع لأجل	339.662	245.233
حسابات دائنة أخرى	6.322.268	6.755.668
الإصدارات من سندات الدين	**15.159.029**	**16.196.250**
سندات دين قابلة للتداول	13.260.577	14.499.859
اقتراضات سندية	1.865.598	1.648.305
إصدارات أخرى من سندات الدين	32.854	48.086
خصوم أخرى	**6.307.473**	**6.232.099**
مؤن للمخاطر والتحملات	**359.810**	**396.594**
مؤن مقننة	**25.363**	**24.741**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة	**172.043**	**173.244**
ديون ثانوية	**1.540.275**	**1.020.608**
فوارق إعادة التقييم	**16.957**	**114.232**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**3.964.933**	**4.279.056**
الرأسمال	**3.772.687**	**3.832.858**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		**- 1**
مرحل من جديد (-/+)	**1.722.038**	**1.884.498**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		**738**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**1.503.673**	**1.497.199**
مجموع الخصوم	**99.172.936**	**102.489.506**

الملحق 9

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2014	31/12/2015
+ فوائد وعائدات مماثلة	3.871.737	5.852.910
- فوائد وتكاليف مماثلة	3.322.479	3.171.756
هامش الفائدة	**549.258**	**681.154**
+ عائدات من الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	18.017.742	18.243.783
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14.734.890	15.069.692
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**3.282.852**	**3.136.352**
+ عمولات محصلة	1.838.894	1.996.575
- عمولات مدفوعة	572.563	612.486
الهامش على العمولات	**1.266.331**	**1.384.089**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	11.332	8.143
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	35.353	19.123
± نتيجة عمليات الصرف	28.464	3.181-
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**75.149**	**24.085**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	112.557	123.753
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	10.882	11.010
العائد الصافي البنكي	**5.275.265**	**5.338.423**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	8	5.451
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	92.529	69.037
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	4.269	1.708
- التكاليف العامة للاستغلال	2.048.665	2.144.648
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**3.314.869**	**3.266.555**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	- 1.147.850	- 794.609
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	230.215	- 72.791
النتيجة الجارية	**2.397.234**	**2.394.633**
النتيجة غير الجارية	**- 43.993**	**9.136**
- الضرائب على النتائج	849.568	906.570
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1.503.673**	**1.497.199**

الملحق 10

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك

في 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2014	31/12/2015
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**74.386**	**58.061**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**501.472**	**592.509**
تحت الطلب	467.766	550.799
لأجَل	33.706	41.170
ديون على الزبناء	**28.703.382**	**28.832.305**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	27.403.063	27.612.585
قروض للتجهيز	246.681	344.838
قروض عقارية	21.957	27.539
قروض أخرى	1.031.681	847.343
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون	**300.226**	**400.014**
سندات التداول والتوظيف	**3.328**	**1.181**
سندات الخزينة والقيم المماثلة	358	207
سندات دين أخرى		
سندات الملكية	2.970	974
أصول أخرى	**2.382.604**	**2.529.728**
سندات الاستثمار		
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**18.709**	**16.004**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**10.255.163**	**10.830.379**
أصول ثابتة غير مجسدة	**378.722**	**353.556**
أصول ثابتة مجسدة	**400.355**	**392.931**
مجموع الأصول	**43.018.347**	**44.006.668**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2014	31/12/2015
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**695**	**0**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**19.646.180**	**18.243.929**
تحت الطلب	1.005.755	1.102.882
لأجَل	18.640.425	17.141.047
ودائع الزبناء	**5.463.737**	**6.021.100**
حسابات تحت الطلب دائنة		
حسابات الادخار		
ودائع لأجَل		
حسابات دائنة أخرى	5.463.737	6.021.100
الإصدارات من سندات الدين	**7.864.966**	**9.479.423**
سندات دين قابلة للتداول	7.864.966	9.479.423
اقتراضات سندية		
إصدارات أخرى من سندات الدين		
خصوم أخرى	**3.300.965**	**3.115.680**
مؤن للمخاطر والتحملات	**95.720**	**137.200**
مؤن مقننة	**24.447**	**24.054**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**497.120**	**627.098**
فوارق إعادة التقييم	**16.957**	**114.232**
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**2.646.339**	**2.728.084**
الرأسمال	**1.892.200**	**1.916.486**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**723.848**	**747.282**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		**738**
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**845.173**	**851.362**
مجموع الخصوم	**43.018.347**	**44.006.668**

الملحق 11

بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2014	31/12/2015
+ فوائد وعائدات مماثلة	3.281.658	3.206.843
- فوائد وتكاليف مماثلة	1.349.489	1.239.113
هامش الفائدة	**1.932.169**	**1.967.730**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	3.557.031	3.796.068
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	3.174.938	3.388.350
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**382.093**	**407.718**
+ عمولات محصلة	632.474	632.433
- عمولات مدفوعة	77.067	58.394
الهامش على العمولات	**555.407**	**574.039**
± نتيجة العمليات على سندات التداول	1.458	684
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف	4.961	2.587
± نتيجة عمليات الصرف	49	35-
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**6.468**	**3.236**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	94.863	110.967
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	8.697	8.815
العائد الصافي البنكي	**2.962.303**	**3.054.875**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية	8	5.451
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	29.289	18.524
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	428	27
- التكاليف العامة للاستغلال	1.175.818	1.225.744
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**1.815.354**	**1.853.079**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	551.806-	502.737-
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	16.882	42.934-
النتيجة الجارية	**1.280.430**	**1.307.408**
النتيجة غير الجارية	**7.633**	**34.723**
- الضرائب على النتائج	442.890	490.769
النتيجة الصافية للسنة المالية	**845.173**	**851.362**

الملحق 12

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري

في 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2014	31/12/2015
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**120**	**124**
ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**1.839**	**1.529**
تحت الطلب	1.839	1.529
لأجَل		
ديون على الزبناء	**78.027**	**87.227**
تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك	20.900	17.247
قروض للتجهيز		
قروض عقارية	19.463	16.985
قروض أخرى	37.664	52.995
ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون		**37.771**
سندات التداول والتوظيف	**374**	**211**
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى	374	211
سندات الملكية		
أصول أخرى	**855.831**	**632.139**
سندات الاستثمار		
سندات الخزينة والقيم المماثلة		
سندات دين أخرى		
سندات المساهمة واستخدامات مماثلة	**23.723**	**18.223**
ديون ثانوية		
أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكراء	**41.888.149**	**42.841.333**
أصول ثابتة غير مجسدة	**152.048**	**158.602**
أصول ثابتة مجسدة	**31.006**	**107.548**
مجموع الأصول	**43.031.117**	**43.884.707**

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2014	31/12/2015
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية		
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**29.725.735**	**31.155.549**
تحت الطلب	3.801.939	3.241.428
لأجَل	25.923.796	27.914.121
ودائع الزبناء	**596.470**	**513.837**
حسابات تحت الطلب دائنة	28.186	38.401
حسابات الادخار		
ودائع لأجَل	339.662	245.233
حسابات دائنة أخرى	228.622	230.203
الإصدارات من سندات الدين	**7.294.063**	**6.509.463**
سندات دين قابلة للتداول	5.395.611	5.020.436
اقتراضات سندية	1.865.598	1.440.941
إصدارات أخرى من سندات الدين	32.854	48.086
خصوم أخرى	**2.186.682**	**2.175.390**
مؤن عن المخاطر والتحملات	**148.913**	**142.739**
مؤن مقننة	**916**	**687**
دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة		
ديون ثانوية	**66.371**	**68.571**
فوارق إعادة التقييم		
احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال	**1.150.507**	**1.379.481**
الرأسمال	**874.209**	**910.095**
مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)		
مرحل من جديد (-/+)	**692.994**	**775.562**
نتائج صافية في انتظار التخصيص (-/+)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)	**294.257**	**253.333**
مجموع الخصوم	**43.031.117**	**43.884.707**

الملحق 13

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري

من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2014	31/12/2015
+ فوائد وعائدات مماثلة	6.284	7.353
- فوائد وتكاليف مماثلة	1.712.945	1.648.765
هامش الفائدة	**- 1.706.661**	**- 1.641.412**
+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	14.549.846	14.48.946
- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكراء	11.559.952	11.681.342
نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء	**2.899.894**	**2.727.604**
+ عمولات محصلة	13.661	12.191
- عمولات مدفوعة	9.335	8.265
الهامش على العمولات	**4.326**	**3.926**
± نتيجة العمليات على سندات التداول		
± نتيجة العمليات على سندات التوظيف		
± نتيجة عمليات الصرف	22	46
± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة		
نتيجة عمليات السوق	**22**	**46**
+ عائدات بنكية أخرى مختلفة	1.327	4.100
- تكاليف بنكية أخرى مختلفة	263	268
العائد الصافي البنكي	**1.198.645**	**1.093.996**
± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية		
+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي	6.961	5.678
- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي	3.841	1.333
- التكاليف العامة للاستغلال	320.803	335.623
النتيجة الإجمالية للاستغلال	**880.962**	**762.718**
± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعلقة الأداء	- 567.888	- 280.948
± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن	219.893	- 21.029
النتيجة الجارية	**532.967**	**460.741**
النتيجة غير الجارية	**- 58.598**	**- 35.796**
- الضرائب على النتائج	180.112	171.612
النتيجة الصافية للسنة المالية	**294.257**	**253.333**

الملحق 14

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسعة

في 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31/12/2014	31/12/2015
قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	35.507.831	42.810.158
أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	106.303.292	114.798.273
منتجات مشتقة للتغطية	0	7.207
أصول مالية متوفرة للبيع	95.044.625	92.819.173
قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	62.484.483	78.783.669
قروض وديون على الزبناء	863.615.326	886.552.109
فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها	56.439.415	58.157.252
أصول الضرائب المستحقة	2.241.619	2.724.838
أصول الضرائب المؤجلة	2.669.754	2.905.300
حسابات التسوية وأصول أخرى	20.804.234	26.035.435
أصول غير جارية موجهة للتفويت	97.089	98.622
مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة	1.724.793	1.790.144
عقارات للتوظيف	4.499.971	8.147.605
أصول ثابتة مجسدة	28.066.844	29.419.144
أصول ثابتة غير مجسدة	3.984.071	4.200.358
فوارق الشراء	9.267.201	9.499.978
مجموع الأصول	1.292.750.548	1.358.749.265

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31/12/2014	31/12/2015
البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	**205.866**	**715.430**
خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	**5.029.808**	**3.248.450**
منتجات مشتقة للتغطية	**2.018**	**0**
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	**132.757.972**	**135.256.780**
ديون تجاه الزبناء	**871.308.947**	**933.478.144**
سندات دين صادرة	**62.384.316**	**50.417.945**
فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة بسعر الفائدة		
خصوم ضريبية مستحقة الدفع	**4.263.076**	**2.900.516**
خصوم ضريبية مؤجلة الدفع	**5.246.592**	**4.909.137**
حسابات التسوية وخصوم أخرى	**27.719.562**	**27.970.236**
ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للتفويت		
مخصصات تقنية لعقود التامين	**22.338.247**	**24.720.782**
مؤن	**5.552.654**	**6.198.756**
دعم وصناديق مماثلة	**2.882.326**	**2.843.947**
ديون ثانوية وأموال ضمان خاصة	**25.268.461**	**31.014.838**
رساميل ذاتية	**127.790.703**	**135.074.302**
رساميل ذاتية -حصة المجموعة	**109.922.875**	**116.306.063**
رأسمال واحتياطيات ذات الصلة	**64.424.246**	**67.892.235**
احتياطيات مجمعة	31.969.928	34.581.352
ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة	2.647.339	2.354.634
نتيجة السنة المالية	10.881.362	11.477.842
حصة الأقلية	17.867.828	18.768.239
مجموع الخصوم	**1.292.750.548**	**1.358.749.265**

الملحق 15

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسعة

في 31 دجنبر 2015

(بآلاف الدراهم)

	31/12/2014	31/12/2015
+ فوائد وعائدات مماثلة	62.761.778	63.104.696
- فوائد وتكاليف مماثلة	22.374.724	20.954.462
هامش الفائدة	**40.384.054**	**42.150.234**
+ عمولات (العائدات)	11.251.949	11.661.262
- عمولات (التكاليف)	1.342.114	1.346.969
الهامش على العمولات	**9.909.835**	**10.314.293**
± الأرباح أو الخسارات الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	7.503.253	5.588.269
± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع	1.088.814	1.304.463
+ عائدات الأنشطة الأخرى	8.629.408	9.593.188
- تكاليف الأنشطة الأخرى	7.095.252	7.856.079
العائد الصافي البنكي	**60.423.112**	**61.094.369**
- التكاليف العامة للاستغلال	26.152.419	27.822.639
- مخصصات للاستخمادات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة	3.096.468	3.180.770
النتيجة الإجمالية للاستغلال	31.174.225	30.90.960
- تكلفة المخاطر	- 11.402.911	- 10.369.357
نتيجة الاستغلال	**19.771.314**	**19.721.603**
± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة	178.691	182.196
± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى	12.390	421.956
± تغيرات قيمة فوارق الشراء		
النتيجة دون احتساب الضريبة	**19.962.395**	**20.325.755**
- الضريبة على النتائج	6.450.737	6.808.225
± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو التي بصدد التفويت		
النتيجة الصافية	**13.511.658**	**13.517.530**
حصة الأقلية	**2.630.296**	**2.039.688**
النتيجة الصافية-حصة المجموعة	**10.881.362**	**11.477.842**

الملحق 16

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية – على أساس فردي

	2013	2014	2015
ملاءة الأموال الذاتية			
معامل الملاءة	13,3	13,8	13,7
الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة	11,1	11,6	11,4
الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)	16,8	19,2	17,8
جودة الأصول			
معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)	**5,9**	**6,9**	**7,4**
التوزيع القطاعي للقروض			
قروض ممنوحة للقطاع الأولي	6,2	5,7	6,1
قروض ممنوحة للبناء والأشغال العمومية	12,4	12,2	11,2
قروض ممنوحة للصناعة التحويلية	16,5	17,6	16,8
قروض ممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية	5,0	4,7	4,5
قروض ممنوحة للتجارة	6,2	6,6	6,1
قروض ممنوحة للسياحة	2,4	2,4	2,1
الأسر	29,7	31,4	32,3
قروض ممنوحة للقطاعات الأخرى	21,6	19,4	20,9
النتيجة والمردودية			
متوسط العائد على الأصول	0,9	0,9	0,8
متوسط العائد على الأموال الذاتية	10,6	10,2	9,1
هامش الفائدة/ العائد الصافي البنكي	74,0	69,0	72,0
التكاليف العامة للاستغلال / العائد الصافي البنكي	47,7	46,1	49,1
السيولة			
الأصول السائلة/ مجموع الأصول	**12,5**	**13,3**	**16,1**
الوضعيات الصافية المفتوحة الصافية بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية	**11,3**	**9,0**	**7,4**

الفهرس

بنك المغرب

بنك المغرب

المحتويات 1

كلمة السيد الوالي 2

أبرز أحداث سنة 2015 5

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي 8

الباب الأول : المشهد البنكي المغربي 11

1 - بنية النظام البنكي والمساهمين 13

2 - تطور مؤشرات الإدماج المالي 14

3 - عدد مستخدَمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 16

4 - تطور التمركز البنكي 17

الباب الثاني : نشاط مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومردوديتها 23

1 - نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي 25

2 - نشاط شركات التمويل ومردوديتها 44

3 - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها 52

4 - نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها 55

5 - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها على أساس مجمع 56

الباب الثالث : المخاطر البنكية 63

1 - تطور ملاءة البنوك 65

2 - تطور سيولة البنوك 67

3 - تطور المديونية البنكية للأسر 70

4 - تطور المديونية البنكية للمقاولات غير المالية 75

5 - تطور المخاطر الائتمانية الكبرى للبنوك 77

6 - تطور الديون المعلقة الأداء 77

الباب الرابع : الإصلاحات القانونية والتنظيمية الجديدة 83

1 - المنشور المتعلق بالحد الأدنى من المعلومات والوثائق اللازمة لدراسة طلبات الاعتماد 85

2 - المالية التشاركية 86

3 - مؤسسات الأداء 90

4 - الحكامة والمخاطر 90

5 - الإطار الاحترازي 92

6 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان 94

الباب الخامس : الإشراف البنكي والمراقبة الاحترازية الكلية 97

1 - نشاط المراقبة الاحترازية الجزئية 99

2 - المراقبة الاحترازية الكلية 103

3 - حماية زبناء مؤسسات الائتمان 105

4 - التشاور مع الجمعيات المهنية 109

5 - التعاون الدولي 109

6 - الموارد البشرية لمديرية الإشراف البنكي 111

7 - أهم خلاصات بعثة برنامج تقييم القطاع المالي التي أنجزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 111

الملحقـــــات

الملحق 1 : الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي 117

الملحق 2 : لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2015 120

الملحق 3 : لائحة البنوك الحرة 121

الملحق 4 : لائحة جمعيات القروض الصغرى 122

الملحق 5 : لائحة مؤسسات الأداء (شركات تحويل الأموال) 123

الملحق 6 : الحصيلة التراكمية للبنوك – الأنشطة بالمغرب 124

الملحق 7 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك – الأنشطة بالمغرب 127

الملحق 8 : الحصيلة التراكمية لشركات التمويل 128

الملحق 9 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل 130

الملحق 10 : الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك 131

الملحق 11 : بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك 133

الملحق 12 : الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري 134

الملحق 13 : البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري 136

الملحق 14 : الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية التسعة 137

الملحق 15 : حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية التسعة 139

الملحق 16 : المؤشرات الأساسية للمتانة المالية – على أساس فردي 140

لائحة اللإطـار

إطار رقم 1 : التدابير الرئيسية المتخذة سنة 2015 لتطوير الإدماج المالي 16

إطار رقم 2 : أهم تطورات القروض المخصصة للإنعاش العقاري سنة 2015 30

إطار رقم 3 : صندوق دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 76

إطار رقم 4 : أهم المستجدات التي يحملها القانون البنكي الجديد 85

إطار رقم 5 : الأعمال التحضيرية لإطلاق منتجات التمويل التشاركية 86

إطار رقم 6 : تعريف منتجات المالية التشاركية 88

إطار رقم 7 : تعريف الودائع الاستثمارية 89
إطار رقم 8 : مراجعة نظام المساعدة على تصنيف مؤسسات الائتمان 100
إطار رقم 9 : المقتضيات الرئيسية في مشروع قانون الحركية البنكية 108
إطار رقم 10 : نطاق تقييم بعثة برنامج تقييم القطاع المالي التي أنجزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 2015 في المغرب 112
إطار رقم 11 : اختبارات الضغط المنجزة في إطار بعثة برنامج تقييم القطاع المالي 113

لائحة الجداول

جدول رقم 1 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها 13
جدول رقم 2 : تطور تمركز القروض على أساس مجمع (%) 21
جدول رقم 3 : تطور استخدامات القطاع البنكي (نشاط البنوك في المغرب) 26
جدول رقم 4 : تطور محفظة سندات البنوك 31
جدول رقم 5 : تطور موارد البنوك (النشاط بالمغرب) 33
جدول رقم 6 : تطور استخدامات شركات التمويل 44
جدول رقم 7 : تطور استخدامات شركات قروض الاستهلاك 45
جدول رقم 8 : تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري 46
جدول رقم 9 : تطور موارد شركات التمويل 48
جدول رقم 10 : تطور موارد شركات قروض الاستهلاك 49
جدول رقم 11 : تطور موارد شركات القرض الإيجاري 49
جدول رقم 12 : تطور استخدامات البنوك الحرة 52
رسم بياني 47 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%) 53
جدول رقم 13 : تطور موارد البنوك الحرة 53
جدول رقم 14 : تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى 55
جدول رقم 15 : تطور موارد جمعيات القروض الصغرى 56
جدول رقم 16 : تطور استخدامات البنوك – على أساس مجمّع 57
جدول رقم 17 : تطور موارد البنوك – على أساس مجمع 58

لائحة الرسوم البيانة

رسم بياني 1 : تطور الشبكة البنكية 14
رسم بياني 2 : حصة كل جهة في مجموع الشبكة والودائع والقروض (%) 14
رسم بياني 3 : تطور نسبة تعميم التعامل البنكي (%) 15
رسم بياني 4 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين) 15
رسم بياني 5 : تطور عدد مستخدَمي البنوك 16
رسم بياني 6 : تطور عدد مستخدمي شركات التمويل 17

رسم بياني 7 : تمركز مجموع الأصول (%) 18

رسم بياني 8 : تمركز الودائع (%) 18

رسم بياني 9 : تمركز القروض (%) 18

رسم بياني 10 : التمركز حسب مؤشر هرفيندال-هيرشمان 19

رسم بياني 11 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2014 (%) 19

رسم بياني 12 : التمركز حسب نوع المساهمة – 2015 (%) 19

رسم بياني 13 : تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%) 20

رسم بياني 14 : تمركز مجموع أصول شركات القرض الإيجاري (%) 20

رسم بياني 15 : بنية أصول البنوك (%) 26

رسم بياني 16 : ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (بملايير الدراهم) 27

رسم بياني 17 : تطور القروض التي تمنحها البنوك (%) 28

رسم بياني 18 : القروض البنكية الممنوحة للقطاع العام وللقطاع الخاص غير المالي 29

رسم بياني 19 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق والممنوحة من البنوك (%) 29

رسم بياني 20 : بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق التي تمنحها البنوك حسب أجلها (%) 31

رسم بياني 21 : توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%) 32

رسم بياني 22 : تطور محفظة سندات البنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم) 33

رسم بياني 23 : بنية خصوم البنوك (%) 34

رسم بياني 24 : توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها حسب فئة الطرف المقابل (%) 34

رسم بياني 25 : تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%) 35

رسم بياني 26 : بنية الودائع حسب فئات الفاعلين الاقتصاديين (%) 36

رسم بياني 27 : تطور الديون السندية التي تصدرها البنوك (بملايير الدراهم) 37

رسم بياني 28 : المبلغ الجاري لشهادات الإيداع التي تصدرها البنوك موزعة حسب نوع المكتتبين (%) 37

رسم بياني 29 : تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك 38

رسم بياني 30 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم) 39

رسم بياني 31 : بنية العائد الصافي البنكي للبنوك (%) 40

رسم بياني 32 : تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك 41

رسم بياني 33 : تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال 42

رسم بياني 34 : تطور مردودية أصول البنوك (ROA) (%) 42

رسم بياني 35 : تطور مردودية الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%) 42

رسم بياني 36 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%) 43

رسم بياني 37 : تطور هامش البنوك على العمليات مع الزبناء (%) 43

رسم بياني 38 : تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%) 43

رسم بياني 39 : حصة مختلف فئات شركات التمويل في إجمالي أصول القطاع (%) 45

رسم بياني 40 : تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم) 46
رسم بياني 41 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة 47
رسم بياني 42 : توزيع إنتاج القروض الإيجارية للمنقولات حسب نوع التجهيز 47
رسم بياني 43 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%) 48
رسم بياني 44 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بمؤسسات التمويل (بملايين الدراهم) 50
رسم بياني 45 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم) 50
رسم بياني 46 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم) 51
رسم بياني 47 : بنية استخدامات البنوك الحرة (%) 53
رسم بياني 48 : بنية موارد البنوك الحرة (%) 54
رسم بياني 49 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم) 54
رسم بياني 50 : بنية استخدامات البنوك – على أساس مجمع (%) 57
رسم بياني 51 : بنية موارد البنوك – على أساس مجمع (%) 57
رسم بياني 52 : مساهمة مختلف المهن في مجموع أصول المجموعات البنكية (%) 59
رسم بياني 53 : مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية للحصيلة الخاصة بالمجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%) 59
رسم بياني 54 : تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر على أساس مجمع 60
رسم بياني 55 : تطور المؤن ونسبة تغطية المخاطر على أساس مجمع 60
رسم بياني 56 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم) 60
رسم بياني 57 : متوسط معامل الاستغلال (%) 61
رسم بياني 58 : مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية-حصة المجموعة للمجموعات البنكية (%) 62
رسم بياني 59 : مساهمة الشركات التابعة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث الكبرى (%) 62
رسم بياني 60 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك – على أساس فردي (بملايير الدراهم) 65
رسم بياني 61 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان – على أساس فردي (بملايير الدراهم) 66
رسم بياني 62 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر السوق – على أساس فردي (بملايير الدراهم) 66
رسم بياني 63 : تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم المخاطر التشغيلية – على أساس فردي (بملايير الدراهم) 66
رسم بياني 64 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك – على أساس فردي 67
الرسم البياني 65 : تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك –على أساس مجمع 67
رسم بياني 66 : تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام الخاصة بالبنوك 68
رسم بياني 67 : المبلغ الجاري للتسبيقات لسبعة أيام والقروض المضمونة بديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من بنك المغرب (بملايير الدراهم) 68
رسم بياني 68 : تطور الأصول السائلة والقابلة للتحقيق التي تملكها البنوك 69
رسم بياني 69 : تطور المديونية البنكية للأسر 70
رسم بياني 70 : تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين 71
رسم بياني 71 : توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت والمتغير (%) 71

رسم بياني 72 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%) 72
رسم بياني 73 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%) 72
رسم بياني 74 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%) 73
رسم بياني 75 : تطور المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك 74
رسم بياني 76 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%) 74
رسم بياني 77 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%) 75
رسم بياني 78 : المبلغ الجاري للقروض بواسطة السحب من الصندوق الممنوحة للمقاولات غير المالية (بملايير الدراهم) 76
رسم بياني 79 : تطور المخاطر الكبرى للقروض الممنوحة من البنوك 77
رسم بياني 80 : تطور ديون البنوك المعلقة الأداء 78
رسم بياني 81 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك 78
رسم بياني 82 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على الأسر 79
رسم بياني 83 : تطور نسبة الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية (%) 80
رسم بياني 84 : التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية 81
رسم بياني 85 : تطور عدد شكايات زبناء مؤسسات الائتمان المودعة لدى بنك المغرب 105
رسم بياني 86 : تطور عدد الشكايات حسب الفئات 106
رسم بياني 87 : التوزيع الجهوي للشكايات 106

الإيداع القانوني : 2016 PE 0085
رد مد : 2509-0615

www.bkam.ma